

د. عبدالعظيم رمضان

اكتدوبة الإستعمار المصري للسودان

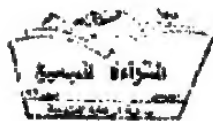


الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

مهرجان الفرقة للجميع

أكذوبة الاستعمار المصري للسودان



مهرجان القراءة للجميع ٩٦
مكتبة الاسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(الأعمال الفكرية)

الجهات المشتركة:	الكتبة الاسعار المصرية للسودان
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية	(رؤية تاريخية)
وزارة الثقافة	د. عبد المنعم رمضان
وزارة الإعلام	
وزارة التعليم	الغلاف
وزارة الحكم المحلي	الانجاز الطباعي واللغوي
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	محمود الهندي
التأليف: هيئة الكتاب	
	المشرف العام
	د. سمير سرحان

أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

د. عبد العظيم رمضان

على سبيل التقديس . . .

لأن المعرفة أهم من الثروة وأهم من القوة في عالمنا المعاصر وهي الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات لواقعية عصر المعلومات.. من هنا كان مهرجان القراءة للجميع دالة على الرغبة الطموحة في تنمية عالم القراءة لدى الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً ورجالاً ونساءً..

وكان صدور مكتبة الأسرة ضمن مهرجان القراءة للجميع منذ عام ١٩٩٤ إضافة بالغة الأهمية لهذا المهرجان كاضخم مشروع نشر لروائع الأدب العربي من أعمال فكرية وإبداعية وأيضاً تراث الإنسانية الذي شكل مسيرة الحضارة الإنسانية مما يعتبر مواجهة حقيقية للأفكار المدمرة.

هكذا كانت مكتبة الأسرة نافذة مضيئة لشباب هذه الأمة على منافذ الثقافة الحقيقية في الشرق والغرب وعلى ما أنتجته عبقرية هذه الأمة عبر مسيرتها التنويرية والحضارية..

إن مئات العناوين وملايين النسخ من أهم منابع الفكر والثقافة والإبداع التي تطرحها مكتبة الأسرة في الأسواق بأسعار رمزية أثبتت التجربة أن الأيدي تتخاطفها وتنتظرها في منافذ البيع وأدى باعة الصحف لهو مظهر حضارى رائع يشهد للمواطن المصري بالجنبة اللازمة والرغبة الأكيدة في الإسهام في ركب الحضارة الإنسانية على أن يأخذ مكانه اللائق بين الأمم في عالم أصبحت السيادة فيه لمن يملك المعرفة وليس لمن يملك القوة.

وللعام الثالث تواصل مكتبة الأسرة إشباعها الثقافي حيث تقدم هذا العام ١٧٢ كتاباً في سبع سلاسل يصدر منها ما يقارب ١٨ مليون نسخة كتاب في أضخم مشروع ثقافى قومي تشهده مصر الحديثة..

د. سمير سرهان

تقديم

ظهرت فكرة نشر هذا الكتاب في إحدى حلقات
سمنار التاريخ الحديث بكلية بنات جامعة عين شمس
في هذا العام ، أثناء مناقشة حول علاقات مصر
الأفريقية . فقد وقع الاتفاق في الرأي بينى وبين كل
من الدكتور يونان لبيب والدكتور صلاح العقاد على أن
العلاقة بين مصر والسودان لا تندرج في إطار علاقات
مصر الأفريقية ، وإنما هي شئ فريد قائم بذاته - أو
هي علاقات خاصة ، تدخل في إطار الوحدة الوطنية
أو الوحدة القومية ، ولا تدخل في إطار العلاقات بين
الأمم المختلفة عن بعضها جنسا .

ومعنى ذلك أن دراسة العلاقات المصرية السودانية

لا تخضع لنفس مقاييس دراسة العلاقات المصرية
الأفريقية ، لأنه في حين أن الدول الأفريقية تفتقر
فيما بينها الى عناصر الوحدة ، سواء في المرحلة القبلية ،
أو المرحلة الاستعمارية ، أو مرحلة التحرر الوطني ،
أو مرحلة الاستقلال الذي تم في اطار التقسيمات التي
رسمها الاستعمار - فان هذه الوحدة بين مصر والسودان
كانت قائمة عبر المصور *

وكان من الطبيعي أن يتطرق الحوار الى الأسباب
التي عطلت قيام دولة واحدة تشمل كلا من مصر
والسودان، بعد أن أتاحت لها الفرصة بعد الاستقلال؟ -
وقد رأت بعض الآراء الناقدة أن ممارسات السياسة
المصرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أتاحت
الفرصة للعناصر الانفصالية في السودان ، كما أتاحت
الفرصة أيضا للسياسة الانجليزية للحديث عن استثمار
مصرى ، وهيأت التربة لما جرى فيما بعد الاستقلال من
انفصال !

وقد كان رأيي أن الأمر على العكس من ذلك . فان
الفترة بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت المد الوحوى
على طول قارتي أفريقيا وآسيا ، الذى كان يسير جنبا
الى جنب مع حركة التحرر الوطنى . فقد شهدت تلك

الفترة قيام جامعة الدول العربية فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وشهدت فكرة التضامن الآسيوى بعد استقلال كل من بورما وسيلان وباكستان فى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٩ - وفى عام ١٩٤٩ عقد المؤتمر الآسيوى الأفريقى فى نيودلهى ، الذى كان أول مؤتمر يجمع دولا آسيوية وأفريقية وعربية

كذلك قلت ان الوحدة المصرية السودانية كادت تتحقق بالفعل بعد قيام ثورة يوليو واتفاقية السودان التى عقدت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، لولا بروز الوجه العسكرى الدكتاتورى لثورة يوليو ، فأراد الوجدويون السودانيون تجنيب السودان المصير الذى يتجه اليه اخوتهم المصريون .

وهنا أصر البعض على أن السودانين لم يتجهوا أبدا الى الوحدة مع مصر ، حتى الوجدويين منهم ! - وذلك لما ترسخ فى ضميرهم القومى من مظالم الحكم المصرى للسودان ، ومن قبله مظالم الفتح المصرى . وقال هذا البعض ان الادارة المصرية للسودان اتسمت بالقسوة والاستغلال - وهذا على كل حال هو مفهوم السودانيين للحكم المصرى ! -

وقد رددت بأنه من سوء الحظ أن هذا المفهوم هو الذى أراد الاستعمار البريطانى أن يزرعه فى شعور السودانيين . وهذا ما جعل بعض المؤرخين السودانيين يتحدث عن استعمار مصرى للسودان ، فى الندوة التى عقدها معهد الدراسات الأفريقية عن حوض النيل فى مارس ١٩٨٧ ، مما دعانى الى الرد بأن استخدام مصطلح « الاستعمار » ، فى الحديث عن الحكم المصرى للسودان ، هو استخدام خاطئ تماما ، لأن كلمة « الاستعمار » هى مصطلح يطلق على الاستعمار الأوروبى لشعوب العالم الثالث منذ مطلع العصور الحديثة ، وهو مرتبط بظهور الطبقة الرأسمالية الأوروبية فى أواخر عصر الاقطاع ، وتأسيسها الدولة القومية ، واتجاهها الى الكشف الجغرافى ، بقصد استنزاف ثروات الشعوب القديمة فى أفريقيا وآسيا . وبالتالى فلا يمكن استخدامه فى وصف التوسع الذى تقوم به دولة اسلامية داخل العالم الاسلامى ، لسبب بسيط هو عدم وجود طبقة رأسمالية اسلامية تسمى الى ما سعت اليه الرأسمالية الأوروبية من استعمار واستنزاف .

وعلى كل حال فقد اتفق الرأى على أن « التاريخ » فى العلاقات المصرية السودانية - أو فى العلاقات

المصرية الأفريقية بوجه عام - لا يخدم الحاضر ! بل انه ربما كان يقف بين الماضي والحاضر ، وبالتالي فهو لا يساعد على توطيد العلاقات بين الشعوب الأفريقية التي ارتبطت فيما مضى بروابط تاريخية . وهذا ما طرحه الدكتور سيد فليفل ، مدرس التاريخ بمعهد الدراسات الأفريقية ، الذي رأى أن فرصة مصر لاقامة علاقات وطيدة مع الدول الأفريقية التي تقع تحت الحزام السوداني هي أكبر من فرصتها لاقامة هذه العلاقات مع الدول الأفريقية التي ارتبطت معها في الماضي بروابط تاريخية وثيقة .

ولعل الدكتور جمال زكريا قاسم هو أول من أثار هذه القضية في ندوة العرب في أفريقيا ، التي عقدت في كلية الآداب بجامعة القاهرة في المدة من ٤ - ٦ ابريل ١٩٨٧ ، اذ أشار الى المقولات التي تردت في الكتابات الاستعمارية ، والتي رددتها الكتابات الأفريقية المتأثرة بتلك الكتابات ، والتي اتهمت العرب بتخريب عمران أفريقيا ودولها ، واستندت الى اجتياح المرابطين لدولة غانا سنة ١٠٦٧م ، وغزو السعديين لدولة « الاسكيين » بسنغاي سنة ١٥٩١م ، وقد ذهبت هذه الكتابات الى أن انتشار الاسلام في أفريقيا كان فيه

القضاء على التطور الطبيعي للأديان الأفريقية الطبيعية،
كما أفقد الأفريقيين شخصيتهم - وأن العرب هم الذين
مارسوا تجارة الرقيق - الأمر الذي أثر على مسار
فلسفة الزنجية ، وانحرف بها عن نشاطها في الثلاثينيات
كرد فعل أفريقي ضد الاستعمار الأوروبي وتجارة
الرقيق الأطلسية ، فأصبحت رد فعل ضد تجارة الرقيق
العربية عبر الصحراء الكبرى والمحيط الهندي ، بل
أصبحت رد فعل ضد الوجود العربي برمته في أفريقيا،
بعد أن أصبحت صورة العربي في ذهن الأفريقي مرتبطة
بالاستغلال وتجارة الرقيق .

ومن الطبيعي أن يكون واجب المؤرخين المصريين
- بالنسبة للسودان - والمؤرخين العرب بالنسبة لأفريقيا
- اجلاء الحقيقة التاريخية فيما يتصل بهذه الدعاوى
التي تستهدف ضرب فكرة الوحدة التي هي أكثر
ما يهدد السيطرة الاستعمارية على العالم الثالث ،
وتكريس الانقسام بين شعوبه ، حتى بعد أن ظهر أن
الاستقلال وحده لم يحرر وطننا ولم يخلص اقتصادنا
وطننا ولم يجلب الرخاء المنتظر للشعب المستقل ولم
يحفظ الوحدة الوطنية ولم ينقذ الشعوب من الصراعات
الداخلية والانقلابات العسكرية .

وربما كان السودان بالذات أكبر أنموذج لما
أوردناه من قول ، فإن نحو ثلاثين عاما من الاستقلال
عن مصر والتحرر من « الاستعمار المصرى » المزعوم لم
تقدمه الى الأمام التقدم الذى كان يتمناه عشاق
الانفصال ، ولم ترفع شعبه اقتصاديا الى المستوى الذى
يتمناه له الأصدقاء ، ولم تقدم مركزه السياسى الدولى
الى الدرجة التى يستحقها . ومن المحقق أن الديون
التي تثقل كاهل السودان اليوم هى أكبر بكثير مما كان
يثقله عندما تخلص من الاستعمار المصرى المزعوم ،
كما أن المعاناة الاقتصادية التي يعانيها شعب السودان
اليوم أكثر بكثير مما كان يعانيه أيام الاستعمار المصرى .
ومعاناة السودان السياسية من الانقسام فى جنوب
السودان تثقل خطاه بأكثر مما كان يثقله الاستعمار
المصرى . وهذا الوضع بالذات هو الذى أراده الاستعمار
عندما كان يضرب فكرة الوحدة فى أذهان السودانيين
بداوى الاستعمار المصرى المزعوم ، لأنه كان يعرف
أن دولة موحدة من مصر والسودان هى دولة كبرى
تستطيع أن تحل لحد كبير مشاكل الشعبين وتخدم مصالح
الشعبين -

ومن هنا رأيت أن أنشر هذه الدراسة التاريخية

التي سبق لى أن نشرتها على شكل مقالات في مجلة « الوادى » التي كانت تصدر عن دار روز اليوسف في الفترة من يونيو ١٩٧٩ الى أغسطس ١٩٨٠ ، حين كان يرأس تحريرها الصديق هبة عنایت .

وكانت الظروف وحدها هي التي دعتنى الى كتابة هذه الدراسة حين نشرت « الوادى » في عدد مايو ١٩٧٩ عن تشكيل السودان لجنة لاعادة كتابة تاريخه ، ولما كنت أعرف أن هناك في السودان مدرسة تاريخية تأثرت بالدعوى الانجليزية عن الاستعمار المصرى ، وأن هذه المدرسة تتخذ من التاريخ أداة فصل - لا وصل - بين مصر والسودان ، فقد كتبت مقالا في « الوادى » بعنوان : « محاذير فى اعادة كتابة تاريخ السودان » ، نشرته المجلة فى عدد يونيو ١٩٧٩ تحت عنوان : « احترسوا فى اعادة كتابة تاريخ السودان » .

وقد صح ما توقعته ، اذ سارعت بعض الأعلام السودانية لمثقفين ومؤرخين أصدقاؤا الى مهاجمة دعوتى ، التي رأوا فيها محاولة لفرض وصاية على مؤرخى السودان وعلى تاريخه . وكان على أن أرد على هذا الاتهام ، موضعا غرضى ومقصدى فى خدمة الفكرة القومية الوحدية . ثم رأيت بعد ذلك أن أطرح رؤيتى

لتاريخ العلاقة بين مصر والسودان في شكل قضايا توضح وجهة النظر المصرية الحقيقية التي أسبغت السياسة الاستعمارية تصويرها في أعين السودانيين ، فتناولت موقف المدارس السياسية في مصر قبل الثورة من وحدة وادي النيل ، وقد تعرضت فيه لموقف كل من المدرسة اليورجوازية والمدرسة الماركسية والمدرسة الفاشية - ثم تناولت أكذوبة الاستعمار المصري للسودان، وانتقلت الى قصة فصل الجيش السوداني عن الجيش المصري في أعقاب مقتل السردار لى ستاك ، وتبرع حكومة زيور بتعمل مصر نفقات الجيش السوداني المنفصل، صيانة للروابط القومية بين مصر والسودان . ثم تعرضت للعبة الحكم الذاتي في السودان التي كانت بريطانيا تريد بها تمهيد التربة لفصل السودان عن مصر ، وانتقلت الى لعبة حق تقرير المصير التي كانت تعنى بالنسبة لبريطانيا انفصال السودان عن مصر في النهاية ، وأوضحت موقف السياسة المصرية من هاتين القضيتين الخطيرتين . وقد انتقلت بعد ذلك الى لعبة بريطانيا الثالثة وهي تقسيم السودان نفسه الى شمال وجنوب ، وحرص مصر على وحدة السودان . كذلك تعرضت لظروف اختيار السودان الانفصال عن مصر، وحرمان الجماهير الشعبية من منافع الاستقلال . وثد

ختمت الدراسة بمعالجة قضية سقوط وحدة وادي النيل
بعد أن أثر السودان الاستقلال عن مصر ، ومسئولية
ثورة يوليو عن سقوط هذه الوحدة .

وأخيرا فقد كان على أن أتمددى للفرقة الشوفينية
في السودان من خلال بعض رسائل القراء السودانيين
التي هاجمتني تحت زعم أنني أشوه تاريخ السودان
بكتاباتى ، وأن أبين وجه الحقيقة فى هذا الزعم .
وكان ذلك تحت عنوان : « الفرقة الشوفينية لا تخدم
أهداف السودان » . وهذا صحيح ، لأن الانفصال أضر
بمصالح السودان بما لم يضرها شيء آخر ، وقد تقلب
بين نظم الحكم الديموقراطية والدكتاتورية فكان كمن
يستجير من الرمضاء بالنار . ومع أنه من المسير على المؤرخ
استخدام لفظ « لو » ، إلا أنه يكاد يكون من المحقق أن
وحدة النيل لو كانت قد تمت لكانت أثبت كثيرا من
الوحدة المصرية السورية ولحققت لكل من السودان
ومصر ما لم تستطعه أى من الدولتين منفردة منذ
الانفصال . وهذا ما علمه التاريخ للشعوب منذ الوحدة
الألمانية والوحدة الإيطالية فى الثلث الأخير من القرن
التاسع عشر ، ولكن التاريخ الذى علم الشعوب مزايًا

الوحدة لم يكن هو التساريخ الذى زيفه الاستعمار
البريطانى ليقف بين مصر والسودان .

على كل حال فعندما أردت اعداد الكتاب للنشر ،
قسمته الى خمسة فصول : الفصل الأول ، ويشتمل على
المقال الأول فى تحذير المؤرخين السودانين من محاذير
كتابة تاريخ السودان ، وهو الذى أثار ردود فعل لدى
الاخوة السودانين ، وكان فاتحة تأليف الكتاب لتفنيد
أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . ولم أشأ إلحاق
الردود السودانية فى آخر الكتاب كما جرت العادة ،
بل ألحقها بالمقال نفسه ! ، وأتبعته هذه الردود بمقالى
الثانى فى الرد عليها - وذلك حتى تكتمل أمام القارىء
صورة المعركة .

أما الفصل الثانى ، فقد عالجت فيه أكذوبة
الاستعمار المصرى للسودان . فتناولت الفتح المصرى
للسودان فى ضوء مفهوم الاستعمار الحديث ، وعالجت
موقف المدارس السياسية المصرية المختلفة من وحدة
وإحدى النيل قبل الثورة .

أما الفصل الثالث ، فقد فصلت فيه ما بدأت فى
الفصل الثانى من تفنيد أكذوبة الاستعمار المصرى

للسودان وذلك عن طريق إبراز دور مصر في استقلال السودان . فتناولت محاولات بريطانيا المستعينة للاستئثار بالسودان ، وتصدى مصر لهذه المحاولات ، ونجاحها في حماية السودان من السقوط في يد بريطانيا ، ثم دورها في حصول السودان في النهاية على استقلاله ، وهو ما كان متمدرا اذا ترك الأمر لبريطانيا وللانفصاليين في السودان ، وانما تم بفضل التعاون بين الحركة الوطنية في مصر والحركة الوحدوية في السودان .

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه انفصام وحدة وادى النيل . وقد تعرضت فيه للظروف التي أدت الى يثار السودان الانفصال عن مصر ، ومسئولية ثورة ولية عن سقوط وجدة وادى النيل .

وقد اختتمت الدراسة بالفصل الخامس ، وهو يشبه الفصل الأول ، اذ ضمنته خطابا هجوميا على الدراسة ، اخترته من بين الخطابات التي وصلتني من الاخوة السودانيين ، ونشر بمجلة « الوادى » ، وأتمته بردى عليه تحت عنوان : « النزعة الشوفينية لا تخدم السودان » - وهو ما زلت مقتنعا به حتى الآن .

وعلى كل حال ، فأملي أن يكون نشر هذه الدراسة
بما احتوته من قضايا تاريخية ، محققا غايته في خدمة
العلاقات المصرية السودانية ، بتنقيتها من الشوائب
التي أراد الاستعمار البريطاني تلويثها بها ، حتى
تبقى أهد الدهر - كما كانت - علاقات خاصة متميزة
في وسط محيط العلاقات المصرية العربية أو الأفريقية
العام .

مصر الجديدة في أول يناير ١٩٨٨

— أ.د. عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

معاذير في كتابة تاريخ السودان

(١) معاذير في إعادة كتابة تاريخ السودان *

المحاولات الحالية التي يقوم بها المؤرخون السودانيون بعد حصول السودان على حريته واستقلاله ، محاولات هامة وجديرة بالتقدير . ولم يكن غريباً أن تقوم هذه المحاولات لإعادة كتابة تاريخ السودان ، فالتاريخ جزء من البناء الملوى للمجتمع يتأثر بكل ما يطرأ على البناء التحتي ، أو البناء الفوقي نفسه ، من تغيير ، وهذا هو السبب في الدعوة التي انطلقت في أنحاء العالم العربي ، بعد حصوله على استقلاله ، لإعادة كتابة التاريخ ، والتي تعود فتنتطلق مرة أخرى كلما طرأ تغيير في النظام الاقتصادي والاجتماعي في أى وطن من الأوطان العربية .

(*) الروادى لى يوليو ١٩٧٩ .

وبالنسبة للسودان ، فربما كانت محاذير إعادة كتابة تاريخه أمام المؤرخين السودانيين أكثر من غيرها بالنسبة للأوطان العربية الأخرى ، نظرا للصلة غير العادية التي ربطت السودان بمصر على مدى التاريخ ، والتي لا مثيل لها في علاقة مصر بتلك الأوطان الأخرى . وهي صلة من شأنها أن تجذب المؤرخين السودانيين الى معالجة علاقة السودان بمصر في الفترة الزمنية من ١٨٢٠ - ١٩٥٣ .

وفي رأيي أن وصول المؤرخين السودانيين الى تحديد صحيح لعلاقة السودان بمصر في تلك الفترة ، يمكن أن يساهم مساهمة ايجابية في بناء مستقبل البلدين على أسس وحدوية تتطلبها تحديات العصر ، ويساعد على زيادة حركة التفاعل الوجدوى التاريخى الطويل الذى يمتد آلاف السنين . وهذه المهمة تبدو ملحة فى الوقت الحاضر وأوضاع العالم العربى تكاد تعود الى ما قبل غزو الفكرة العربية لمصر فى الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن، حين كانت مصر لا تشغلها من ألوان الوحدات والجامعات والروابط الشرقية والاسلامية والعربية أكثر من وحدة وادى النيل .

وعلى الرغم من أن عروبة مصر أصبحت من البداهة

بحيث يعتبر التعديل عليها الآن مضيعة للوقت ، الا أن احساس المصريين بوحدة وادى النيل كان يفوق دائما أبدا احساسهم بالوحدة مع أى قطر عربى آخر . فعين قامت جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ مرت كحدث عادى ولم تلق من المصريين من الاهتمام ما كانت تلقاه وقتذاك وحدة مصر والسودان . بل يمكن القول ان المصريين لم يدركوا أهمية الوحدة المصرية السورية الا بعد الانفصال السورى عام ١٩٦١ . ولكن احساس المصريين بوحدة وادى النيل كان شيئا راسخ الجذور فى ضميرهم التاريخى بدرجة تفوق كل احساس وحدوى آخر .

لهذا السبب أود أن أوضح بعض المحاذير فى إعادة كتابة تاريخ السودان ، قد يقع فيها بعض زملائنا من المؤرخين السودانيين : اما بتأثير تطرف شوفينى لا يقيد شيئا فى خدمة تطورنا ومستقبلنا القومى الوجدوى ، واما بتأثير الرغبة فى الوصول الى نتائج علمية جديدة قد تغفل جوانب هامة وكبيرة من الحقيقة التاريخية وسوف أعالج فى هذا المقام ثلاثة محاذير :

الأول : يتصل بطبيعة الفتح المصرى للسودان

والثانى : يتصل بفكرة جلب العبيد .

والثالث : يتصل بفكرة الاستثمار المصرى
للسودان .

وبالنسبة للفتح المصرى للسودان ، فإن البعض
قد يقع فى خطأ اعتباره غزوا من دولة أجنبية لأخرى ،
على نحو غزو انجلترا لمصر ، أو فرنسا للجزائر وتونس
والمغرب ، أو إيطاليا لليبيا . الخ . وهذه النظرة
تغفل العوامل الآتية

١ - روابط الموارد التاريخية التى تفاعلت على
مدى الزمن ، واتخذت فى كثير من الأحيان شكل تبادل
السيطرة والنفوذ ، وجعلت من السودان عمقا لمصر ،
وجعلت من مصر عمقا للسودان (والمثال على ذلك هرب
المماليك تحت مطاردة الفرنسيين أثناء الحملة الفرنسية
الى السودان ، وانتقال نشاطهم اليه كما لو كان جزءا
من مصر ، رغم أن السودان لم يكن بعد تحت الحكم
المصرى ١) .

وفى المقابل ، لجوء الزعامات السودانية الى مصر .
فى عهد محمد على ، بسبب النزاعات المحلية فى
السودان ، من أمثال إدريس ود ناصر ، من البيت
السنارى ، ومعه زعماء فازوغلى ، ونصر الدين ملك
الميرقاب الذى طرد من الحكم ، وبشير ود عقيد ، أحد

الزعماء الجعليين ، وأبو مدين ، المطالب بعرش دارفور
- وذلك لمطالبة محمد على بأعداد جيش لفتح السودان) -

ان هذه النماذج توضح طبيعة العلاقات بين مصر
والسودان فى الفترة السابقة على الفتح المصرى ،
وتبين أن كلا من البلدين كان يعتبر نفسه امتدادا
للآخر .

٢ - أن فكرة القومية بمعناها الحالى لم يكن لها
وجود فى السودان ، أو فى مصر ، أو فى أى بلد من
بلاد العالم العربى فى ذلك الحين . بمعنى أنه لم يكن
ثمة احساس من جانب السودانين بأنهم سودانيون
يجب أن يحكمهم سودانى ، كما لم يكن لدى المصريين
احساس بأنهم مصريون يجب أن يحكمهم مصرى . الخ
- وانما كانت الفكرة الاسلامية هى الفكرة السائدة .
ولهذا أقام مشايخ الأزهر محمد على واليا على مصر ،
دون أن يشعروا بأنهم ينصبون عاهلا أجنبيا ، كما قدم
الزعماء السودانيون الى محمد على لمطالبته بفتح
السودان ، دون أن يفكروا فى أنهم يفتحون بلادهم
للعلم الأجنبى . ان هذه المسائل القومية ، التى يعرفها
أصغر أطفالنا فى المدارس الابتدائية الآن ، لم يكن
يعرفها كبار المفكرين وقتذاك . ١ -

٣ - أن فكرة الكيان القومى السودانى الحالى

الخاضع لسلطة مركزية واحدة كانت غائبة أصلاً ، وبالتالي ، يصعب تقبل مثل هذه العبارة التى ساقها المؤرخ السودانى الدكتور حسن أحمد إبراهيم فى كتابه : « محمد على فى السودان » ، والتى يلوم فيها زعماء السودان الذين وفدوا الى مصر وطلبوا من محمد على فتح السودان قائلاً : « ان هؤلاء الزعماء لم يستنجدوا بمحمد على لتحقيق مصالح البلاد العليا واتقادها من الغوضى ، وانما فعلوا ذلك لتحقيق مطامع وأغراض شخصية » (ص ٣٥) .

ان استخدام هذا التعبير : «مصلح البلاد العليا» ، تعبير عصرى جداً من العسير استخدامه فى تلك الفترة التاريخية . فلم يكن السودان دولة واحدة ، ولم يكن يخضع لسلطة واحدة ، ولم يكن حتى يعرف حدوده الحالية ! . وحتى مملكة الفونج التى سيطرت على الجزء الشمالى من السودان الشرقى ، كانت مملكة منقسمة لا سيطرة لها على البلاد ، وقد استقلت عنها المشيخات والدويلات التى كانت خاضعة لها ، كما كانت هناك منافسة شديدة بين دارفور وسنار بشأن امتلاك اقليم

الكردفان الواقع بينهما - ومن ثم فلم يكن هناك كيان قومي موحد يمكن أن يفرز هذا المصطلح .

ثانيا - بالنسبة لقضية جلب العبيد كدافع لفتح محمد علي للسودان . يتوهم البعض أن التركيز على هذه القضية ومحاولة اثباتها أمر يسيء الى دوافع الفتح المصرى للسودان . ولكن هؤلاء ينسون أن جلب العبيد لم يكن اختراعا مصريا . أو بمعنى أدق : لم يكن اختراعا من جانب محمد علي . فقد كانت تجارة العبيد قائمة فى السودان من قبل الفتح المصرى ، يقوم بها حكام الدويلات والسلطنات والممالك والمشيكات ، التى كانت تعتمد على تجارة العبيد كمسود من أهم موارد ثروتها وأساس قوتها . وكانت كل من سنار ودارفور مستودعا هاما لتجارة الرقيق . وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر حين بلغت دارفور أوج قوتها ، كان سلاطينها يشنون الحرب على الدويلات المجاورة لهم فى دار رنقة والسولا والبنقة والبرقو والبرقة والدمرقى والبرقة ، والفلاتة والباقرمى وغيرها ، ويجلبون منها العبيد ! . كما أن بعض المدن نال شهرة واسعة باعتبارها أسواقا لتجارة الرقيق قبل الفتح المصرى ، مثل كوبة

والفاشر وهربر وشندى وسواكن ومدينة سنار وبارة-
والأبيض وغيرها ١

وعلى ذلك فإذا كان جلب العبيد أحد الدوافع
الأساسية لفتح محمد على للسودان ، فلا يجب أن يكون
هذا مؤشرا على شيء أكثر منه حقيقة تاريخية تدرس في
أطار ظروفها التاريخية ، وليست منفصلة عنها •

ثالثا - بالنسبة للاستعمار المصرى للسودان ،
يجب أن ننبه بعض الذين يميلون الى هذا الرأى ، الى
أن الاستعمار الحديث ظاهرة ترتبط بظهور الطبقة
نيجروجوازية (الرأسالية) الأوروبية ، وهو جزء من
طورها التاريخى • ولم تشهد مصر مثل هذه الطبقة
رأسالية الا بعد قرن كامل من الفتح المصرى
سودان • والحديث عن نزع استعمارية لهذه الطبقة
قضية نرجى مناقشتها الى وقت آخر ، ولكن قد يفيد
القول بأنها كانت الطبقة التى تخوض حركة التحرر
الوطنى فى مصر ، ولم يكن السودان تحت سيطرتها ،
بل تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية الكاملة ،
وبالتالى فلا مجال للحديث عن ممارسة استعمارية
للسودان من جانب هذه الطبقة •

(٢) ردود سودانية *

(١) لا وصاية في التاريخ ٠٠ يا دكتور !

بقلم : د . حسن احمد ابراهيم

● لفت بعض الأصدقاء نظري للمقال الذي نشره الدكتور عبدالمعظيم رمضان في مجلة الوادى العدد الثاني ، يونيو ١٩٧٩ بعنوان « احترسوا ٠٠ في اعادة كتابة تاريخ السودان » غير أنني لم أندعش لما جاء فيه من مزاعم اذ أن ذلك قد مثل اتجاها عرفتاه عند عدد من المؤرخين المصريين الذين كتبوا عن تاريخ السودان عامة وتاريخ الغزو والاحتلال التركي المصرى خاصة والذي امتد لأكثر من ستين عاما (١٨٢٠ - ١٨٨٥) . ولعل أهم ما يميز هذا الاتجاه هو « الوصاية » على تاريخ السودان التي تظهر جليا في عنوان مقال الدكتور

(*) وردت كل هذه الردود في عدد اول يوليو ١٩٧٩

رمضان وفى « المعاذير » والتوجيهات التى أصدرها
للمؤرخين السودانيين • وسمة أخرى لمؤلفات بعض
زملائنا المصريين هى مفالطة الحقائق التاريخية لتحقيق
أغراض سياسية متعددة تتمثل فى اظهار مصر وحكامها
فى كل العصور بالحرص الدائم على مصالح السودان
وبالتالى خدمة الدعوة للوحدة بين مصر والسودان •
غير أن التجربة قد أثبتت أن تشويه الحقائق وتحويلها
لا يخدم وحدة وادى النيل بل يشكك السودانيين فى
صلاحيتها ويضر بها ضررا بالغا •

ولعل الدكتور رمضان قد أخطأ فى تفهم الدافع
الرئيسى لدعوة المؤرخين السودانيين لاعادة كتابة تاريخ
بلادهم فهو لم ينبثق من « تطرف شوفينى » أو من رغبة
« فى الوصول الى نتائج علمية جديدة قد تغفل جوانب
عامة وكبيرة فى الحقيقة التاريخية » بل انها تسعى الى
معرفة وتوضيح الحقيقة التاريخية بدراسة تاريخ
السودان دراسة علمية تعتمد اعتمادا رئيسيا على الوثائق
والمصادر الأساسية الأخرى • وبمثل هذه الدراسات
الموضوعية الأكاديمية نستطيع أن نتفهم تاريخ بلادنا
ونبين الأخطاء التى وقع فيها بعض من كتبوا عنه •
وفى اعتقادى أن هذا المنحى العلمى الأكاديمى فى

الدراسات التاريخية أصبح الآن ضرورة ملحة وعاجلة
فى بعض أقطار الوطن العربى

وفى « محاذيره » الثلاث التى ناقش فيها أهداف
وطبيعة الحكم التركى المصرى فى السودان ردد الدكتور
رمضان زعما قاله من قبله المؤرخ المصرى الدكتور محمد
فؤاد شكرى • فقد زعم شكرى فى كتابه الحكم المصرى
فى السودان (القاهرة ، ١٩٤٧) ص ٣٣ أن محمد
على لم يقصد بفتحه للسودان استعباد أهله واسترقاقهم
ولم يدخل فى نطاق تفكيره استغلال موارد السودان
لفائدة مصر بل ان المصلحة السياسية العليا واكرم
الدوافع الانسانية هى التى أملت على الباشا ضرورة
العمل على ضم شطرى الوادى فى نطاق واحد فى ظل
حكومة رشيدة تعمل على رفاهية السودانيين والمصريين
معا •

غير أن الدراسة العلمية لوثائق محمد على نفسه
توضح بما لا يدع مجالا للشك أن الهدف الرئيسى وراء
غزوه للسودان هو استغلال موارده البشرية والاقتصادية
لتدعيم حكمه فى مصر وبناء الامبراطورية التى كان
يعلم بتكوينها • ويكفى هنا أن نورد مقتطفات من
بعض الرسائل التى أرسلها باشا مصر لمرموميه فى

السودان • ففي رسالة لابنه ابراهيم قال : « وجلب ،
السودانيين هو غاية المراد ونتيجة المقصود مهما كانت ،
الصورة التي يجلبون بها من أوطانهم » •

وفى رسالة أخرى لابنه اسماعيل قال الباشا ا
« المقصود الأصلي من هذه التكلفة الكثيرة والمتاعب ،
الشاقة • • الحصول على عدد كبير من العبيد الذين ،
يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا » وعن ،
استغلال موارد السودان الاقتصادية ذكر الباشا في ،
رسالة أخرى لصهره الدفتردار : « ما عز مطلوبنا أن ،
تستوثقوا من المحال التي يوجد بها جوهر المعدن المذكور
(الحديد) قويا وبمقادير وافية مباركة وأن تدبروا
وتهيئوا الأسباب التي تستوجبها سهولة استخراج »
وتثبت الوثائق أن استغلال موارد السودان البشرية
والمادية كان محور سياسة محمد علي طوال عهده في
السودان • فهو قد أرسل الغزوات لصيد العبيد من
جنوب السودان وجبال النوبة وأوفد البعثات للتنقيب
عن الذهب والمعادن الأخرى في أجزاء السودان المختلفة •
وقد فصلت كل هذه المحاولات في كتابي « محمد علي
في السودان » حدث كل هذا في وقت لم ينشئ فيه

والى مصر مدرسة واحدة فى السودان فأتى « رفاهية »
هذه التى قصدها باشا مصر !

وأود أن أشير هنا الى أننا لم نقل ان السودان لم
يعرف الرق وتجارة الرقيق قبل الغزو التركى المصرى
ولكننا قلنا انها تطورت تطورا كبيرا وطبيعيا اذ أن
جلب العبيد كان أهم أهداف الغزو جميعا .

أما قول الدكتور رمضان بأن غزو السودان قد تم
بناء على رغبة أهله فهو زعم مردود ذكره أيضا من قبله
الدكتور شكرى . حقا أن فئة قليلة من الزعماء
السودانيين قد ذهبوا الى مصر وطلبوا من واليها غزو
السودان . ولكن هؤلاء لم يمثلوا الا أنفسهم وفعلوا
ذلك لتحقيق مآرب ومطامع شخصية بحثة . فبشير
ودعقيد هرب الى القاهرة بعد أن ضيق سلطان سنار
عليه وأرسل رسلا خلفه ليقتلوه . وتفر الدين ملك
الميرقاب استنجد بماعل مصر ضد منافسه فى الحكم على
ودتمساح . وطميل بن الزبير ذهب الى مصر متمسكا
العون لمحاربة أعدائه المماليك .

أما أبو مدين فقد كان مطالباً بعرش دارفور بينما
طلب ود هاشم معونة الباشا ضد أعدائه فى كردفان .

وإذا كان السودانيون قد طلبوا من محمد هلى احتلال بلادهم فلماذا قاموا بتلك المحاولات المدنية والعسكرية المتعددة لمقاومة حكمه وحكم أحفاده ؟ بل لماذا اندلعت الثورة المهدية التى عصفت بالاحتلال التركى المصرى بعد خمس سنوات من الممارك العسكرية المتواصلة ، أم أن الثورة المهدية كانت « حركة تمرد ضد النظام الشرعى » كما زعم بعض المؤرخين المصريين عفا الله عنهم .

أما تعبير « مصالح البلاد العليا » فقد ابتدعه الأستاذ شكرى فى كتابه « الحكم المصرى فى السودان » ، ص ٢٣ وأنا قد ذكرته فقط فى ردى عليه .

أوافق الدكتور رمضان بأن الكيان القسومى السودانى الحالى الخاضع لسلطة مركزية واحدة لم يكن معروفا آنذاك . غير أن هذا لا يعنى أنه لم تكن هنالك سلطة شرعية قانونية فى السودان أو أنه كان فى « حالة خلو » كما زعم الدكتور شكرى فى مقاله « رحلة محمد هلى للسودان » الذى نشره فى مجلة كلية الآداب القاهرية سنة ١٩٤٦ ، فقد سيطرت على السودان الشرقى سلطنتان هما مملكة الفونج وسلطنة دارفور فالأولى

تحكمت في الجزم الشمالى منه منذ أوائل القرن السادس عشر ولم تظهر فيها عوامل الضعف والتفكك الا منذ منتصف القرن الثامن عشر . أما سلطنة الفور فقد حكمتها أسرة الكيرا منذ تأسيسها فى أواخر القرن السادس عشر وحتى سقوطها فى معركة متوايس سنة ١٨٧٤ .

واذا قبلنا رأى الدكتور رمضان بأن الفكرة الاسلامية كانت هى الفكرة السائدة آنذاك فليس من المنطق أن يطلب الزعماء السودانيون من محمد على غزو بلادهم لنصرة الاسلام . وذلك لأن الاسلام تمتع بمكانة رفيعة سامية وكان المصدر الرئيسى للتشريع فى كل ممالك ومشيخات البلاد بل ان المقدم مسلم حاكم كردفان قد فند كل الحجج الدينية التى ساقها محمد على لتبرير الغزو . ففى رسالة الى الدفتردار قال المقدم ان احتلال بلاده أمر لا تجيزه تعاليم الاسلام لأنها بلاد مسلمة لم يخالف أهلها سنة الله ورسوله ولا يجوز لمسلم أن يرفع السلاح فى وجه أخيه المسلم . واستشهد المقدم بحديث للرسول قال فيه « انى أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله ومعنى قالوا لا اله الا الله محمد رسول الله عصمت

دماؤهم ومالهم الا بالحق » واختتم المقدم رسالته
بقوله « لذلك لا سند ديني لهذا الغزو فاذا ما حاوله
الدفتردار فهو ظالم عاص وجبت مقاومته » .

الدكتور / حسن أحمد ابراهيم

أستاذ مشارك

قسم التاريخ

جامعة الخرطوم

(ب) محاذير حساسيات ٠٠ الى متى ؟!

بقلم : ادريس محمد موسى

فى العدد الثانى من مجلة الوادى آثار الدكتور
عبد العظيم رمضان المحاذير التى يراها تواجه من
يتصدون لاعادة كتابة التاريخ السودانى ، خاصة فى
الفترة ما بين سنة ١٨٢١ الى سنة ١٩٥٣م هذه الفترة
التي تداخل فيها الحكم فى مصر والسودان وحذر
الدكتور المؤرخ السودانى من التطرف الشوفينى
والاستنتاج العلمى الناقص - ولخص هذه المحاذير فى
المسائل الثلاث الآتية :

- أولا - دوافع فتح محمد على باشا للسودان .
- ثانيا - جلب العبيد .
- ثالثا - ما يسمى بالاستعمار المصرى .

وأثنى الدكتور بتفسير أو تبرير لفتح محمد على باشا للسودان بأنه قد تم تلبية لرغبة أهالى السودان وذكر بعض الدين استنجدوا بالوالى محمد على باشا حاكم مصر آنذاك . كما قال الدكتور ان السودان مثل غيره من البلدان الاسلامية كان لا يعرف مفهوم القومية بمفناها العصرى .

ولعمري هذا تبسيط شديد من الدكتور الذى عودنا التحليلات المعمقة والعلمية فى التاريخ المصرى والأحداث المصرية مثل كتاب - أزمة مارس ١٩٥٤ وعبدالناصر . لأن دوافع محمد على باشا لفتح السودان التى ثبتت بالوثائق أصبحت كالبديهيات والتى يمكن اجمالها - فى بناء جيش حديث من السود المطيعين - لتحقيق أحلامه الامبراطورية لأن الرجل كان من عصر نابليون - وجلب الذهب من بلاد السودان الذى حيكت حول وفترته الأساطير - والذى لم يصدق تبده هذا الحلم حتى بعد زيارته الفاشلة للسودان - ومن الدوافع ارجاع التجارة بين القطرين التى تمثرت نتيجة انحلال وتمزق الدولة السنارية وهناك دوافع ثانوية أخرى مثل التخلص من عسكري الأرنؤوط والقضاء على المماليك واكتشاف منابع النيل كما قيل .

أما أن السودانيين كان ينقصهم الشعور القومي بمعنائه الحديث مثل كل الشعوب الاسلامية والعربية الأخرى غير الشعور بالانتماء الاسلامي ، فذلك لم يمنع هذه الشعوب بما فيها الشعب المصري - بنعت الاستيلاء العثماني لبلادهم بأنه غزو - ولذا سمي الشعب السوداني فتح محمد علي باشا بالغزو - ولأنه كان يعرف أن محمد علي باشا غريب عن الشعب المصري سمي عهده من فترة الفتح الى قيام الثورة المهدية بالعهد التركي أو (التركية) .

أما مسألة جلب العبيد فهي لا شك انها كظاهرة تاريخية قد سادت الحضارات القديمة واستفحلت في العصر الحديث عقب الاكتشاف الجغرافية وخاصة في غرب أفريقيا وبقية أجزائها الأخرى - وتوجد رواسب هذه الظاهرة في بعض المجتمعات العربية الى الآن - تم الغاء الرق في السعودية عام ١٩٦٤ ولكن هذا لا يعنى أن محمد علي باشا قد قام بأكبر عملية استرقاق في السودان - لأنه كان من أهم دوافع فتحه بناء جيش حديث من الشباب السود الشجعان - حتى أصبح الرق من أبرز سمات العهد التركي في السودان . كما أن هذه المسألة تركت في تركيب المجتمع السوداني ثقوباً

قائلة ، الى الآن يعاني منها المجتمع السوداني - ولأن التاريخ السودانى ملئ بشخصيات هذه الحقبة المظلمة والذين وصفوا زورا وبهتانا وجهلا بالبطولة من أمثال الزبير رحمة باشا واستثمر الاستعمار الانجليزى هذه الحقبة أثناء حكمه الذى كان من نتائجه التمرد الدامى فى جنوب السودان مع العوامل الأخرى - والذى دام سبعة عشر عاما .

أما ما سمي بالاستعمار المصرى . فان الشعب السودانى مدرك كل الادراك ان الشعب المصرى كان بميدا كل البعد عن ما يسمى بالحكم الثنائى (الانجليزى المصرى) لأنه كان يضم جراح التل الكبير أثناء ما سمي باسترجاع السودان ، وان الحديوى أو الملك وأتباعه من الخونة والاقطاعيين الذين خانوا عرابى هم الشركاء الصغار للاستعمار الانجليزى ، وان العلم الذى ظل يرفرف مع العلم الانجليزى طوال فترة الحكم الثنائى مع بعض مظاهر الوجود المصرى على شكل مأمير قبل ثورة ١٩٢٤ فى السودان والوجود الرمزى فى شكل وحدات للجيش المصرى عقب معاهدة ١٩٣٦ ، كل هذا لم يعم رؤية الشعب السودانى - بأن الحكم الحقيقى للاستعمار فى يد الانجليز - وان مسار الحركة الوطنية

فى السودان تبين بوضوح وعى الشعب السودانى بحقيقة الاستعمار وأذنا به - ولذا عرف وقدر ثورة ٢٣ يوليو المجيدة ودور قيادتها الواعى نحو السودان ونيل استقلاله . لأن حكام مصر السابقين على ثورة ٢٣ يوليو المجيدة كلهم كانت تحركهم روح (حق الفتح) التى أثارها السيد / فؤاد سراج الدين عندما انتقد ثورة ٢٣ يوليو الظافرة - وذلك فى خطاب تأسيس حزب الوفد الجديد منذ سنوات .

وكل الحاديين على تعميق وشائج المحبة بين الشعبين الشقيقين تقلقهم مثل هذه الأصوات الديناصورية والتى تتحدث بأشياء موجودة فى كتب التاريخ وتريد المراجعة لصالح الشعبين . ولهذا يتجلى لنا بوضوح لماذا فضلت كل الشعارات القديمة لوحدة وادى النيل أما الآن فالظروف تختلف وذلك حسب رأى . لأن روح الثقة بالنفس والشعور بالندية متوفر بين الطرفين ، ومصادر الحقائق التاريخية متواجدة ، ولذا كانت مراجعة الماضى بكل خبره وشره أمست ضرورة قصوى لكى يسير المركب نحو تحقيق الأهداف المشتركة وعليه فسياسة المحاذير والمناطق المحرمة والحساسيات هى من أكبر أمراضنا

الثقافة في عالمنا العربى والتي نرجو أن تتفادها مجلة
الوادي الفتية •

ادريس محمد موسى

(الطوكراوى)

مدرس التاريخ

بمدرسة السيد على الثانوية العليا بنات

بالأبيض

(ج) نحن نظلم أنفسنا !

بقلم : كمال دقيل فريد

تحت عنوان احترسوا فى اعادة كتابة تاريخ السودان - كتب د^ر عبد العظيم رمضان أستاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة المنوفية مقالا يحذر فيه من الوقوع فى أخطاء يرى انها ليست فى مصلحة التكامل ويحدد ثلاث نقاط يشرح فيها لماذا فتح محمد على السودان ويناقش فيها مسألة جلب العبيد من السودان والنقطة الثالثة ، ما يتصل بفكرة الاستعمار المصرى للسودان - والدكتور عبد العظيم يحاول تبرير نوايا محمد على باشا - ولكننا فى السودان عندما نكتب التاريخ لا نأثر بالظروف السياسية ولكننا ، وهذا

هو الأسلوب العلمى فى كتابة تاريخ الأمم نهتم بالحقائق التاريخية .

ان اعادة كتابة تاريخ السودان لا يعنى التأكيد على تلكم الحقائق التاريخية وانما تاريخ السودان كتب بواسطة الأجانب - ولهذا خاصة تاريخ المهديّة وهى حقبة تاريخية عامرة بالأحداث وهى تمثل حكما وطنيا، وثورة الى جانب انها دينية فهى واحدة من أهم الثورات الوطنية السودانية ولقد تعرض أبطالها ورجالها لكثير من المفالطات التاريخية فمثلا كتاب السيف والنار والذى كتبه سلاطين باشا كتبه من منطلق "حقده على المهديّة ولم يظهر الحقائق التاريخية ولا الظروف المحيطة برجال الثورة المهديّة فى ذلك الوقت .

هناك مبدأ يقول : من لا يعرف تاريخ أمته يبقى جاهلا الى الأبد . . ونحن نظلم بلادنا كثيرا اذا اعتقدنا اننا أمة بلا حضارة وبالتالى بلا تاريخ - ان الأمة السودانية أمة عريقة لقد ظلت العادات السودانية باقية عبر عشرات السفين وتاريخنا القديم يبصر شامخا فى المتحف القومى باخرطوم وفى المناطق التى قامت فيها الحضارات السودانية القديمة . . دنقلا

المعجوز، نوري - البركل، البجراوية ، النعمة المصورات
بوهين ، فرس ، سمته *

وقامت ممالك قبل الميلاد وبعد دخول المسيحية
للسودان ثم بعد دخول الاسلام ثم جاء الفتح المصري
في عام ١٨٢١ وبمده المهدية ثم الحكم الثنائي المصري
الانجليزى ومرحلة الحكم الوطنى ما بعد الاستقلال
حتى قيام ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٢ .

فى كل المراحل والمقب التاريخى كان للسودان
دور حضارى ، وفى الفترات التى حكم فيها شأنه شأن
كثير من الأمم بواسطة الغزاة فان ثورات متلاحقة كانت
تحدث حتى ينال السودان استقلاله مما يدل على ان الأمة
السودانية جبلت على الحرية وحكم نفسها بنفسها ولا بد
من أن تبنى الأجيال الحاضرة كل الحقائق التاريخية من
عظمة الأمة السودانية قديما وحديثا ففى هذا العلم
تأكيد وترسيخ للروح الوطنية .

من هذا المنطلق فان اعادة كتابة التاريخ ضرورة
وطنية ، بل وتغير منهج التاريخ أو مناهج التاريخ فى
كل المراحل الدراسية بالسودان وتقوية هذه المادة
ضرورة وطنية - لهذا كنا دائما ننادى باخضاع المناهج

السودانية للبيئة السودانية فما نرمى اليه هو تعميق
الأصالة السودانية فى نفوس الأجيال المتعاقبة .

اننا نعرف الكثير عن حضارة الشعب المصرى
وتاريخه القديم والحديث - ونود أيضاً من اخواننا فى
مصر أن ينفخوا على حضارة الأمة السودانية ذات الثقافة
الأفريقية والعربية - هذه الأمة المتفرعة الأصول
واللهجات واللغات والبيئات والتي تمتد حدودها
الجغرافية والسياسية من حدود مصر وحتى خط الاستواء
- الأمة السودانية والتي تمثل حضارتها القديمة ،
حضارة أفريقيا وتاريخها الحديث نهضة أفريقيا
وثقافتها نموذجاً للتمازج بين الثقافتين العربية
والأفريقية .

السودان الذى يضم العربى والزنجى والنوبى فى
وحدة وطنية رائمة - تباين قبائله وأصوله وثقافته
ومناخه وأرضه التى فيها الغابات والسهول والصحراء
ومناطق السافانا والأراضي الزراعية البكر الشاسعة
والجبال والهضاب والأمطار من شبه مدومة فى أقصى
شمال البلاد الى طول أيام العام جنوباً فى المنطقة
الاستوائية - هذا البلد شبه القارة والذى تجرى فى
أرضه أنهار ونهيرات تجاوزت الأربعين بكثير لا بد وأن

- يكون أمل أفريقيا وللمرب مجدا في قلب أفريقيا •
 - وحضارته قديمها وحديثها فخرا للسودانيين وللأشقاء في مصر والبلاد الإفريقية والعربية •
 - ولهذا لابد من إعادة كتابة تاريخ الأمة السودانية •
- كمال دقيل فريد
أم درمان

(٣) ليست وصاية ، بل شرط حرص على تاريخ السودان *

بقلم : د. عبد العظيم رمضان

عندما وجهت مقالى : « معاذير فى إعادة كتابة تاريخ السودان » الى اخوانى المؤرخين السودانيين ، لم يخطر لى ببال أن تؤخذ هذه الدعوة على انها «وصاية» كما أراد أخى الدكتور حسن أحمد إبراهيم أن يصورها - فالوصاية - كما هو معروف - تكون من الكبار على الصغار ، واحترامى واكبارى لزملائى المؤرخين السودانيين لا يدعان لهذه الفكرة أى مجال فى خاطرى .

وكذلك الحال بالنسبة لأساتذتى من المؤرخين

المصريين الذين كتبوا عن السودان ، فأن معرفتى الوثيقة باتجاهاتهم لا تدع لى مجالا للظن بوجود مثل هذا الاتجاه الى الوصاية على تاريخ السودان الذى يتحدث عنه الدكتور حسن أحمد ابراهيم . وعلى المكس من ذلك ، فان الدور الذى لعبه المؤرخون المصريون فى كتابة تاريخ السودان هو دور مشرف بكل المعايير القومية والوطنية والعلمية .

فقد كان هؤلاء المؤرخون الأفاضل ، وعلى رأسهم المرحوم الدكتور محمد فؤاد شكرى ، هم الذين تصدوا — علميا — أثناء العهد الاستعمارى ، هذه الاحتلال البريطانى ، لتفنيد كل حملات التشويه التى وجهها المؤرخون والسياسيون الأجانب لعلاقة الشعبين المصرى والسودانى كل بالآخر ، واحباط كل ما حاولوه لابرار الجوانب السلبية واخفاء الجوانب الايجابية فى علاقة هذين الشعبين ، تكريسا لمؤامرات السياسة الاستعمارية فى فصل كل منهما عن الآخر .

ولكن زميلى الدكتور حسن أحمد ابراهيم يصف هذه الجهود العلمية للمؤرخين المصريين بأنها : « مغالطة للحقائق التاريخية ، لتحقيق أغراض سياسية محددة ، تتمثل فى اظهار مصر وحكامها فى كل المصور بالحرص

الدائم على مصالح السودان ، وبالتالي خدمة الدعوة
للوحدة بين مصر والسودان » ١ .

وسمع تحفظي الكامل على هذا الكلام ، الذي يظلم
ظلما بينا الأعمال العلمية المشرفة للمؤرخين المصريين
في تفنيد ادعاءات الاستعماريين ، ويصورها في
صورة الكتابات السياسية الدهائية التي تغالط الحقائق
التاريخية - فهل أفهم من ذلك أن الدكتور حسن أحمد
ابراهيم يرى أن تبنية لادعاءات المؤرخين والسياسيين
الأجانب عن العلاقة الاستعمارية بين الشعبين المصري
والسوداني ، ومحاولاته تأصيلها بوثائق معية تركي
وغيرها ، هو الذي يخدم الدعوة للوحدة بين مصر
والسودان ؟ ٢ .

ان زميلي الدكتور حسن أحمد ابراهيم قد دخل
في سباق مع المؤرخين الأجانب لاثبات العلاقة الاستعمارية
الاستغلالية بين مصر والسودان ، وقد تفوق عليهم
بكفائته العلمية ومهارته في استخدام أدوات البحث
العلمي التاريخي - فلم يهتم في كتابه عن « محمد علي
في السودان » الا بكل ما يتصل بنهب السودان بشريا
واقتصاديا لحساب مصر ! فهناك فصل عن « محمد علي
وجلب العبيد من السودان » ، وفصل آخر عن « الأفراس

التي استخدم فيها العبيد المجلوبون من السودان ،
وفصول « سوء وفساد الإداريين » ، و « المشاق
والمخاطر التي تعرض لها العبيد أثناء رحلتهم الى مصر » ،
و « العبيد كمصدر دخل لحكومة محمد علي » ، و « اعطاء
العبيد للمجنود مقابل مرتباتهم » ، و « محاولات محمد
علي وحكومته التنقيب عن الذهب في السودان »
و « التنقيب عن الذهب في جهات فازوغل » ، و « في
جبل شيبون » . ثم فصول أخرى عن استنزاف موارد
السودان ، واثقاله بالضرائب ، وسوء وفساد وكلام
موظفي محمد علي في السودان .

ولست أدافع عن محمد علي ، ولكن ليسمح لي
الدكتور حسن أحمد ابراهيم أن أقول بصراحة اننى
لا أرى ما يخدم « دهوة الوحدة بين مصر والسودان »
في هذا الاتجاه في إعادة كتابة تاريخ السودان ! وإذا
قارنا بين هذا الاتجاه والاتجاه الذي ينسب للمؤرخين
المصريين ، فقد يظهر بوضوح - أى منهما يخدم قضية
الوحدة ، وأى يشكك فيها وفي صلاحيتها ؟ .

اننى لا أدعو الى اخفاء الحقائق التاريخية أو
الانحراف من « المنهج العلمي الأكاديمي في الدراسات
التاريخية » ، لحساب الدهوة لوحدة وادى النيل ، وإنما

أدعو الى تناول هذه الحقائق من منطلق فكرى نقدى ،
لا من منطلق استعماري بائد ، ومن منطلق قومى ،
لا من منطلق شوفينى .

ففى وسع المؤرخين السودانين أن يتناولوا مثالب
وأخطاء وخطايا الحكم المصرى للسودان ، من منطلق
خضوع كل من الشعبين السودانى والمصرى لظلم واحد،
يفرضه حاكم واحد ، وطبقة واحدة حاكمة ، ليست
هى فى السودان بأفضل منها فى مصر ، وليست هى
فى مصر بأفضل منها فى السودان .

فهذه الطبقة من السلاطين والتجار السودانين ،
هى التى فرضت فى السودان الرق على أهله ، وذلك
من قبل مجيء محمد على ! . وهى التى جعلت من مدنه
ومراكزه الكبرى ، مثل : كوبة ، والفاشر ، وسواكن ،
وبربر ، وسنار ، وشندى ، والابيض وغيرها ، أسواقا
كبيرة للنخاسة ، بضاعتها السودانيون أنفسهم ذون
غيرهم ! . وهذه الطبقة من الحكام والهورجوازيين
المصريين هى التى فرضت فى مصر على الفلاحين والعمال
المصريين لونا آخر من العبودية والرق لا يقل فداحة .

لا يمكن إذن التذرع « بالمنهج العلمى الأكاديمى

فى الدراسات التاريخية ، فى اعادة كتابة تاريخ السودان على نحو يلحق الأضرار بقضية الوحدة . فالمنهج العلمى ليس أكثر من أداة لخدمة البحث التاريخى ولكن « موضوع » هذا البحث التاريخى لا يتحدد من تلقاء نفسه ، وانما يحدده المؤرخ ، وهذا المؤرخ لا يعمل منفصلا عن ثقافته وموقعه الجغرافى وأيديولوجيته الاجتماعية وانما يعمل من خلالها ، بل ولا يستطيع أن يعمل الا من خلالها ! ، فهى تكون « نافذته التاريخية » التى يلتقط منها صورة الأحداث التاريخية ويقدمها الى الناس من خلالها . وهذا « المنظور التاريخى » هو الذى يميز مؤرخا استعماريا عن مؤرخ سودانى ! ، فاذا خرج هذا المنظور متشابها ، كان من حقنا أن نتكلم عن « معاذير » ! - لا رغبة فى فرض وصاية ، فلا وصاية بين الأنداد ، وانما من فرط حرص على تاريخ السودان .

★ ★ ★

بقى واجب الرد على التعليقين الكريمين للسيد كمال دقيل فريد من أم درمان ، وادريس محمد موسى من الأبيض . فالأخوان العزيزان يتصوران أننى أعارض فى اعادة كتابة تاريخ السودان ، فيختم الأخ كمال

كلمته قائلا : « لابد من اعادة كتابة تاريخ السودان » ! ،
ويختم الأخ ادريس كلمته قائلا : « ان مراجعة الماضي
بكل خير وشره أمست ضرورة قصوى » !

فهل دعوت الى غير ذلك ؟ • لعل الأخوين الكريمين
يراجعان كلمتى وسيجدان أننى بدأتها بهذه الكلمات :
« المحاولات الحالية التى يقوم بها المؤرخون السودانيون
بمد حصول السودان على حريته واستقلاله ، محاولات
هامة وجديرة بالتقدير . ولم يكن غريبا أن تقوم هذه
المحاولات لاعادة كتابة تاريخ السودان ، فالتاريخ جزء
من البناء العلوى للمجتمع يتأثر بكل ما يطرا على البناء
التحتى أو البناء الفوقى نفسه من تغيير » •

وممنى هذا الكلام أننى لا أرى فقط فى اعادة
كتابة تاريخ السودان أمرا طبعيا ، بل أرى فى
المحاولات التى قام بها زملائى المؤرخون السودانيون
« محاولات هامة وجديرة بالتقدير » •

وقد اتفق الأخوان على أنى أحاول تبرير فتح محمد
على للسودان أو تبرير نواياه • ونحن المؤرخين ليست
وظيفتنا التبرير ، وانما التفسير • وتفسير فتح
السودان لا يجب أن يوضع فقط فى اطار رغبة محمد

على فى استنزاف السودان بشرىا واقتصادىا ، وانما
يوضع فى أطره التاريخىة الأوسع نطاقا : اطار رابطة
الموار التاريخىة بين مصر والسودان ، وما اتخذته فى
بعض الأحيان من شكل تبادل السيطرة والنفوذ (خربت
بعض الأمثلة على ذلك) ، واطار الفكرة الاسلامىة
السائدة فى ذلك الحىن ، والتى تجعل من جميع الأقطار
الاسلامىة وطنا واحدا • واطار التفكك السياسى فى
السودان ، والنزاعات المحلىة الدائمة بين سلطناته
ومشيخاته ودويلاته ، مما دعا بعض المتنافسين الى
دعوة محمد على الى فتح السودان • ثم اطار الاستغلال
المشترك للشعبىين السودانى والمصرى من جانب طبقة
حاكمة شرهة وشرسة ، لم تكن فى السودان - كما
ذكرت - بأفضل منها فى مصر ، ولم تكن فى مصر
بأفضل منها فى السودان ! •

الفصل الثاني

اكتوبة الاستعمار المصرى للسودان

(١) الفتح المصرى للسودان فى ضوء مفهوم الاستعمار الحديث

أطلقت السياسة البريطانية ، طوال الاحتلال
البريطانى لمصر والسودان ، أكذوبة الاستعمار المصرى
للسودان بين السودانين ، واجتهدت كثيرا لتدخل فى
روعهم هذه الأكذوبة ، لتفصم الروابط القومية
والوطنية بين الشعبين ، وتستأثر بالسودان •

ولم يتقاعس المصريون عن تفنيد هذه الأكذوبة
للسودانيين • وكان الدفاع الرئيسى قبل ثورة ٢٣
يوليو ، يقوم على أن وضع مصر تحت حكم أسرة محمد
على ، لم يكن بأفضل من وضع السودان ، فقد كان من
هناك استبداد حقيقى نزل بالسودان ، فقد كان من
نوع وحجم الاستبداد الذى نزل بمصر • وفى الوقت

الذى كان يستعمل فيه « عقاب الهرة » فى السودان ، كانت « الفلقة والكرباج » هى العقوبة السائدة فى مصر . وكانت سبة « عبد » فى السودان يقابلها سبة « فلاح » فى مصر .

وانه لو قورن بين العهد المصرى والعهد الانجليزى ، لكانت النتيجة فى جانب مصر دون انجلترا . فقد كان للسودان فى العهد المصرى مجلس شورى ، ينمقد فى كل عام للنظر فى شئونه ، وكان أعضاؤه من خاصة أهله ، بينما كان مجلس الحاكم وأعضاؤه جميعا من الانجليز فى العهد الانجليزى . وكان فى البرلمان المصرى الأول، عشرون نائبا عن السودان ، مما يؤيد شعور مصر بالوحدة بين البلدين ، بينما لم يحدث أن كان فى البرلمان الانجليزى نائب سودانى واحد !

وفى العهد المصرى كان جميع عمد القبائل فى السودان ، ونظار الأقسام ، وأعيان البلاد ، وكبار الموظفين المدنيين - يحملون الرتب والنياشين أسوة بالمصريين ، بل ربما زاد عدد حاملها من السودانيين على عددهم من أعيان الفلاحين ، كما كان هناك ضباط سودانيون عظام ، وحكام سودانيون لمديريات بحر الغزال وسنار وكردفان وبربر وفاشودة ودارة ودارفور

والخرطوم وفي سنار وغيرها من المديريات - أما في
المهد الانجليزى فلم يعرف السودان مديرا من أبنائه
ولا وكيلا ولا مفتشا ولا ضابطا عظيما ولا موظفا كبيرا ،
حتى ولا مأمورا •

وكان المصريون يدللون على حجتهم بالبيانات
الدائمة وبالأسماء • فكانوا يذكرون من أسماء الضباط
السودانيين العظام في العهد المصرى : الماظ باشا ،
وآدم باشا ، وفرج الله باشا ، وفرج الزينى باشا ،
ويوسف الشلالى باشا ، وصالح الملك باشا ، والسميد
حسين باشا ، وحسن ابراهيم باشا ، ومحمد على باشا ،
وخشم الموس باشا ، والنوريك محمد ، وسرور بك
بهجت ، وبخيت بك بطراكى ، ومحمد بك السيد ،
وسليم بك مطر ، والنوريك عنقرة ، وفرج بك عزازى
- وعشرات سواهم •

وكانوا يضربون المثل على حكام المديريات
السودانيين في العهد المصرى ، بالزبير باشا ، وسليمان
بك الزبير ، وادريس بك أوتر ، ويوسف باشا الشلالى -
الذين كانوا مديرين على التسوالى لبحر الفزال •
وبالشلالى باشا وبساطى بك ، اللذين كانا مديرين
بالتماقب على سنار • وبالياس باشا أم بربر ، الذى كان

مديرا لكرديان • وحسين باشا خليفة مدير بربر
والطيب بك عبد الله مدير فاشودة ، ومحمد بك خالد
زقل مدير دارة ، والنور بك عنقرة مدير كيكبية ،
والسميد بك حسين وأدم بك عامر ، اللذين كانا
مديرين بمديريات دارفور ، وأحمد باشا أبو سن
ومحمود بك أحمداني وأحمد بك جلاب ، اللذين كانوا
مديرين بالتعاقب للخرطوم ، ومحمد بك الجزولي وكين
مديرية الخرطوم ، وأحمد بك مكواري وكيل مديرية
سنار • الخ •

كما كان المصريون يدللون على صواب حجتهم بأن
الحكم المصري كان يسارع برفع أي ظلم في السودان
يرفع إليه • فعين شكاً الأهالي من فداحة الضرائب
لسميد باشا ، رفع أكثرها ، وأمر بتخفيض الباقي ، بل
لقد أصدر عفواً شاملاً عن خلفاء الملك تمر ، قاتل
الأمير اسماعيل ! • وعندما اتهم ممتاز باشا ، الحكمدار
العام ، بالظلم والرشوة ، أهرت مصر بسجنه بسجن
الخرطوم ، والتحقيق منه ، فبسطت عليه • ولم يشفع
له سمو مركزه ، وقد أنقذه الموت في سجنه من
المحاكمة •

وقد انتهى هذا « الجدل السياسي » حول هذه

القضية ، لبدأ « الجدل التاريخي » ، الذى كان لابد أن
يثور مع الدعوة الى اعادة كتابة تاريخ السودان . وكان
على المؤرخين أن يقولوا كلمتهم فى الاجابة على هذا
السؤال : هل كان هناك حقاً استعمار مصرى للسودان؟
وبمعنى آخر : هل ينتمى الفتح المصرى للسودان على
يد محمد على وخلفائه ، لنوع الفتوحات الاستعمارية
التي تتميز بها القرن التاسع عشر وبدأ مع بداية المصور
الحديثة ؟

ان الرأى الذى نسوقه فى الاجابة على هذا السؤال،
هو أن الفتح المصرى للسودان لا ينتمى لنوع الاستعمار
الحديث ، الذى ظهر على يد الطبقة البورجوازية
الأوروبية فى أوائل المصور الحديثة ، وانما ينتمى الى
ما يمكن تسميته بالنمو الذاتى ، أو الامتداد العضوى
للدولة الى حدودها الطبيعية . وهو ما يمكن التعبير
عنه بعبارة «استكمال الدولة وحدة ترابها الوطنى» .
ونضرب المثل عليه بامتداد الولايات المتحدة غرباً حتى
المحيط الهادى ، وامتداد روسيا القيصرية جنوباً
وشرقاً حتى بحر اليابان والمحيط الهادى ، وامتداد
مصر جنوباً حتى هضبة البحيرات والبحر الأحمر والمحيط
الهندي .

والفرق بين هذين النوعين من التوسع ، يتمثل في طبيعة القوى التي قامت به ، والأغراض التي تهدف إليها ، والامتداد الذي تقوم به : هل هو امتداد خارج حدود الدولة ، أم امتداد لحدود الدولة ١٩ .

ومن المعروف أن الاستثمار الحديث قد قامت به الطبقة البورجوازية الأوروبية ، التي نشأت في رحم المجتمع الاقطاعي على أساس نشاط اقتصادي يختلف كل الاختلاف عن النشاط الزراعي الذي يتميز به المجتمع الاقطاعي ، وهو التجارة . وقد قادها هذا النشاط ، بصورة حتمية ، الى توحيد السوق داخل حدودها ، عن طريق تعطيم حواجز الاقطاع ، وبناء الدولة القومية ، ثم قادها هذا النشاط الى البحث عن أسواق أخرى خارج حدودها ، فنشأت حركة الكشوف الجغرافية ، كمقدمة لحركة الفتوح الاستعمارية .

ولذلك اصطلحت الحركة الاستعمارية دوماً بطبيعة هذه الطبقة البورجوازية ونموها وتطورها . ففي المرحلة التجارية ، كان الاستثمار ساحلياً في المعالم القديم ، وكان السوق سوق شراء . وفي المرحلة الصناعية كان الاستثمار قارياً ، وكان السوق سوق شراء وبيع .

ومعنى ذلك هو الاستنزاف ! ، والاستنزاف وحده
كهدف أوحده للاستعمار البورجوازي (أى الرأسمالى) .
وكانت أدواته الرئيسية هى الاحتكار . وفى المرحلة
الأولى ، حين كانت الرأسمالية الأوروبية فى طورها
التجارى ، كان الهدف من الاستعمار احتكار الشراء
يسعر بخس من المستعمرة ، وبالتالى استنزاف ثروات
الشعوب بأبخس الأثمان . فكان المنتجون فى أندونيسيا
— على سبيل المثال — يسلمون المستعمرى الهولنديين
٢٧٠ رطلا من البن ، مقابل ثمن ١٢٥ رطلا فقط ! ،
وبعد اجراء تخفيضات وخصومات لأسباب وذرائع
مختلفة ، لا يصل الى جيب المزارعين الأندونيسيين
الا ثمن ١٤ رطلا ! .

وقد استمر هذا الاستنزاف بعد تحول الرأسمالية
الأوروبية الى طورها الصناعى ، بصورة مضاعفة . فلم
يعد الاحتكار احتكار شراء فقط ، بل احتكار بيع
أيضا . فالدولة الاستعمارية تحتكر شراء المواد الخام
بأبخس الأثمان ، وتستنزف بذلك ثروات المستعمرة
الطبيعية ، ثم تحتكر بيع هذه المواد مرة أخرى ، بعد
تصنيعها ، بأغلى الأسعار ، تستنزف بذلك كل مدخرات
الشعوب ! .

وهكذا يتصاعد الاستنزاف من المرحلة التجارية ،
الى المرحلة الصناعية ، ثم الى المرحلة المالية • ويتزايد
ثراء الدول الاستعمارية فى الوقت الذى تنحدر فيه
الشعوب الخاضعة الى مهاوى الفاقة والاملاق •

ولهذا فان التحرر الوطنى من هذا الاستعمار
الرأسمالى هو تحرر متمدد الجوانب يشمل الجوانب
السياسية والعسكرية والاقتصادية • والشعوب حين
تتخلص منه تتخلص من كابوس ثقیل لا تفكر فى
الرجوع اليه •

اما النوع الآخر من التوسع ، الذى نسميه الامتداد
العضوى للدولة الى حدودها الطبيعية ، فهو نوع مختلف
تماما • ففى عدا الولايات المتحدة - التى كانت حالة
خاصة نظرا لأنها كانت هى نفسها مستعمرة فى
الأصل وتطورت الى دولة أستعمارية - فلا تقوم به
طبقة رأسمالية بالضرورة ، وبالتالى فلا يقوم لأهداف
بورجوازية - ونعنى بها استنزاف الشعوب عن طريق
الاحتكار - وانما يقوم غالبا لأهداف وطنية مثل
استكمال وحدة الوطن بالوصول الى حدوده الطبيعية
الأمنة ، أو استكمال الوحدة القومية - أى توحيد
السكان الذين يربطهم عنصر واحد أو أكثر من مقومات

القومية ، مثل الدين ، أو اللغة ، أو الجنس ، أو التاريخ .

وبطبيعة الحال ، فمن السذاجة القول بأن هذه الأغراض الوطنية والقومية تخلو من محتوى اقتصادي كمحرك للامتداد والتوسع ، فهذه الأغراض ذاتها ليست إلا أطارا لمضمون مادي هو الذي يعطيها قوتها الديناميكية ، ويشحنها بالقوة المحركة . ولكن هذا المضمون المادي لا يتخذ شكلا بورجوازيا ، أى الشكل الاستنزافي الاحتكاري المدمر لثروات الشعوب ، وإنما يتخذ الشكل الذي تفرضه المصالح القومية والوطنية المشتركة عادة .

ويعتبر التوسع المصري في السودان أنموذجا لهذا النوع من التوسع . فلم تقم به طبقة بورجوازية مصرية استعمارية لنهب واستنزاف ثروات شعب السودان ، لأن هذه الطبقة لم تكن قد نشأت بعد . وإنما كان توسيعا من محمد علي لرقعة مصر الى حدودها الطبيعية ، وبالتالي فلم يختص هذا الحاكم مصر بمعاملة أفضل مما اختص بها السودان ، ولم يخضع ثروات شعب السودان لمصالح شعب مصر ، لأن الشعبين كانا سواء بالنسبة له ، ولم يؤثر مصر باصلاحات لا يؤثر بها السودان .

بل لقد كان الأمر على العكس ، فقد أخضع محمد على وخلفاؤه ثروة الشعب المصرى لحساب الشعب السودانى ، لأن نفقات السودان كانت على الدوام تثربو على إيراداته طوال الحكم المصرى ، وكانت مصر تدفع العجز ، الذى كان يتراوح فى كثير من السنين بين المليون والثلاثة ملايين من الجنيهات بعملة تلك الأيام ! وكانت مصر هى التى أقامت فى السودان المنشآت من مصالح أميرية وجوامع ومدارس ولم ترض عليه بأكبر علمائها وعلى رأسهم رفاعة الطهطاوى ، ومهدت الطرق الصحراوية ، وأدخلت زراعة القطن ، وفتحت السدود النيلية لتسهيل الملاحة فى أعالي النيل ، ومدت شبكات السبك الحديدية - وقد بذلت مصر هذه التضحيات رغم ما كان عليها من الديون، ورغم ما كان لديها من الحاجة الملحة لانجاز مشروعاتها ! •

على كل حال ، فإن هذا الاختلاف بين التوسع الاستعمارى والتوسع المضى ، يقود الى نتيجتين مختلفتين بالنسبة لمستقبل العلاقة بين الشعب الفازى والشعب الذى وقع عليه الغزو • ففى النوع الأول ، لا يوجد ما يربط بين الشعبين سوى العلاقة الاستعمارية، وحين تنتهى هذه العلاقة بالتححر والاستقلال ، تنفصم

العلاقة بينهما • أما بالنسبة للنسوع الثانى ، فان ما يربط بين الشعبين هو أقوى بكثير من علاقة الغزو ، حتى انه اذا ما انفكت وحدة الدولة الى عنصريها القوميين ، لأية ظروف خارجية أو داخلية ، تمود المقومات القومية الوطنية فتلمب دورا لا يقل أهمية عن دور الغزو فى إعادة العلاقة وبناء الوحدة على أسس من الارادة الحرة •

وعلى سبيل المثال ، فقد قامت الوحدة بين مصر والشام بقوة السلاح على طوال العصور التاريخية دون استثناء : أى فى العصر الفرعونى ، ثم فى العصر البطلمى ، ثم العصر الرومانى ، ثم فى عصر الولاة . وعصر الطولونيين والاششيديين ، والعصر الفاطمى ، وعصر الايوبيين ، وعصر المماليك ، والعصر العثمانى ، وكانت آخر وحدة فى عهد محمد على • وقد انتهت هذه الوحدة فى كل عصر لتمود من جديد بقوة السلاح ! وبعد أن اختفى عامل القوة فى تحقيق هذه الوحدة مرة أخرى ، حلت محله الارادة الحرة ورغبة الشعوب ، فأصبحت هذه الوحدة هدفا رئيسيا من أهداف حركة التحرر الوطنى فى سوريا وفى مصر ، وتمكنت مصر وسوريا من تحقيق وحدتهما ، المنطلقة من ارادتهما

الحرية الطليقة ، فى عام ١٩٥٨ • وعندما انفصلت
هذه الوحدة فى عام ١٩٦١ لأسباب دعت إليها ، عاد
السمى إليها من جديد يحتل نضال الشعبين ١ •

وتمتبر حركة التحرر الوطنى فى السودان أنموذجاً
فريداً لوعى الشعوب بمقومات الوحدة بينها • فعلى
الرغم من أن وحدة وادى النيل قد تحققت فى عهد محمد
على بقوة السلاح ، إلا أن حركة التحرر الوطنى
السودانية كانت تميز تمييزاً دقيقاً بين الشعب المصرى
والشعب الانجليزى فى أثناء مطالبتهما بالتحرر
والاستقلال ، فكانت تطالب بالاستقلال عن إنجلترا ،
وتطالب بالوحدة مع مصر - رغم أن السودان كان
ينخضع وقتها لحكم انجليزى مصرى مشترك • ومعنى
ذلك أن الروابط القومية والوطنية بين الشعبين السودانى
والمصرى قد تغلبت على أسباب الفتح ، وأدرك الشعب
السودانى ، بوعيه القومى ، المصلحة المشتركة بينه
وبين الشعب المصرى ، - التى تكمن فى وحدة الوادى •
وحتى عندما اقتضت مصلحة الشعب السودانى ، فى
ظروف معينة ، أن يختار طريق الاستقلال عن مصر ،
عادت قوة الروابط القومية والوطنية والمصلحة المشتركة ،

تتغلب من جديد ، وتضع الشعبين الشقيقين على طريق
التكامل فالوحدة مرة أخرى . ولكنها وحدة تقوم هذه
المرة على ارادة الشعبين ، ولا تقوم بقوة السلاح ! •

(٢) واحة وادى النيل

بين المدارس السياسية فى مصر قبل ثورة يوليو

ثلاث دول فى القرن التاسع عشر استطاعت
استكمال وحدة ترابها الوطنى، وهى : الولايات المتحدة
الأمريكية ، بامتدادها غربا حتى ساحل المحيط الهادى
الشرقى ، وروسيا القيصرية ، بامتدادها جنوبا وشرقا
حتى بحر اليابان والمحيط الهادى ، ومصر بامتدادها
جنوبا حتى مضية البحيرات والبحر الأحمر والمحيط
الهندي - وقد استطاعت الولايات المتحدة وروسيا
الاحتفاظ بوحدة ترابها الوطنى ، فأصبحتا دولتين
عظميين . أما مصر، فقد اعترضها الاستعمار البريطانى
واحتلها . كما احتل السودان ، وبذلك فقدت مصر
والسودان - وبمعنى آخر « وادى النيل » - فرصته

التاريخية للوحدة بأقدم وأنجع أسلوب عرفته الوحدات
الوطنية القديمة ، وهو القوة ! -

وليس معنى هذا الكلام بحال الدعوة الى وسيلة
القوة لتحقيق الوحدات الوطنية والقومية فى عصرنا
الحاضر ، فتلك كانت سمة عصور مضت اقتضت تحكيم
القوة بشكل مطلق فى كل نزاع ، وانتهى دورها
التاريخى بنشأة عصبة الأمم فى أعقاب الحرب العالمية
الأولى ، ثم الأمم المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .
ولكن الذى أريد أن أقوله : ان هذه الوسيلة قد حققت
أبقى الوحدات القومية والوطنية على مر التاريخ ،
ابتداء من وحدة مصر العليا ومصر السفلى على يد الملك
مينا سنة ٣٢٠٠ ق م تقريبا ، وانتهاء بالولايات المتحدة
الأمريكية وروسيا القيصرية فى القرن التاسع عشر ! -

ومنذ احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ ، وارغامها
مصر على اخلاء السودان أولا واستعادته ثانيا ، وتوقيع
اتفاقية الحكم الثنائى فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، التى شقت
بها وحدة وادى النيل - أصبحت وحدة وادى النيل جزءا
لا يتجزأ من قضية تحرير وادى النيل ! - وبمعنى آخر ،
أن وحدة وادى النيل أصبحت جزءا لا يتجزأ من مطالب
الحركة الوطنية فى مصر وفى السودان .

فحين تألف الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ،
وفى الخطاب السياسى الأول الذى ألقاه سعد زغلول يوم
١٣ يناير ١٩١٩ ، أنكر الاحتلال والحماية ، وذكر أن
البلاد قد أصبحت خلوا من كل سيادة أجنبية أمام القانون
الدولى ، ولا ينقصها الا أن يعترف مؤتمر الصلح بهذا
الاستقلال . وبعد أن أوضح مطالب الوفد قال : « ان
كل ما يقوله عن مصر ينسحب على السودان أيضا ، «لأن
مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » - وفى ٢٠ يناير
١٩١٩ طلب فى مذكرته الى مؤتمر الصلح رد السودان
الى مصر ، كما ردد فى خطبه ، وتصريحاته أن السودان
الزم لمصر من الاسكندرية .

على أنه لما كانت الحماية التى هب المصريون
لاسقاطها مفروضة على مصر وحدها دون السودان ،
فقد ترتبت على هذه الحقيقة أولويات فى العمل الوطنى ،
اذ تقدمت قضية استقلال مصر على قضية وحدة وادى
النيل ، أو بمعنى آخر ، تقدمت قضية اسقاط الحماية
البريطانية عن مصر على قضية استرداد السودان .

فحين دخل سعد زغلول فى مفاوضات مع اللورد
ملتر ، كان من رأيه أن يترك السودان لاتفاق خاص
بعد أن تتم تسوية مسألة مصر . وكان تبريره لهذا

الرأى أن مصر تستطيع وهى قوية ، وبمد أن تستقر
أمورها ، الحصول على حقوقها كاملة فى السودان • وقد
أقر الوفد بالاجماع هذه النظرية • وبناء على ذلك
أخرج السودان عمدا من المفاوضات •

ولما ذهب وفد عدلى باشا الى لندن لمفاوضة اللورد
كيرزن ، وضع ترتيبات الموضوعات التى يتناقش فيها
على هذا الأساس أيضا • ففى حديث بينه وبين المستر
جورج لويد فى الجلسة العشرين قال : « أما السودان
فهو مسألة أخرى ، وهى كبيرة الأهمية عند المصريين ،
لنا بشأنه مطالب لم تبدها بعد ، لأننا أردنا أن نتبين
أولا اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر • وكنا قد
افترضنا أنه اذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا الى بحث
مسألة السودان » •

ومن المثير أن هذا ما فهمته الحركة الوطنية
السودانية أيضا • فقد أدرك الوطنيون السودانيون أن
تحرير مصر معناه تحرير السودان ، وعبودية مصر
معناها عبودية السودان • لذلك لم تنشأ حركة
« سودانية » تطالب باستقلال السودان وحده ، بل كانت
حركة وحدوية تطالب باستقلال مصر والسودان •

فقد قامت حركة « جمعية الاتحاد » عام ١٩٢٠
تدعو الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، وقامت
حركة الملازم أول عبداللطيف عام ١٩٢٢ لتنبية مواطنيه
الى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ،
وتأسست جمعية اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ لاشراك
السودانيين فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار .

وعندما استكتب الانجليز عرائض تعبر عن رضام
السودانيين عن حكم الانجليز ، ونقمتهم على المصريين !
استكتب رجال اللواء الأبيض عرائض مضادة تعبر عن
رغبة السودانيين فى البقاء الى الأبد فى حظيرة الوطن
الأكبر . وتوجه وفد من الملازم أول زين العابدين
والسيد محمد المهدي التعايشي ، ابن الخليفة التعايشي ،
الى مصر يحملان وثائق معضاة من اجتماع بأم درمان
يعلن التمسك بوحدة وادى النيل . وسارت المظاهرات
فى يونية فى أم درمان وعطبرة وبور سودان ومدنى
تهتف بحياة مصر ، وهى تحمل علما أبيض عليه خريطة
نهر النيل ، والى جانبه الأعلى الى اليسار الهلال .
وارتفع المد الثورى فى السودان الى ذراه يطالب بتحور
مصر والسودان ، رغم بربرية قوات الاحتلال فى معاملة
الثوار .

ومع تطور الحركة الوطنية في مصر ، انقسمت
القوى السياسية فيها في معالجة قضية السودان الى
مدرستين : المدرسة البورجوازية ، والمدرسة اليسارية •

وبالنسبة للمدرسة البورجوازية ، وكانت ممثلة
في الوفد والحزب الوطني واحزاب الأقلية المنسلخة عن
الوفد ، فضلا عن الدوائر القانونية والتاريخية ، فقد
قامت معالجتها لمسألة السودان على أساس حق السيادة
المبنى على الفتح المصرى للسودان •

ففي 'مفاوضات عدلى - كيرزن ، سأل عدلى باشا
المستر لندسى قائلا :

— اذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن ، فانى
أحب أن أعرف رأيك أولا في مركز السودان ؟ •

فرد المستر لندسى قائلا : انه ملك مشترك
(Condominium)

عدلى باشا — انما الاشتراك في الادارة ، أما حق
السيادة فهو لمصر وحدها • كان السودان لمصر فتركته
زمنًا ، ولكنها لم تفارقها لحظة ففكرة استرجاعه ، حتى
تهيأت الظروف لاعادة فتحه ، فاشتريكت انجلترا مع
مصر في جزء من التجريدة التى أرسلت اليه والأموال التى
أنفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقا في السودان

بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان بابهم مصر
ولصلحة مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيتها حتى
عهد قريب ، وقد أعلن ذلك ، أكثر من مرة ، رجال
السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان
نفسه .

مستر لنديسي - ولكن المرفوع على دور الحكومة في
السودان هو العلمان الانجليزي والمصري ! *

عدي باشا - نعم ، ولكن السبب في ذلك لم يكن
الرغبة في تقرير حق سيادة لانجلترا على السودان ،
وانما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها اتقاء سرهان
الامتيازات على تلك البلاد ، فالسودان أرض مصرية
ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه . *

وعندما جرت مفاوضات سعد - مكدونالد ، أثار
المستر مكدونالد ما نقل اليه من أن سعد زخلول ادعى
لمصر في شهر يونية حقوق ملكية السودان العامة ، وأنه
وصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة . وكان رد سعد
زخلول على هذا أن أبدى تمسكه بأقواله السابقة
مؤكدًا أنه : « لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان
فقط ، بل ورأى الأمة المصرية أيضا » . *

ومع اغتيال السردارلى ستاك، وطرد الجيش المصرى من السودان ، وانفراد انجلترا بالحكم فيه ، تراجعت قضية وحدة وادى النيل الى أدنى حد . وانعكس ذلك بصفة خاصة فى مفاوضات النحاس - هندرسون . فقد انحصر هم النحاس باشا فى تطبيق اتفاقيتى الحكم الثنائى فى سنة ١٨٩٩ - اللتين لم تعترف بهما الحركة الوطنية من قبل - بما يقتضيه ذلك التطبيق من اشتراك مصر اشتراكا فعليا فى ادارة السودان ، على أن ينظر فى أمر تمديلهما فيما بعد . وكان ذلك قصارى ما حققته معاهدة ١٩٣٦ ، وبدرجة لا ترضى الطموح الوطنى والقومى . وواضح أن الاشتراك الفعلى فى ادارة السودان قد فرضته أولويات النضال الوطنى ، تمهيدا للمطالبة بوحدة وادى النيل ، وهو ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية .

على كل حال ، ففي ظروف تلك المرحلة التاريخية من مراحل النضال الوطنى والقومى ، لم يكن ثمة ضير على القوى الوطنية البورجوازية الحاكمة فى مصر ، فى أن تستخدم مصطلحات « السيادة » « وحق الفتح » للمطالبة بوحدة وادى النيل . فقد كانت تلك هى اللغة السائدة المستخدمة ، وكانت بريطانيا تستند الى العلمين

الانجليزى والمصرى المرفوعين على دور الحكومة فى السودان ، فى تقرير اشتراكها فى ملكية السودان والسيادة عليه . ولم يكن هناك وقتذاك لفة أفضل من حق السيادة والفتح فى استخلاص السودان من قبضة الانجليز ، وكان حق الفتح والسيادة من الحقوق المعترف بها فى العلاقات الدولية ، ومما تواجه به الدول بعضها فى النزاعات الدولية ، وقد استشهدت به بريطانيا نفسها فى اجبار الكولونيل مارشان على انزال علم فرنسا الذى رفعه على خاشودة ، باعتبار أنها تحت السيادة المصرية . وكانت بريطانيا تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما اصطدمت فى أفريقيا بمطامع الدول الكبرى .

على أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة وانتصار القوى الاشتراكية ، فقدت مصطلحات الفتح والسيادة وجاهتها فى تقرير العلاقات الدولية ، فى الوقت الذى كانت الحركة الوطنية فى السودان قد تطورت تطورا جديدا مع نمو طبقة جديدة من الموظفين والتجار تصبوا الى الاستقلال بالسوق المحلية ، وتبدى نزوعا استقلاليا . وقد فهم الاحتلال البريطانى هذه النزعة ، وأراد الاستفادة منها فى ضرب

وحدة وادى النيل، فشجعها لدى البعض على نحو أنسأهم أولويات النضال الوطنى ، وجعلها تتخذ عندهم شكلا انفصاليا من قبل أن تتحقق حرية السودان واستقلاله، بينما فهم البعض الآخر هذه النزعة فهما صحيحا فى إطار النضال المشترك لوادى النيل •

ولم تستطع المدرسة البورجوازية ، بأساليبها التقليدية ، مواجهة المؤامرة الانفصالية التى قادتها بريطانيا بمهارة لخداع الجماهير السودانية ، وفى الوقت الذى كانت بريطانيا تعلن التعاطف مع رغبة السودانيين فى الامتقلال ، كان « بيفن » يقرر فى جلسات المفاوضات أن « السودان الكاملة تستلزم نحو العشرين عاما » •

ولكن صدقى باشا كان مايزال يصر على الوحدة السيادية ، وفى مذكرته للسوفد البريطانى فى أول أغسطس ١٩٤٦ كتب يقول : « لا يستطيع الوفد المصرى فى الواقع أن يقبل أن تكون سيادة مصر على السودان موضوع مفاوضات، إذ أن فى ذلك اعترافا بأن هذه السيادة منازع فيها ، كما أن فيها عودة للبحث فى حق لا يسقط بمضى المدة » •

وقد تحدث النقراشى باشا فى مجلس الشيوخ

المصري يوم ٦ يناير ١٩٤٧ عن : « وحدة مصر
والسودان تحت تاج مصر دائما » و « وحدة مصر
والسودان تحت تاج مصر انما هي وحدة دائمة » .
وأعلن أمام مجلس الأمن عزم الحكومة المصرية على « تمكين
أخواننا السودانيين من ادارة شئونهم فى نطاق الوحدة
تحت تاج مصر » .

أما الوفد ، ففى مفاوضات محمد صلاح الدين مع
رالف ستيفنسون ، طالب « برد الوديعة » ، وأكرر على
انجلترا التحدث باسم السودانيين ، مستندا الى أن
« السودان كان باعترافكم وديعة لمصر فى أيديكم وفى
يد الحكومة الثنائية - التى هى فى الواقع حكومة أحد
الطرفين وأعنى به الطرف البريطانى - ومصر الآن ،
منذ أن نهضت تطالب بحقوقها ، تطلب رد هذه الوديعة
اليها » . وهذا هو الأمر الوحيد القائم بيننا وبينكم ،
وبتعبير آخر ليس لكم أى حق لأن تتحدثوا عن
السودانيين ، لأن الحقائق التاريخية والشرعية
لا تعطىكم مثل هذا الحق . واذا فرضنا صحة ما تدعون
اليه من أن السودانيين يطلبون الآن الاستقلال ، فهذا
أمر يسوى بيننا وبينهم ، ولا يصح أن يكون لكم شأن
فيه » . ثم قال : « ان النعمة الجديدة - نعمة رغبة

السودانيين في الاستقلال ، والمسئوليات الملقاة على
عاتقكم نحوهم — لم تبرز الى الوجود الا لفصل
السودان . وأخشى أن أقول ان هذه النهاية هي التي
رسمتها مصر والسودان من اول يوم . ثم انكم لا ترمون
في الواقع الا الى استمرار حكمكم فيه تحت ستار الحكم
الذاتي ، لأنكم — كما صرح رجال السياسة عندكم
مرارا ، وكما تصرحون سيادتكم الآن — تعتبرون
السودان بعيدا عن أن يحكم نفسه بنفسه « ١ » .

وفي جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ أعلن محمد صلاح
الدين أن « مصر تتمسك بأنها مع السودان بلد واحد
له تاج واحد هو التاج المصري ، وهذه الوحدة طبيعية
يؤيدها التاريخ منذ القدم ، فقد كان السودان يكون
دائما وحدة مع مصر » وتؤيده الجغرافيا ، إذ يجمع بينهما
النيل ولا يفصلهما أى حدود طبيعية . فضلا عما يربط
بين أهل مصر ومواطنيهم أهل السودان من روابط الأصل
واللغة والدين والتقاليد والعادات » ومصر لا تستند
فيما تنادى به من وحدة مصر والسودان على الحق الطبيعي
وحده ، ولكن تستند أيضا على المركز القانوني . وهذا
يخولنا أن نطلب منكم بحق أن ترفعوا أيديكم عن

السودان ، تتركوه لشعب مصر والسودان ، وهو شعب واحد فى وطن واحد » .

ثم استطرد قائلا : « ان هذه المهارة السياسية التى وجهتكم فى السودان الى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين بازام مواطنيهم المصريين ، لا تنعمكم شيئا ! فأنتم ترددون القول باعطاء السودانيين الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ، ولكننا حين نسألكم : هل أنتم على استعداد للموافقة على أن تقوم ، فى الحال ، حكومة سودانية ديموقراطية تستند حقيقة الى مجلس تمثيلى منتخب ، وتسلم اليها الادارة الحالية مقابليد الحكم، تعللتم - كما أجابنى سعادة السفير البريطانى - بأن السودانيين لم يبلغوا بعد هذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتى - فاذا سألتاكم : متى يبلغون فى تقديركم هذه الدرجة ؟ ، قدرتم مدة تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة سنة ! ، ومنكم من يرفع هذه المدة الى عشرين عاما ! - الواقع أن الحكومة البريطانية قد أصبحت اليوم تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر ، بحجة اعداد السودانيين للحكم الذاتى واعطائهم حق تقرير مصيرهم » .

هكذا أخذت المدرسة البورجوازية تحتاج انجلترا

بالحقوق التاريخية والقانونية لمصر في السودان ، ولم تستطع أن تنافس انجلترا في مهارتها السياسية ، فتعلن للسودانيين استعمادها لقيام حكومة سودانية ديموقراطية تسلم اليها مقاليد الحكم في الحال ، والموافقة على حق تقرير المصير للسودانيين الى حد الانفصال عن مصر .

على أن هذه المدرسة - مع ذلك - لم تلبث أن تخلت عن هذا الموقف قبل الثورة ، وانتقلت الى موقف أفضل على يد الوفد ، حين أعلن الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في ٦ نوفمبر ١٩٥١ ، قبول مصر حق السودان في تقرير مصيره ، ولكن في استفتاء يهيأ له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين .

في ذلك الحين ، كانت المدرسة اليسارية في مصر تطرح مفهوما في معالجة قضية وحدة وادى النيل أكثر فاعلية من مفهوم المدرسة البورجوازية . ويكفي هنا أن نعرض وجهة نظر جماعة «الفجر الجديد» في مسألة السودان، فهي لا تفترق كثيرا عن وجهات نظر الجماعات الأخرى . فقد أسقطت هذه المدرسة دعوى السيادة والفتح اسقاطا تاما ، بل وسخرت منها سخرية مريرة

قائلة : « لا نظن أن أحدا من الوطنيين المخلصين يخالفنا في أن هذه النظرة تفرق الصفوف ، مثلما تفرقها نظرة الانفصاليين والاستعماريين - ان أنصار الوحدة السيادية لا يمثلون شعبنا مهما أسرفوا في استخدام الألفاظ الوطنية - فشعبنا يسمى الى التأخى مع الشعب السودانى ، ويمتبر كل استفزاز - سواء جاء من أنصار الانفصال أو الاستعمار أو الوحدة السيادية - عملا عدوانيا وخيانة له » .

لذلك أسقطت هذه المدرسة دعوى « الشعب الواحد فى مصر والسودان » - فهذه الدعوى فى نظرها « تنفل الفوارق الموجودة بالفصل فى الأوضاع السودانية والمصرية ، وتطمس المنصر الرئيسى فى الأوضاع السودانية ، ألا وهو القومية السودانية الفتية الصاعدة ، تلك القومية التى رأينا من مظاهرها هذه الحركة الوطنية الجماهيرية ، والتى تمنى أن الروابط بين مصر والسودان أصبحت علاقات بين شعبين ، وروابط قوميتين . فمن الخطر أفعال واحدة من هاتين القوميتين تحت أى ستار ولاى سبب كان » .

وقد أخذت هذه المدرسة تدلل على وجود قومية سودانية لها مقوماتها ، فذكرت ان « التحليل الملمى

المادى يدلنا على أن هذه المقومات محدودة ومعيّنة، وهى:
وحدة الوطن ، ووحدة اللغة الدارجة ، ووحدة التراث
التاريخى ، ووحدة النظام الاقتصادى ، ووجود تراث
نفسى منمكس فى أدب وثقافة خاصة •

« هناك وحدة الوطن ، ولا يهم أن نسبة عالية من
السكان قبائل رحل ، إذ الواقع أن هذه القبائل ترتبط
بشكل أو بآخر بنظام سياسى واقتصادى يشملها كلها ،
تتحرك فى حدوده ، وعليه يركز معظمها •

وهناك اللغة السودانية الدارجة ، التى تختلف
فى كثير من اللغة المصرية الدارجة •

وهناك وحدة التراث التاريخى ، الذى ان تداخل
مع تراثنا الشعبى، لانه يختلف عنه فى نقط جوهرية :
فمصر ، التى تكون شعبها ، وركز نهائيا ، وتعرض
للفزوات الأجنبية المتتالية – لبست السودان الذى ظل
فى معزل عن كثير من التيارات التى مرت بمصر •
ونجد للسودان وحدة اقتصادية تربط شمال السودان
خاصة •

وأما عن التراث النفسى ، المنمكس فى أدب وثقافة
خاصين بالشعب السودانى ، فنحن نجده ونستطيع أن

نميزه بسهولة عن التراث المصرى . وحسبك أن العادات والأوضاع القبلية السائدة فى السودان ، ينمكس عليها أدب وثقافة عامة مختلفة عن الأدب والتقاليد المصرية ، التى خطلت كثيرا الى المرحلة الرأسالية » .

وقد انتقدت هذه المدرسة قيادات الأحزاب المصرية ، التى « ماتزال تنظر الى الحركة السودانية على أنها جزء من الحركة المصرية ، فهى تتحدث عن الوحدة ولا تثير حق تقرير المصير ، بل ان بعض هذه القيادات يتخذ موقفا عدائيا من الحركة السودانية » ! . وقالت : ان الخطر الجسيم الذى ينتج من انكار الحركة السودانية ، هو أن الشعارات والطريقة التى توجه بها القيادات المصرية النضال الوطنى ، لا تكفى جماهير الشعب السودانى ، ولا تسد حاجتهم ، ولا تمثل مطالبهم .

« فشمارة الوحدة مثلا ، الذى تلقىه القيادات المصرية باستمرار ، وتلقىه مجردا عاما هكذا ، لا يكفى مطلب الذين يتنادون باستقلال السودان ، وأولئك الذين يطلبون الحكم الذاتى ، بل والأشقاء أنفسهم . وشمارة الدفاع عن الدستور ، الذى تتمسك به الأحزاب السودانية ، يمثل المطلب المباشر للجماهير السودانية ، لأنه لا يوجد دستور فى السودان ، لأن الشعب السودانى

محتاج لكل ذرة من الحريات ، لأنه مسلوب من كثير مما
يتمتع به الشعب المصرى .

كذلك فـللسودانيين مطالب وطنية لا تمثل حاجة
مباشرة لشعبنا ، مثل وحدة شمال وجنوب السودان ،
وحق المبال والوطنيين فى بناء منظماتهم الطبقية
والسياسية ، كالأحزاب والنقابات - ذلك الحق الذى
اعترف به دستورنا . فإذا تمسكت الأحزاب المصرية
بوجهة نظرها التقليدية ، وإذا ما تقدمت بمطالبها
التقليدية ، عجزت عن أن تجمع حولها جماهير الشعب
السودانى .

ثم قالت : « ان الخطر ليس فى الاعتراف بالحركة
الوطنية السودانية ، بل الخطر فى انكارها ، ذلك الانكار
الذى يفرق صفوف الوطنيين فى الوادى ، ويمزق
حركتنا عن الحركة السودانية . »

كذلك فقد أسقط اليسار المصرى أهمية شكل
العلاقة المستقبلية بين مصر والسودان (الوحدة أو
الانفصال) ، واعتبرها « قضية ثانوية بالنسبة للشعب
السودانى ، وأما قضيته الأولى ، والحلقة الأعظم أهمية
والأعمق خطورة ، فهى تحرره . »

كما أسقطت هذه المدرسة دعوى « المجال الحيوى »

لمصر ، الذى آثارته الفاشية المصرية • فقد سخرت
مما كتبه أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، فى ١٢
فبراير ١٩٤٥ قائلا : « لا يمكن أن توجد قوة على ظهر
الأرض تفرض علينا أن نموت جوعا ، وهذه أرض
السودان واسعة ! لقد أصبح سكان مصر يناهزون
الثمانية عشر مليونا ، فالى أين يذهب هؤلاء ؟ وأى
أرض يزرعون ؟ ، وأى سبيل يسلكون ؟ » -

وعلقت على هذا الكلام قائلة : « هذا رأى لا يمثل
نظرة شعبنا • انه نغم استعمارى مضبوط ، لا يقل عن
نغم الوحدة السيادية والانفصال الاستعمارى اجراما
وخيانة • فالذين يصورون السودان ملجأ للفائض من
السكان - وليس هناك فائض البتة - يقيمون العلاقة
بين شقى الوادى على أساس عدوانى ، وبهذا ينفرون
الشعب السودانى منا • ولكنهم بذلك يعمون جماهيرنا
عن موطن الداء ومنبع المفن فى حياتنا ، فليس صحيحا
أن عندنا فائضا فى السكان ، وانما الصحيح هو أن
هناك فقرا شديدا وضيقا فى الرزق ، واصلاح هذه
الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضي وسكان السودان ،
وانما يصلح باشاعة الديمقراطية فى مصر ، وتسيير
مرافق بلادنا لمصلحة شعبنا ، لا لمصلحة فئة ولا جماعة » -

ولكن هذه المدرسة - في الوقت نفسه - هاجمت دعاة الانفصال في السودان هجوما شرسا - فقد وصفتهم بأنهم « عملاء الاستعمار » بما يشوهون به وجه مصر حكومة وشعبا في أعين السودانيين، وعطمسون العلاقات الجمهورية القائمة بالفعل بين شطري الوادي ، وأصبحت علاقات الكفاح الوطني الذي هدته الدماء وخلقت مواقف التضحية المشتركة ، فيمهدون السبيل أمام الاستعمار كي يتفرد بكل من مصر والسودان - اننا نجد أن الصحف الانفصالية تعرض مساوئ حياة الشعب المصري الراهنة لتنفير السودانيين من الاتحاد معه ، متنافلين من أن الاستعمار البريطاني وخضراء هم السبب في الأوضاع البائسة التي صار إليها شعبنا - هؤلاء الدعاة خطرون على تضامن شعبنا ، خادسون للاستعمار - انهم يدهون علائقية وجهارا الى تفكيك عرى الكفاح المشترك ، وهل يستفيد أحد من هذا التفكيك غير الاستعمار البريطاني وخدائه ؟

ثم قالت : « ان من ينشر العداء وينذر الشك في قلوب الشعب السوداني ازام المصريين جميعا بلا استثناء ، يخدم الاستعمار ويجرد الشعب السوداني من حليفه القوي ، ويوجد الثغرة بين صفوف الشعبين : السوداني

الفتى، والمصري ذى الوزن الرئيسى فى تحرير الوادى -
ان من يتادى بالانفصال قبل الجلاء ، لا يريد للشعب
السودانى أن يمارس حق تقرير المصير ، ذلك الحق الذى
لا يتم مادامت الحراب البريطانية تسدد الى صدور
السودانيين ، وما دامت الاحتكارات البريطانية تمتص
دماءهم » -

الفصل الثالث

دور مصر في استقلال السودان



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

General Organization of the Alexandria Library

(١) لعبة فصل

الجيش السوداني عن الجيش المصرى !

نشأ الجيش السودانى الحديث فى رحم الجيش المصرى ، فقد كان الجيش المصرى قبل مقتل السردار لى ستاك ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان ، فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - مكونا من قسمين : الجيش المصرى البحت ، وهو مكون من مصريين فقط ، والجيش المصرى السودانى ، وكان مكونا من عناصر سودانية بحتة ، وعلى الأخص من عنصرى : القبائل الزنجية فى السودان ، مثل « الشيلوك » و « الدنكا » فى جنوب السودان ، و « الفور » فى غربه . وعناصر تنتمى الى القبائل العربية فيه ، مثل « الشايقه » ، و « الجعليين » فى شماله ، و « الشكرية » و « الرشايدة » و « الكواهلة » فى وسطه ، و « البقارة » و « الكبابيش » فى غربه .

ومن الحقائق التاريخية أن عدد هذه القوات السودانية البعثة ، كان يكون غالبية الجيش المصرى فى ذلك الحين - فلم يكن عدد القوات المصرية البعثة يتجاوز ثلث قوات الجيش المصرى ، اذ كان يبلغ ٧٣٧٩ ضابطا وجنديا فى مصر والسودان ، من مجموع القوات البالغ عددها ٢٢٦٣٥ ضابطا وجنديا .

وفى الوقت نفسه ، كان أكثر من ثلاثة أرباع الجيش المصرى موجودا فى السودان . اذ لم يكن يوجد بمصر سوى ٥٤٨٣ ضابطا وصف ضابط وجندى، بينما كانت بقية القوات ، وعددها ١٧١٥٢ موجودة فى السودان . وحكمة هذا التوزيع أن مصر كانت قد أصبحت مركز الفتنة والاضطراب ضد الاحتلال ، ولم يكن من المناسب تركيز الجيش المصرى فى مصر، حتى لا تضطر بريطانيا الى زيادة جيش الاحتلال . وكان هذا الجيش يتزايد مع تزايد الوعى القومى والاضطرابات فى مصر ، فقد كان عدده بعد استرداد السودان لا يتجاوز ٥٠٠٠ جندي ، ثم بلغ ٥٧٠٠ فى أعقاب حادث العقبة سنة ١٩٠٦ ، وفى سنة ١٩٢١ كان هذا الجيش يبلغ ١١٠٠٠ جندي .

ومع أن الضباط المصريين فى السودان كانوا تحت

قيادة ضباط انجليز أعلى رتبة ، الا أنهم كانوا يمثلون خطرا حقيقيا على السلطات البريطانية هناك ، بفالبيتهم العددية بالنسبة للضباط الانجليز ، وبصلااتهم الوثيقة بالمائلات السودانية بحكم اللغة والدين والقومية والدم والنسب . وقد تزايد خطرهم مع تزايد المد القومي في مصر والسودان بعد الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ ، مما تجلّى أثره بوضوح في عهد وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ - وبذلك بات التخلص منهم ضرورة ملحة للسياسة البريطانية التي كانت قد قررت في ذلك الحين الانفراد بالسيطرة والنفوذ في السودان من الناحيتين الفعلية والشرعية .

لذلك عندما قدم الانجليز انذارهم المشهور الى سعد زغلول يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، بعد قتل السردار ، كانت المطالب التي تتعلق بالجيش المصرى في السودان تنقسم الى قسمين :

الأول ، « ارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعثة » .

والقسم الثانى ، تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى ، الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية (البريطانية) وحدها ،

وتتمتع قيادة الحاكم العام البريطاني العليا ، وباسمه
تصدر العرائض (براءات تعيين الضباط) -

وقد تم تنفيذ القسم الأول من المطالب ، بموافقة
حكومة زيور باشا ، التي أصدرت أوامرها للقوات
المصرية بعدم المقاومة ، لأنه « ليس من ورائها سوى
سفك الدماء بغير جدوى » -

أما القسم الثانى ، فقد بدأ تنفيذه فى يناير
١٩٢٥ ، عندما كتب المفتش العام البريطانى بالجيش
المصرى ، اللواء سبنكس باشا Spinks ، بناء على
أمر نائب السردار (اللواء هدلستون باشا) - الى وزير
الحربية المصرى . يطلب اليه أن يصرح له بأن يعلن
الضباط السودانين الحائزين على عرائض التعيين فى
الجيش المصرى ، والمزعم استخدامهم فى قوة الدفاع
السودانية ، أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن
تقدم لهم وظائف مستمرة فى الجيش المصرى . وأنهم
أحرار فى الاستقالة من وظائفهم الحالية والخدمة فى قوة
الدفاع السودانية ! - وأن الحكومة المصرية تقبل على
عاتقها جميع المبالغ المستحقة لهم عن الماشات والمكافآت
المتعلقة بما مضى من الخدمات لحين تاريخ النقل -

وقد استشار زيور باشا ، رئيس لجنة قضايا

الحكومة ، فى هذا الطلب الغريب • وقد رد رئيس
لجنة القضايا فى ١٠ يناير ١٩٢٥ بمذكرة أوضح فيها
أن اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية
والبريطانية فى يناير ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة
بينهما ، ويجب التمسك - من ثم - بها • وأن ادارة
السودان المخولة للحاكم العام بحسب هذه
الاتفاقية هى ادارة مستقلة فى كافة النواحي السياسية
والتشريعية والادارية ، وبالتالى فقد يبدو أنه لا يوجد
أى تعارض من الوجهة القانونية البحتة بين انشاء قوة
دفاع سودانية وبين ما للحكومة السودانية من استقلال
ذاتى فى الادارة ، ولكن انشاء هذه القوة السودانية
تظهر مخالفته فى الواقع لأحكام اتفاقية ١٨٩٩ ولأحكام
الدستور المصرى ، بسبب الظروف الخاصة التى أنشئت
فيها هذه القوة : فمن ناحية ، فإن الحكومة البريطانية
ليس لها قانونا حق الانفراد باصدار الأمر باتخاذ مثل
هذا الاجراء الهام الى الحاكم العام ، الذى هو ممثل
الحكومتين ونائبهما المشترك فى ادارة السودان • ومن
الناحية الثانية ، فإن الداعى السياسى الى اتخاذ هذا
الاجراء قد زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة ،
وبزوال الاضطرابات فى السودان • وبذلك صار من

الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها
على انشاء قوة الدفاع في السودان *

وقال رئيس لجنة قضايا الحكومة ان تأليف هذه
القوة السودانية يناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، ويخالف
أحكام الدستور المصرى ، لأنها لا تبدو كأنها مجرد
وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان ، باعتباره ممثلا
للمشركة القائمة من الحكومتين البريطانية والمصرية
وانما تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ، أو
فى خدمة مستعمرة بريطانية - وبالتالي فان موافقة
الحكومة المصرية على انشاء هذه القوة لا يستطيع أن
يصحح هذا التناقض لاتفاقية ١٨٩٩ أو المخالفة لأحكام
الدستور المصرى ، وانما لابد من اتفاقها مع الحكومة
البريطانية على بعض النقاط الهامة ، سدا للذريعة
ودفعاً للشبهة *

واقترح رئيس لجنة القضايا من هذه النقاط
الاتفاق على تسمية القوة الجديدة ، والعلم الذى
تستخدمه ، وطريقة تجنيدها ، ومنح عرائض التعمين
لضباطها ، وعلاقة حاكم عام السودان بسرदार الجيش
المصرى ، وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها. بجنود
وضباط الجيش المصرى *

فاذا لم يتسن الاتفاق بين الحكومتين على هذه التفصيلات ، وأرادت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالمالة القائمة فيما يتعلق بحقوقها في السودان ، فيجب عليها أن ترد على دار المندوب السامي بأنها لا تعترف بوجود قوة الدفاع السودانية ، ولا تعترف بحق الضباط السودانيين في الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمة في القوة السودانية ، بل انها تعتبر من يقبل منهم الخدمة في القوة السودانية محروما من حقوقه في المعاش أو المكافاة .

وقد عمل زيور باشا طبقا للنصيحة القانونية ، وجرى التفاوض بينه وبين نائب المندوب السامي في يوم ١٤ يناير على هذا الأساس . ولكن نائب المندوب السامي لم يوافق على تعديل المطالب البريطانية في هذا الشأن . ولما لم يسفر التفاوض عن اتفاق ، صرح نائب المندوب السامي بما يفيد أنه سوف يفرض الأمر الواقع على الحكومة المصرية ، وبأنه سيقتراح على حاكم هام السودان أن يمنح الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض تعيين خاصة غير عرائضهم المصرية ، وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام في الاحتفاظ بهم في خدمة القوة الجديدة ، فيمكن للسردار إحالتهم الى المعاش !

وفي يوم ١٧ يناير ١٩٢٤ سارع الحاكم العام للسودان بفرض هذا الأمر الواقع على الحكومة المصرية .
فقد أصدر منشورا بانشاء قوة الدفاع السودانية ، ذكر فيه أن انشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان ، وأن القوة الجديدة سوف تتبع وتدين بالخضوع لحاكم السودان العام ، وأنه هو الذي يمين ويعزل جميع الضباط ، وأن جميع المعرائض تصدر باسمه ، وأنه سيقبل في خدمة الدفاع السودانية « كل من يراه منهم جديرا بذلك » ! ، وأن حكومة السودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم في الجيش المصري .

وقد رحبت جريدة « التايمز » البريطانية في افتتاحيتها بهذا الاجراء الذي اتخذ في السودان ، وأشارت الى « الخطر من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام » ! . وقالت انها قد سبق لها اقتراح الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية . ووصفت نظام الحكم الثنائي بأنه لا يعدو - في أحسن الظروف - أن يكون نظاما مؤقتا ، أما في أسوأ الظروف فإنه يمهد تربة خصبة للأخطار .

وطالبت بأن يستبدل بنظام الحكم الثنائي نظام آخر ،
وقالت ان انشاء قوة الدفاع السودانية التى تخضع
للحاكم العام للسودان وحده ، هو « خطوة رائجة نحو
تحقيق هذه الغاية » ! •

وقد يادر زيور باشا بابداء «أسف» الحكومة المصرية
لهذا الموقف من جانب حاكم السودان العام ، « الذى
سبب للحكومة المصرية قلقا حقيقيا ، كما أحدث انزعاجا
عظيما للرأى العام فى مصر » . وقال انه يقرر فى هذا
الشأن تحفظات مصر القانونية ، « وأؤكد فى الوقت
نفسه ، أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة
التي قضت بمسودة الجنود المصرية البعثة ، وكذلك
الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية ،
كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان
النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ،
كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من
الروابط التى لا انفصام لها » •

على كل حال ، فقد ترتب على ذلك أن قوة الدفاع
السودانية ، التى أنشئت على هذا الأساس ، لم تعد من
الناحية الفعلية جزءا من الجيش المصرى ، بعد أن قام
الحاكم العام البريطانى بإنشائها بناء على أوامر الحكومة

البريطانية وحدها ، وليس بوصفه ممثل الحكومتين المصرية والبريطانية ونائبهما المشترك في ادارة السودان . وبعد أن انفردت الادارة البريطانية بالسيطرة على هذه القوة ، التي أصبحت كما لو كانت في خدمة دولة مستقلة عن مصر ، على الرغم من أن السودان كان ما يزال داخلا في اطار السيادة المصرية ، وان كانت ادارته مشتركة بين مصر وبريطانيا .

مع ذلك ، فان حكومة زيور باشا رأت - صيانة للروابط القومية بين مصر والسودان - أن تتحمل مصر بنفقات هذه القوة السودانية اعتبارا من انشائها ! - ففى يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء ، بمناسبة اعداد ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - أن تبقى ميزانية وزارة الحربية لتلك السنة كما كانت فى السنة السابقة لها تماما ! - على أن يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان .

وفى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ كتب زيور باشا الى المندوب السامى يخطره بما قرره الوزارة فقال :

« لما كانت الحكومة مصممة على صيانة الروابط

القوية (بين مصر والسودان) ، ولما كانت لا يسعها التخلي عن مسئولية الدفاع عن السودان ، فهي ترغب في اثبات مصلحتها الدائمة في تأدية هذا الواجب ، باستمرارها على الاشتراك في الدفاع عن الأراضي السودانية . ولهذا الغرض ، فإن مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية في السودان كل ما تبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم النفقات العسكرية في القطر المصري . ولما كان قد ظهر أن الباقي ٧٥٠ ألف جنيه ، فقد قرر مجلس الوزراء أن يضمها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها « ١ » .

وقد سارع المندوب السامي بالرد بالموافقة على هذا القرار الساذج على اعتبار أنه « حق وعدل » ، وأن الحكومة البريطانية التي أحيطت علما بهذا القرار توافق على « أن يحدد قيمة ما تدفعه الحكومة المصرية لهذا الغرض بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه » .

وعلى هذا النحو ظل شعب مصر يدفع من ميزانيته نفقات الجيش السوداني كل عام ، حتى بعد انفصاله عن الجيش المصري ١ - وكان هذا المبلغ ٧٥٠ ألف جنيه .

وحتى نعرف نسبة هذا المبلغ لميزانية الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فان ميزانية الحربية عام ١٩٢٦ كانت تقدر بمبلغ ٥٢٠ ٧٦١ ١ ر ١ جنيهها ، فاذا طرحنا من هذا المبلغ ٧٥٠ ألف جنيه المنوه عنه بمصاريف الجيش فى السودان ، فان البساقى يكون أكثر من مليون جنيه بقليل . ومعنى ذلك أن الميزانية كانت تقسم مناصفة تقريبا - وعلى وجه الدقة بنسبة ٣ : ٤ بين الجيش السودانى (الذى انفصل عن مصر!) والجيش المصرى . وقد أثار ذلك - فى فترات لاحقة - اعتراضات بعض النواب المصريين . على أساس أن هذا الجيش السودانى أصبح جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تمام الانفصال ، تلزمه الطاعة والولاء لحاكم السودان ، الذى له القيادة العليا ، ويعين ويعزل جميع الضباط ، وأن فى دفع هذه النفقات مسايرة للسياسة البريطانية فى اعتدائها الصارخ على وحدة وادى النيل . وكان من رأى فكرى أباطة الاحتفاظ بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه السالف الذكر ، لاصلاح الجيش المصرى ، أو تخفيض هذا المبلغ الى ٢٥٠ ألف جنيه فقط . على أن النواب المصريين ظلوا يوافقون على ادراج ذلك المبلغ كاملا فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان ، حتى أبرم مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ .

(٢) لعبة الحكم الذاتى فى السودان

« اذا نظر القارئ الى خريطة لحوض النيل ، لم يسعه الا أن يندهش لما بينها وبين النخلة من شبه عجيب . ففي أعلى الخريطة تنتشر منطقة الدلتا الخضراء الخصيبة كأنها الفصون والأوراق . أما الجذع فيتلوى قليلا ، لأن النيل يتحنى انحناءة كبيرة فى مجراه عبر الصحراء . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم ، وتبدأ جذور النخلة فى أن تمتد بعيدا فى أعماق السودان . وانى لا أستطيع أن أتخيل أحسن من هذا تصويرا لعلاقة التعاطف الوثيقة بين مصر ومديرياتها الجنوبية . ومزايا هذه العلاقة متبادلة ، إذ أن السودان ، اذا كان كما سلم الوصف من الناحيتين الطبيعية

والجغرافية ، جزءا لا يتجزأ من مصر ، فان مصر لا تقل
أهمية لنمو السودان » .

لم يكن النص المذكور أعلاه مقتبسا من كاتب
وطنى مصرى أو سودانى ، وانما هو كلام سياسى
استعمارى عتيده هو « ونستون تشرشل » فى كتابه
« حرب النهر » ، وذلك حين كان الانجليز يحكمون
السودان باسم مصر ، ويريدون أن يثبتوا أقدامهم فى
وادى النيل الى الأبد . ولكن حين ارتفعت صيحة الحرية
فى أرجاء الوادى ، واشتد الضغط الوطنى التحررى
لطرده الاستعمار ، برزت على الفور سياسة بريطانيا
المفضلة : « فرق تسد » ، وأخذ الانجليز يخططون لقطع
النخلة اربا : أى قطع مصر عن السودان ، وقطع شمال
السودان عن جنوبه . وكل ذلك تحت شعار براق هو
« الحكم الذاتى للسودان » .

ولما كان الانجليز هم القوة المسيطرة فى السودان،
فقد أخذوا يكيّفون الحكم الذاتى بما لا يخرج عن اطار
هذه السيطرة ، وفى الوقت نفسه أخذوا يصطنعون
حركة انفصالية فى جنوب السودان لفصله عن شماله .
ولكن وعى الجماهير السودانية والمصرية أحبط هذه
التدبيرات كما سنرى .

وكان مؤتمر الخريجين قد فجر قضية الحرية السودانية في وقت مبكر أثناء الحرب العالمية الثانية ، في أعقاب ميثاق الأطلنطى ، حين تقدم بمذكرة لحاكم عام السودان يوم ٣ ابريل ١٩٤٢ طالب فيها « باصدار تصريح مشترك ، فى أقرب فرصة ممكنة ، من الحكومتين الانجليزية والمصرية ، بمنح السودان ، بحدوده الجغرافية ، حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ، واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة ، تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى » . كما طالب « بتأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لاقرار الميزانية والقوانين » .

كان هدف مؤتمر الخريجين من هذه المذكرة « خلق قضية سودانية ، ورسم خطوطها الأولى ابان الحرب ، تاهبا لاثارتها عقب الحرب مباشرة عندما تثار قضايا الشعوب كما كان يتوقع السودانيون » . وكان المجلس النيابى الذى طالب به مجلسا نيابيا بكل معنى الكلمة ، يكون له الحق الأخير فى « اقرار الميزانية والقوانين » ، وتكون الاداة التنفيذية خاضعة لتوجيهاته .

ولكن السياسة البريطانية تلقفت هذه المذكرة

لتقلب الغاية منها ، عن طريق انشاء هيئة تمثيلية ذات صفة استشارية بحتة لشمال السودان وحده ، تخضع بها السودانيين ، وتوهمهم بالحكم الذاتى ، وتستخدمها كدرع سودانى يقى الادارة الانجليزية غضبة الشعب ، وجهاز سودانى تفصل به شمال السودان عن جنوبه .

وقد كانت هذه الهيئة التمثيلية هي المجلس الاستشارى ، الذى صدر به القانون رقم ٣٦ فى سبتمبر ١٩٤٣ ، الذى اقتصر على المديريات الشمالية فقط ، وهى مديريات : النيل الأزرق ، ودارفور ، وكردفان ، وكسلا ، واخرطوم ، والشمالية . ولذلك سمى بالمجلس الاستشارى لشمال السودان ! .

على أن هذا المجلس ، الذى اعتبر هجوما مضادا من قبل السلطة الاستعمارية الانجليزية ، لم يلبث أن أثار غضبا عارما فى رأى العام السودانى الواعى ، الذى أخذ يوجه سهامه الى المجلس ، على أساس أن وظيفته استشارية بحتة ، وبالتالي فهو لا يحقق ما يدعيه الانجليز من أنه خطوة نحو الحكم الذاتى . وأنه ، من حيث تكوينه ، عبارة عن مجلس معين بواسطة الحاكم العام . وأن اقتصراره على المديريات الشمالية الست فيه حرمان

للجنوبيين من اكتساب الخبرة ، كما يشير بوضوح الى اتجاه الانجليز لفصل شمال السودان عن جنوبه .

ولم تلبث المقاومة السودانية للمجلس أن بلغت ذروتها حين أصدر المؤتمر قرارا بمقاطعته ، واعتبار كل من يتقدم لعضويته ، أو يقبلها ، خارجا على المؤتمر ومنفصلا عنه . وبذلك سحب الصفة التمثيلية من المجلس .

وهكذا تكون المجلس من خليط متنافر من الأفراد، يتمثلون في الحاكم العام والسكرتيرين الثلاثة : الادارى والقضائى والمالى ، وممثلى الادارة الأهلية من النظار والعمد والمشايخ ورؤساء العشائر ، وبعض موظفى حكومة السودان . وأصبح - بالتالى - هدفا للحركة الوطنية السودانية ، التى أخذت تعامله كمؤسسة استعمارية ، يريد بها الانجليز أن تكون اللجنة الأولى فى البناء الدستورى الذى يريدون اقامته بهدف فصل السودان عن مصر ، وفصل جنوب السودان عن شماله .

فى ذلك الحين كان الشعب المصرى يقف الى جانب شقيقه السودانى فى معركته ضد هذا التزييف البريطانى لارادته ، وأخذت صحافته تفضح السياسة

الاستعمارية • فقد تساءلت جريدة الأهرام في ١٠ سبتمبر ١٩٤٤ قائلة : «لماذا اختص المجلس الاستشاري بشمال السودان دون جنوبه ؟ : هل رقابية السودانين الواردة في المعاهدة ، والتي يفسرونها اليوم بالحكم الذاتي ، مقصورة على شطر دون شطر ؟ » • وقالت الجريدة : « لا يتوهمن واهم أننا ننازع في الحكم الذاتي لآخواننا السودانين ، فنحن نطمح لهم في أكثر من ذلك ، نحن نطمح في الاستقلال التام كمصر ومع مصر ، فتكون لهم حقوق كحقوق المصريين ، وواجبات كواجباتهم في مملكة واحدة » •

وقد كان سماح الرقيب في مصر بنشر هذا الهجوم على حكومة السودان معناه رضاء حكومة الوفد عنه ، ولذلك سارع مراسل « التايمز » الى مقابلة النحاس باشا للحصول على رأيه في هذه المسألة ، ورد النحاس بنفس ما ردت به الجريدة تقريبا ، فقد أعلن أنه ليس لبريطانيا أن تنفرد بإجراءات تحت اسم الحكم الذاتي للسودانيين ، وقال انها تستعد لشطر السودان شطرين ، وتدمج الجزء الجنوبي في أوغندا ، ولكن أحدا لا يستطيع أن يشطر السودان شطرين ، فالسودان لا يقبل التجزئة •

وفي الفترة التالية تركزت مواجهة مصر للمخطط الاستعماري في السودان حول هذه المسألة : مسألة الحكم الذاتي . فبينما كانت السياسة البريطانية تريد أن يكون الحكم الذاتي سوريا وتعمل على تزييف الارادة الشعبية السودانية ، كانت السياسة المصرية تدعو الى أن يكون الحكم الذاتي حقيقة واقعة .

فقد لقيت السياسة البريطانية في تلك الأثناء ، في محاولاتها لفصل شمال السودان عن جنوبه ، صدمة شديدة في مؤتمر جوبا ، الذي عقد في ١٢، ١٣ يونية ١٩٤٧ للتكريس الانفصال، حين أقنع الأعضاء الشماليون اخوانهم الجنوبيين بالانقلاب على الفكرة البريطانية في اقامة مجلس استشاري للجنوب ، وقبول الاشتراك - بدلا من ذلك - في الجمعية المزمع اقامتها في الشمال .

وقد أرادت السياسة البريطانية مواجهة هذا الموقف، الذي أكد تمسك السودانيون بوحدتهم ، عن طريق التقدم باصلاحات دستورية وهنية أخرى ، تهدف الى قيام جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي لا يمثلان ارادة الشعب السوداني ، أوصى بهما مؤتمر ادارة السودان الذي شكله الحاكم المام في ابريل ١٩٤٦ - ولكن الحكومة المصرية فضحت هذا الزيف في مذكرة تاريخية

هامة بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ حددت الموقف المصرى
فى مواجهة الموقف البريطانى بما لا يحتمل اللبس أمام
الشعب السودانى .

فقد قررت بصراحة تامة ، فى السطور الأولى منها ،
أن التوصيات المعروضة « لا تحقق الغرض الذى قصدت
اليه ، وهو التوسع فى اشراك السودانين فى الحكومة
المركزية » ، وقالت ان النظام المقترح « لا يفسح المجال
لممثل السودانين تمثيلا صحيحا ، وهذا ظاهر من
كيفية تشكيل الجمعية التشريعية ، فهى تتألف من سبعة
عضوا ، عشرة منهم معينون والباقى منتخبون ، ولكن
طريقة الانتخاب أقرب الى التعيين منها الى الانتخاب
الصحيح ، فان الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان
يعينهم حكام الأقاليم ، أما فى شمال السودان فالانتخاب
فى مناطق الأرياف طريقته غير محددة ، بل هى تختلف
باختلاف المناطق . فلم يتحدد من هم الناخبون ، وما هى
الوحدات المختلفة التى تتكون منها مناطق الانتخاب ،
بل ترك كل ذلك لتقدير حكام الأقاليم . ويتبين من كل
هذا أن الانتخاب فى مناطق الأرياف سيخضع الى حد
كبير لتأثير السلطات الادارية . فاذا أضيف الى ذلك أن
الموظفين يصح أن يكونوا أعضاء فى الجمعية التشريعية

مع بقائهم فى وظائفهم ، صبح التساؤل : الى أى حد
ستكون الجمعية التشريعية - وهذه هى طريقة تشكيلها -
بعيدة عن تأثير السلطة التنفيذية ، حتى فى نطاق
اختصاصها المحدود ؟ • والواجب فى هذه المسألة
الجمهورية أن يوضع قانون انتخاب يسمح بتمثيل
السودانيين تمثيلا صحيحا » •

ثم استدلت المذكرة المصرية على أن النظام المقترح
« لا يشرك السودانيين فى المسئولية عن حكم أنفسهم
بالقدر الذى يستحقون ، لما هو ظاهر من السلطات الضيقة
التي خولت للجمعية التشريعية ، ومن السلطات الواسعة
التي خولت للحاكم العام ولماونيه الأربعة ، الذين
يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس التنفيذى ،
وهؤلاء كلهم من البريطانيين » • وقالت ان « رأى هذه
الجمعية استشارى محض فى التشريعات التي تقدم لها •
واذا هى رفضت تشريعا ، فان هذا الرفض لا يحتم
سقوط هذا التشريع ، بل ولا مجرد تأجيله ! • ومع
أنها لا تملك الا هذا الرأى الاستشارى المحض ، فانه
لا يتسنى لها النظر فى جميع التشريعات قبل نفاذها • •
وبذلك تتمطل أهم وظيفة للجمعية التشريعية ، وهى
إبداء الرأى فى التشريعات قبل نفاذها » •

ثم لاحظت المذكورة أن « الميزانية ، بما في ذلك الضرائب ، لا يوجد عنها في النظام المقترح نص يجعل رأى الجمعية فيها قطعيا ، بل اننا نجد فى تقرير اللجنة الفرعية نصوصا صريحة فى أن رأى الجمعية استشارى محض . والواجب أن توضع نصوص صريحة تعطى للجمعية رأيا قطعيا فى قرار الميزانية وفى تعديلها ، وعلى كل حال لا أقل من أن تمنح هذه الجمعية منذ الآن حق اقرار الضرائب، وفقا للقاعدة المشهورة التى تقضى بألا ضريبة دون تمثيل » ! *

ثم عايت المذكورة ما خوله النظام المقترح للحاكم العام من سلطات واسعة فى التصديق على التشريعات وفى رفضها ، وقالت ان هذه السلطات « منقطعة النظر فى الأوضاع الدستورية » ، وينبغى إذن أن يقرر - مادام النظام الحاضر موجودا فى السودان - أن تشريعا توافق عليه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى لا يملك الحاكم العام أن يرفضه أو أن يقبله ، الا اذا أقرت الدولتان الرفض أو القبول » *

ثم أثارَت المذكورة قضية الحريات الدستورية فى النظام المقترح ، فأبرزت أن ذلك النظام « قد خلا حتى من مجرد الإشارة الى الحريات الدستورية ، وهذا أمر

جوهري بالنسبة للسودان ، فان السودانيين في مستقبل نهضة اجتماعية وسياسية ، فلا بد من أن يكفل لهم النظام الذى يعيشون فى ظلّه احترام الحرية الشخصية ، وحرية الرأى ، وحرية العقيدة ، وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وغير ذلك من الحريات التى لا يعيشون أحراراً بدونها ، ولا يأمنون من التمسك إلا اذا كانت مكفولة لهم » . وقالت ان القانون ينبغى أن ينظم هذه الحريات ، « فلا يكون السودانيون تحت رحمة رجال الادارة فى اجتماعاتهم وفى صحافتهم وفى حرياتهم الشخصية على اختلاف مظاهرها ، والا أصبح هذا النظام لا يزيد على أن يكون تعديلات من النوع الإدارى ، الذى لا يتعلق إلا ببضع عشرات من السودانيين من الموظفين والأعضاء بالجمعية التشريعية - وهؤلاء يصبحون جميعاً أداة فى يد الادارة المركزية » ! .

ثم عزت المذكورة المصرية ما شاب النظام المقترح من مأخذ ، اعتبرتها « عيوباً جوهريّة » - ألى أن المؤتمر الذى قام ببحث الموضوع ، وهو مؤتمر ادارة السودان ، « قد خلا من عناصر ضرورية كان وجودها لازماً حتى يتمكن المؤتمر من القيام بمهمته على وجه مرض » وذلك أن المؤتمر قد تألف من ثلاثين عضواً ، بينهم خمسة

وعشرون من الموظفين ! » ، وأنه لا يمثل السودانيين
الا تمثيلا ناقصا ، فان أحزابا كثيرة فى السودان ،
يل ومؤتمر الحريجين نفسه الذى ينتظم الطبقة المتعلمة
فى السودان ، وهى الطبقة التى يجب أن تكون على
رأس الطبقات التى تستشار فى الاصلاحات الدستورية ،
والتي يجب أن يفسح لها الطريق لتتولى مسئوليات الحكم
فى السودان — لم ينتدبوا ممثلين عنهم فى المؤتمر •
لذلك لا يكون غريبا أن تجيء توصيات المؤتمر قاصرة
عن أن تعبر تعبيراً أميناً عن حقيقة الرأى العام فى
السودان •• ولم يكن غريبا كذلك أن نتسلم من وفد
السودان ، وهو وفد له مكانته فى الرأى العام السودانى ،
مذكرة تتضمن رفضه لتوصيات المؤتمر • ومن أجل ذلك
لا يسع الحكومة المصرية أن توافق على هذه التوصيات
الا بعد ادخال التعديلات المبينة فى هذه المذكرة •

وهكذا أثبتت مصر أن تمسكها بوحدة وادى النيل
لم يكن بغرض فرض السيطرة والتفوذ الاستعمارى ،
كما كانت تفعل بريطانيا ، وانما كانت ترى فى الوحدة
اطارا تتحقق فيه حرية الشعبين المصرى والسودانى ،
وتتفاعل فيها إرادتهما الحرة الطليقة •

(٣) لعبة تقرير المصير للسودان

لم تكن أهداف بريطانيا من: لعبة الحكم الذاتى التى أخذت تلعبها فى السودان ، خافية عن المصريين والسودانيين ، فبريطانيا دولة استعمارية ذات تاريخ طويل فى الاستعمار ، اكتسبت من خلاله خبرة طويلة فى مراوغة الشعوب وخداعها . ولذلك اختارت لحكم مستعمراتها ما عرف باسم نظام الحكم غير المباشر ، أى الحكم من وراء أقمعة وطنية . وهذه الأقمعة الوطنية اتخذت فى البداية شكل حكومات أوتوقراطية ، وعندما اشتدت حركات التحرر الوطنى تحولت هذه الحكومات الى حكومات دستورية ، أى أضيف اليها دستور وبرلمان ، تحت اسم «الحكم الذاتى» تارة ، وتحت اسم «الاستقلال» تارة-أخرى . ولكن هذا الدستور والبرلمان كانا يعكسان

الوضع الاستعماري بأكثر مما يعكسان التحرر والاستقلال ، لأن بريطانيا لم تكن تريد من وراء هذا الدستور وذاك البرلمان منح الشعوب حريتها الداخلية ، وإنما كانت تريد القينام بحرب مؤخرة ، تريد الهام الشعوب فيها بلعبة البرلمان لاضاعة قدر كبير من جهودها في طلب الاستقلال . هكذا حدث في مصر بدستور ١٩٢٣ ، تحت لعبة الاستقلال (تصريح ٢٨ فبراير) ، وهكذا حدث في السودان بإنشاء المجلس الاستشاري للسودان سنة ١٩٤٣ أولا ، ثم بعد خمس سنوات بإصدار قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ .

وكان هذا القانون قد تضمنت مبادئه الأساسية ما عرف باسم « مؤتمر ادارة السودان » ، الذي شكله الحاكم العام في ابريل ١٩٤٦ . وقد اعترضت مصر على هذه المبادئ اعتراضا قويا . كما بينا - على أساس أنها مبادئ لا تفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا . وطالبت بتمديدها . كما عارضت غالبية الشعب السوداني الساحقة هذه المبادئ أيضا . ولكن الحكومة البريطانية ضربت بهذا الاعتراض عرض الحائط ، وأصدرت ذلك القانون نافذ المفعول من ١٩

يونيو ١٩٤٨ - وبذلك دخلت العلاقة بين مصر والسودان وبريطانيا مرحلة جديدة ، دار الصراع فيها هذه المرة حول لعبة جديدة خرجت من جمبة بريطانيا التي لا تنفد، وهي لعبة حق تقرير المصير ! -

ففى يوليو ١٩٤٧ ، كانت الحكومة المصرية - تحت رئاسة محمود فهمى النقراشى باشا - قد أدركت أنه لم يبق فى قوس الصبر منزع ، وأن امكانات التفاوض المباشر مع بريطانيا قد استنفدت جميعها ، فقررت - فى مناخ الأمل والاستبشار بقيام هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها بعد الحرب العالمية الثانية - عرض النزاع بينها وبين بريطانيا على مجلس الأمن . وقد لقيت قضية وحدة وادى النيل نصيبا وافرا فى هذه الشكوى . فقد اتهمت الحكومة المصرية بريطانيا بأنها تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم ، واثارة حركات انفصالية مصطنعة بفرض قسم وحدة وادى النيل ، على الرغم من أن هذه الوحدة « تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانهم المشتركة » . وطالبت بجلام القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا، وانهاء النظام الادارى القائم فى السودان .

وقد استجابت بريطانيا للتحدى على طريقتهما الخاصة ، فقد أعلن السير الكسندر كادوجان ، ممثلا أمام مجلس الأمن ، فى يوم ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، أن جوهر النزاع بين مصر وبريطانيا حول السودان ليس هو قضية الحكم الذاتى فى السودان ، وإنما تفسر كل من البلدين المختلف لمفهوم حق السودانين فى تقرير مصيرهم مستقبلا ! - « فان ما فهمته حكومة صاحب الجلالة من هذه العبارة هو أن السودانين حينما يتم اعدادهم للحكم الذاتى ، يجب أن يترك لهم حرية اختيار ما يكون عليه وضع بلادهم فى المستقبل ، فيكون لهم بمقتضى ذلك أن يختاروا أن يشتركوا مع مصر بطريقة أخرى كمملكتين تحت تاج واحد ، وذلك بالاتحاد مع مصر ، أو أن يختاروا أن يستقلوا ببلادهم استقلالا تاما كدولة مستقلة ، لا يربطها أى رباط قانونى مع مصر أو أية دولة أخرى . أما الحكومة المصرية فقد برأت - من الجانب الآخر - أن حق اختيار السودانين لنظام بلادهم فى المستقبل يكون محدودا ، فلهم أن يختاروا الاتحاد الكامل مع مصر ، ولهم أن يختاروا أن تكون لبلادهم حكومة ذاتية متحدة مع مصر تحت تاج واحد ، ولكن مصر لم تكن مستعدة لاعطاء السودانين الحرية لاختيار الاستقلال التام » .

على هذا النحو نقلت بريطانيا النزاع حول قضية الحكم الذاتى للسودان الى مستوى جديد ، هو النزاع حول قضية حق تقرير المصير . ولكن القضيتين كانتا مترابطتين ترابطا وثيقا ، ذلك أن الحكم الذاتى ، فى حدود المدى الزمنى الذى كانت تريده بريطانيا ، وبالشكل الذى كانت تعمل لاقامته فى السودان ، وهو الشكل الذى يشجع النزعات الانفصالية داخل السودان بين الشمال والجنوب من جهة ، وبين السودان ومصر من جهة أخرى - كان من شأنه ، عندما تحين ساعة ممارسة السودانيون لحقهم فى تقرير المصير ، أن يحقق أهداف بريطانيا فى فصل شمال السودان عن جنوبه ، وفصل السودان عن مصر

وهذا هو السبب فى المارضة الشديدة التى قوبلت بها الجمعية التشريعية ، عند قيامها فى السودان فى ديسمبر ١٩٤٨ ، من جانب جماهير الشعبين السودانى والمصرى الواعية . فوفقا للدكتور ابراهيم محمد حاج موسى ، فقد قاطعها السواد الأعظم من الشعب السودانى ، حتى أولئك الذين اشتركوا فى المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وقامت المظاهرات الضخمة فى جميع مدن السودان تندد بالجمعية ، وتحذر من اللعبة

الخطرة • وقابل الشعب السوداني أول اجتماع للمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ بمزيد من المظاهرات الصاخبة التي جابت العاصمة وكل مدن السودان ، وسقط شهيدان في عطبرة وغيرها من مدن السودان ، واعتقل كثير من زعماء البلاد •

أما مصر ، فقد قبلت التحدي ، ولم ترهبها اللعبة الجديدة التي طرحتها بريطانيا في الميدان ، وهي لعبة حق تقرير المصير • فقد أعلن النقراشي في مجلس الأمن يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ أن مصر « لن تهدر على السودانيين مستقبلهم ، ولكنها لن تدع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية » وعلى ذلك فإن مصر ترهب في تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا في إرادتهم ، لا مع البريطانيين ، ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطاني • وإنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارا في الاعراب عن آرائهم ، فإنهم والمصريون خليقون بالوصول إلى حل يرضيه الطرفان ، ويكون متفقا مع مبادئ الميثاق الديمقراطي » •

ومعنى ذلك أن مصر اشترطت لممارسة السودان حق تقرير المصير بشكل فعال ، تحرير إرادة السودانيين أولا

من طريق جلاء البريطانيين عن السودان • وبذلك وضعت قضية الجلاء عن السودان في مواجهة قضية حق تقرير المصير • وهذا هو الاطار الصحيح الذى يجمع القضيتين •

على أن مصر - لمصلحة السودانيين - لم تشأ التمسك طويلا بهذا الشرط ، حتى لا يتسبب عن التأخير فى البت فى النزاع بينها وبين بريطانيا ، تأخر السودانيين عن السير فى طريق الحكم الذاتى • ولذلك قبلت الاشتراك مع بريطانيا مؤقتا فى وضع نظام مؤقت يتمكن السودانيون فى ظلله من التدرج فى حكم أنفسهم •

ولكن نوايا بريطانيا ظهرت مرة أخرى بشكل صافى فى مباحثات «خشبة - كامبل» فى مايو ١٩٤٨ • ففى حين قدرت مصر مدة هذا النظام الانتقالى بثلاث سنوات ، يعطى السودانيون بعدها الحكم الذاتى وحق تقرير المصير - فان بريطانيا قدرت هذه المدة بخمس وعشرين سنة ! • وقد اشترطت مصر أن يكون اشتراكها فى اعداد السودانيين لتولى شئونهم ، على قدم المساواة مع الانجليز ، منعا للتلاعب ، وأن تكون مصر ممثلة فى المجلس التنفيذى بعدد مساو للانجليز من حيث المركز

والعدد ، ولكن الجانب البريطاني لم يوافق على ذلك
وبذلك انتهت المحادثات بالفشل

وقد كان هذا الفشل هو التركة التي ورثها الوفد
حينما أتى الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ . ولذلك كان
من الطبيعى أن يكون الخلاف مع بريطانيا حول مدى
أهلية السودانين للحكم الذاتى وممارسة حق تقرير
المصير ، أهم خلاف فى ذلك الحين - ففى محادثات الدكتور
محمد صلاح الدين والسير رالف ستفنسون يوم ٢٦
أغسطس ١٩٥٠ ، عقد مقارنة بين ليبيا ، التى قررت
هيئة الأمم المتحدة منحها الحكم الذاتى ثم الاستقلال فى
غضون عامين ينتهيان سنة ١٩٥٢ ، وبين السودان
وانتهى الى أن « السودان أكثر تقدما وأهلية للحكم
الذاتى من ليبيا » - وقال ان هذا هو « مقياس دولى
معترف به يشير الى حل فى غاية البساطة اذا حسنت
نياتكم حقا ، وهو أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد
على عامين ، تجلون فى خلالها عن السودان ، وتنتهى
الادارة الثنائية ، ويصبح للسودان بعد ذلك حكومته
الخاصة فى وحدة مع مصر ، تتمثل فى التاج المصرى ، وفى
وحدة السياسة الخارجية ، والنقد ، والجيش ، وما قد
يتفق عليه المصريون ومواطنوهم السودانيون من المسائل
الأخرى » -

وقال محمد صلاح الدين : ان هذه « ليست رغبة المصريين وحدهم ، بل هى أيضا رغبة الأغلبية الساحقة من مواطنيهم السودانيين ، ولا تنقصنا الشواهد على ذلك ، فمنها نتائج الانتخابات البلدية ، ونتائج الانتخابات لمؤتمر الحريجين الذين هم صفوة المثقفين من أهل السودان ، وعواطف الطوائف الدينية » .

وانطلاقا من ثقة الدكتور محمد صلاح الدين فى مشاعر الشعب السودانى تجاه مصر، تحذى السير رالف ستفنسون أن تجرى بريطانيا « استفتاء فى السودان ، تتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حر ، يجرى تحت اشراف محايد وفى طليعة هذه الشروط بالطبع جلاء القسوات البريطانية والادارة البريطانية عن السودان »

وقد انتهت المفاوضات بين حكومة الوفد وبريطانيا بالفشل . ولم تر حكومة الوفد بدا من التصرف باجراء منفرد، فأعلن مصطفى النحاس باشا فى يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥١ الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ ، وصدق البرلمان المصرى على ذلك فى نفس اليوم، وصدر الأمر الملكى بذلك فى نفس اليوم أيضا .

وبعد يومين اثنين ، أى فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١
أصدرت مصر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١ بمنح
الحكم الذاتى الكامل للسودان - وهو الذى وقفت
بريطانيا طويلا فى وجهه - وقد ورد به أن يكون
للسودان دستور خاص ، تمده جمعية تأسيسية تمثل
أهالى السودان ، وتتولى الجمعية التأسيسية اعداد قانون
انتخاب .

ونص القانون على ضرورة أن يكفل الدستور
للسودانيين الحريات والضمانات الآتية :

أولا : « اقرار النظام الديموقراطى النيابى فى
البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد
أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل
منتخب كله .

ثانيا : الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية
والتنفيذية والقضائية .

ثالثا : انشاء مجلس وزراء من أهل السودان ،
وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وتقرير مسئولية
الوزراء متضامين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس
المنتخب على الأقل ، عن السياسة العامة للوزارة ، وكل
منهم عن أعمال وزارته .

رابعاً : اشتراك الهيئة النيابية مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية ، بما فى ذلك اقتراح القوانين ولا يصدر قانون الا اذا قررته الهيئة النيابية ، وصدق عليه الملك .

خامساً : ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقدماً على انشاء الضرائب وتعديلها أو إلغاؤها ، وعقد القروض العامة ، وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للإيرادات والمصروفات .

سادساً : ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاء على اختلاف درجاتهم .

سابعاً - كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة . وفى مقدمتها الحريات الشخصية ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأى والصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات - كل ذلك فى حدود القانون .

وبعد شهر واحد أعلن وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ ، أن مصر - تحدياً منها لبريطانيا - تقبل أن تسحب موظفيها وفواتها المسلحة من السودان ، بشرط أن تفعل بريطانيا نفس الشيء - وذلك من أجل تمكين

السودانيين من الاعراب بحرية عن مشيئتهم فى استفتاء
يهيأ له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة
للسودانيين •

وقد كان هذا الموقف هو آخر الاجتهادات المصرية
قبل ثورة ٢٣ يوليو ازاء السودان • ومع قيام ثورة ٢٣
يوليو انتقلت علاقة مصر بالسودان الى مستوى جديد •

(٤) لعبة تقسيم السودان

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، كانت اجتهادات السياسة المصرية ازاء قضية السودان قد قبلت - كما رأينا - حق السودان في تقرير مصيره ، بشرط أن يكون حراً في ارادته ، غير خاضع لأي احتلال ، سواء أكان هذا الاحتلال بريطانيا أم مصر ، وأن يكون استفتاء السودانين في مصيرهم السياسى بمعونة الأمم المتحدة .

ولهذا فليس صحيحاً ما ذكره اللواء محمد نجيب في مذكراته ، أو ما ذكره أحمد حمروش في كتابه : « مصر والسودان ، كفاح مشترك » من أن حكاه مصر السابقين على الثورة قد رفضوا حق السودانين في تقرير مصيرهم !

كذلك ليس من الصحيح أن قيادات مصر السابقة
— وفقا للمصدرين السالفي الذكر — قد رفضت فصل
المسألة السودانية عن المسألة المصرية • فقد كان من
رأى سعد زغلول في مفاوضاته مع اللورد ملتر ، أن
يترك السودان لاتفاق خاص بعد أن تتم تسوية مسألة
مصر • وكذلك فعل عدلي باشا في مفاوضاته مع اللورد
كيرزن • ففي حديثه مع المستر جورج لويد قرر أنه
« على الرغم من أهمية مسألة السودان الكبيرة لمصر ،
الا أننا أردنا أن نتبين أولا اذا كان الاتفاق ممكنا
بشأن مصر • وكنا افترضنا أنه اذا تم الاتفاق بشأنها ،
انتقلنا الى بحث مسألة السودان » •

والحقيقة أن الموقف الجديد الذي قدمته ثورة ٢٣
يوليو ، هو الشروع في حل القضية السودانية قبل حل
القضية المصرية • وكان الموقف السابق ، عند من يقبلون
بالفصل بين المسألتين ، يقوم على حل المسألة المصرية
أولا ، على أساس أنه اذا تحررت مصر تحرر السودان ،
أو أن تحرير مصر مقدمة ضرورية لتحيزير السودان •
ومن الواضح أن التطور الذي وصلت اليه المسألة
السودانية عشية الثورة ، بفضل موقف مصر الصلب في
مواجهة المؤامرة البريطانية للاستتثار بالسودان ،

وبفضل كفاح الشعب السوداني - كان قد دفع
بالمسألة السودانية الى موقع أفضل من موقع قضية مصر
ذاتها ، وجعلها أنضج للحل . وكان من أخطر التطورات
التي لحقت هذه المسألة ، ما أقدمت عليه حكومة الوفد
من اجراء منفرد في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء اتفاقيتي
١٩ يناير و ١٠ يولية ١٨٩٩ ، واحصدار القانون رقم
١٧٧ بمنح الحكم الذاتي للسودان في ١٧ أكتوبر
١٩٥١ .

فلقد رحبت الغالبية الساحقة للشعب السوداني
ترحيبا حارا بهذا التطور من جانب مصر ، وقدم خمسة
من أعضاء لجنة الدستور في السودان استقالاتهم بسبب
رفض اقتراحاتهم بشأن سيادة السودان ، بينما أخرجت
الادارة البريطانية احرارا شديدا بسبب ادعاءاتها
السابقة المحرص على حق السودان في تقرير مصيره .
ثم جاء تعدى الدكتور محمد صلاح الدين في ١٦ نوفمبر
١٩٥١ أمام الأمم المتحدة بقبول مصر سحب قواتها
وموظفيها من السودان ، لتمكين السودانيين من تقرير
مصيرهم بحرية ، على شرط أن تفعل بريطانيا نفس
الشيء - فتعرت السياسة البريطانية تماما ، ولم يفتد
أمامها من مبييل سوى التنازلات ! .

وهذا ما فعلته بالفعل ، فتألفت لجنة خاصة بصياغة مشروع قانون الحكم الذاتى وفقا لتوصيات لجنة تعديل الدستور ، ووافقت الجمعية التشريعية على هذا المشروع فى ٢٣ ابريل ١٩٥٢ مع طلب اجراء تعديلات عليه . ولكن المشروع لم يعدده فترة الانتقال التى يمارس فيها الشعب السودانى الحكم الذاتى ، والتى يعقبها تقرير المصير .

على هذا النحو كانت المسألة السودانية - كما ذكرنا - ناضجة بالفعل للحل قبل المسألة المصرية عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو . وهذا ما دفع قادة الثورة الى اعطائها الأولوية قبل استقلال مصر وتحريرها من القوات البريطانية ، خصوصا وأن شعور التأييد من جانب الشعب السودانى للثورة المصرية كان قد عبر عن رأيه بمختلف المظاهر ، وكان لوجود اللواء محمد نجيب على رأس الثورة ، الذى كان يجسد بتاريخه وتاريخه . مرتته فى السودان الوحدة المصرية السودانية ، أثر لا ينكر فى هذا التأييد ، فضلا عما أفسحه تخلص مصر من النظام الملكى الفاسد من آفاق التقدم أمام مصر - مما جعل من المبادرة بحل المسألة السودانية فى تلك

الظروف مبشرا بتحقيق وحدة الوادى أكثر من أى وقت مضى .

وكان على مصر تحقيق انجازاتها فى ذلك الحين بالنسبة للقضية السودانية فى أمرين : الأول ، تحسين مشروع قانون الحكم الذاتى الذى كانت بريطانيا قد أصدرته بالفعل فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ . والثانى ، فرض مسألة حق تقرير المصير فى أقرب وقت ممكن .

على أنه كان على مصر قبل ذلك القيام بخطوة أولى ضرورية ، هى جمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم فى موقف واحد بالنسبة لهاتين النقطتين . ومن ثم فقد دعا اللوام محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية الى القاهرة ، فى أكتوبر ١٩٥٢ لاجراء مباحثات فى هذا الشأن ، كما دعا الى توحيد الاحزاب السودانية الاتحادية ، وهى حزب الأشقاء ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الأحرار الاتحاديين والجبهة الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل - وكلها تنادى بوحدة وادى النيل بشكل أو بآخر - وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٢ تم وضع ميثاق تأليف الحزب الجديد ، واختير اسماعيل الأزهرى رئيسا ، ومحمد نور الدين نائبا . ونص دستور الحزب على جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير . كما

توصل اللواء محمد نجيب مع السيد عبد الرحمن المهدي الى اتفاق يقبل به نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير .
واتفقت كلمة الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيار السودان عند تقرير مصيره على الاتحاد مع مصر أو الاستقلال ، وأن يكفل للسودان حرية الاختيار .

وفي ٢ نوفمبر ١٩٥٢ ، وبناء على الاتفاقات التي تمت مع الأحزاب السودانية ، قدمت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة البريطانية ، ربطت فيها ربطا وثيقا بين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير . فطالبت بسد فترة انتقال في السودان تحقق تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي ، وتهييء الجو المحايد الضروري لتقرير المصير ، وتمهد لانتهاء الادارة الثنائية انهاء فعلياً وتصفيتهما ، وتبقى السيادة على السودان فيها محتفظاً بها للسودانيين ، وبحيث لا تتجاوز هذه الفترة ثلاث سنوات ، يتم في خلالها سودنة الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد يقع منها تأثير على حرية السودانيين عند تقرير مصيرهم ، مع اعداد مشروع بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية ، وبحيث تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية

التأسيسية بسنة واحدة على الأقل . ويكون على هذه الجمعية التأسيسية الفصل في مصير السودان بأن تختار :
أما الارتباط بمصر على صورة ما ، أو الاستقلال التام
عن كل من مصر وانجلترا . ثم انشاء دستور للسودان
يتمشى مع القرار الذى يتخذ فيما يتعلق بحق تقرير
المصير .

على أنه فى المفاوضات التى جرت بين مصر
وبريطانيا فى أعقاب هذه المذكرة ، ركزت بريطانيا
جهودها فى لعبة تقسيم السودان ! . لقد أدركت أنها
سوف تترك السودان طالما أن مصر، وهى الطرف الآخر،
قد أبدت استعدادها لتركه . وأنها قد فقدت بذلك كل
حيلة . ولكنها ، وقد احتلت وادى النيل موحدا ، أرادت
تركه مقسما الى ثلاث وحدات سياسية هى : مصر ،
وشمال السودان ، وجنوب السودان ! وقد استغلت فى
هذه اللعبة ثلاثة عوامل :

أولا - حصاد السياسة البريطانية ، خلال مدة
الحكم البريطانى ، فى فصل السودان الجنوبي عن
السودان الشمالى حضاريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .
فلم يكن بالسودان الجنوبي فى ذلك الحين أحزاب
سياسية منظمة ، كما لم يكن هناك وعى قومى يربط

قبائله المختلفة ويشعرها بوحدة الأمة ، وبقي الشعور القبلي سائدا يكرس ولاء السكان للقبيلة لا للسودان بوجه عام . كما أن الجنوب كان متأخرا اقتصاديا وثقافيا عن الشمال ، الذي كان متجانسا لحد كبير من الناحية الاجتماعية بحكم الروابط الدينية والثقافية والتاريخية التي تربط بين أجزائه .

ثانيا - عدم دعوة مصر أحدا من أبناء الجنوب للاشتراك في المعادئات التاريخية التي جرت في القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية في أكتوبر نوفمبر ١٩٥٢ . ويرجع السبب في ذلك الى أن الجنوب لم يكن به حزب يستطيع أن يدعى أنه يتحدث باسم الجنوب كله في المطالبة بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير .

ثالثا - التأثير البريطاني في الجنوب . فعلى الرغم من أن الجنوبيين في مؤتمر جوبا ، الذي عقد في ١٢ و ١٣ يونية ١٩٤٧ ، قد وافقوا على الذهاب الى الخرطوم ، والاشتراك في الجمعية التشريعية مع اخوانهم الشماليين ، واتفقوا على وحدة السودان شماله وجنوبه ، وعدم انشاء مجلس استشاري للجنوب وحده - الا أن السياسة البريطانية استطاعت ، بعد تقديم المذكرة المصرية في

٢ نوفمبر ١٩٥٢ اقناع بعض قيادات الجنوب برفض ادخال أى تعديل على نظام الحكم الذاتى الذى قرره بريطانيا ، وعدم تأييد فكرة الاستقلال ، والتمسك بالادارة البريطانية *

لقد جاء فى المذكرة التى أعدها اللجنة السياسية فى جوبا فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ القول « بأن الجنوب يعتقد أنه لم يتها بمعد للدخول فى اتحاد حر وديموقراطى مع الشمال » . وأن شعب الجنوب ليرغب فى أن تستمر الادارة الحالية ، التى قامت بالدور الرئيسى فى التطور الذى حدث فى الشمال ، فى توجيه شعب الجنوب حتى يبلغ نفس الهدف ! » . ولا ينبغى أن يكون هناك وقت محدد لتقرير المصير ، ! *

وقد كانت هذه العناصر هى ورقات اللعب التى استخدمتها السياسة البريطانية فى لعبة تقسيم السودان أثناء المفاوضات المصرية البريطانية ، على الرغم من أنها كانت لا تفتأ تعلن أنها لا تنوى تقسيم السودان . وفى جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، التى كان يرأسها من الجانب المصرى اللواء محمد نجيب وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى وصلاح سالم والدكتور جامد سلطان وعلى زين العابدين حسنى ، ومن الجانب البريطانى

السير رالف ستيفنسون ، السفير البريطاني ، ومعه مستر
باروز ، طالب السفير البريطاني ، باسم الجنوبيين ! -
بأن تسند «مسئولية خاصة» الى الحاكم العام في الجنوب ،
تزيد من سلطاته ، على أساس أن « للجنوب وزيرين من
بين خمسة عشر وزيرا ، ومن السهل أن يتغلب عليهما
الشماليون ! » وقال ان « ذكريات الماضي كثيرة توحى
بأن الجنوبيين يخامرهم الشهور بأن وضعهم يتحسن لو
أسندت الى الحاكم العام مسؤولية خاصة » ، وأنه « من
الضرورى جدا وجود بعض الضمانات للجنوب خشية
احتمال استغلاله » ! -

وقد رد الدكتور حامد سلطان بأنه لا يجب أن يكون
هناك « تفرقة بين أهالى السودان » فالسودان كان
ولا يزال دائما كلا لا يتجزأ ، وتلك أمانة فى أيدينا ،
ومقصودنا الأول أن نوفى بالتزاماتنا فى المحافظة على
وحدة السودان والعمل عليها . فأى فصل بين الشمال
والجنوب لا يمكن قبوله . لذلك لا نستطيع أن نذكر
كلمتى « شمال » و « جنوب » ، وانما يجب أن نشير الى
السودانيين بغير تفرقة . واذا أقر البرلمان قانونا فيه
مساس بالجنوب ، فللحاكم العام أن يتدخل بموافقة
لجنته » . واقترح الدكتور حامد سلطان مشروعا ينص

على وحدة السودان ، ويؤكد مبدأ ضمان العدالة
والمساواة لجميع أهالى السودان .

كذلك رد حسين ذو الفقار بأنه لم يكن فى نظام
الجمعية التشريعية ذكر لسلطات خاصة بالنسبة للجنوب،
ويجب أن يكون النظام الجديد خطوة الى الأمام لا الى
الوراء . وقال صلاح سالم ان « كلاً من « الختمية »
و « الانصار » لا يريدون انفصالا بين الشمال والجنوب ؟
وهناك أيضا اتحادات العمال التى هى دائما على
استعداد لاثارة الشعب فى السودان ، وقد اجتمعت بهم
وعرفت فيهم هذه الميول ، ويمكنكم أن تتبينوا ذلك
بأنفسكم اذا اتصلتم بهم » .

على أن السفير البريطانى أصر على موقفه ، بحجة
أن الختمية أو الانصار لا يمثلون أهل الجنوب ، و « أن
علينا مسئولية تجاه الجنوب ، وواجبنا حمايته بقدر
المستطاع من أن يكون ضحية الشماليين » ! وهدد بأن
« هناك اضطرابات قد تقع اذا لم يكن للحاكم العام
بعض السلطات لحماية الجنوب » . وأكد المستر باروز
هذا التهديد قائلاً ان الجنوبيين قد يلجأون الى وسائل
بدائية ، لا الى وسائل دستورية ، لكى يرفعوا عنهم
ما حاق بهم ، « ولقد أخبرنى سير جيمس روبرتسون

أن زعماء الجنوب يهددون باعتزامهم حرق البلاد إذا
اهملت مطالبهم « ١ » .

وقد واجه الوفد المصرى هذا التهديد بتهديد مثله ،
فقد قرر حسين ذو الفقار صبرى أنه « إذا نشبت مثل
هذه الاضطرابات المحلية - كما يظن سير جيمس - فعلينا
أن نقدر ما يصيب الحياة الاقتصادية كلها فى السودان
من شلل ، اذا ما اتفقت اتحادات العمال والأحزاب
الأخرى على المعارضة ! » ولذا يجب علينا ، توخيا
لمصلحة السودان كوحدة ، أن نخشار أخف الضررين ،
والمهمة الحقيقية للإدارة البريطانية الحالية فى السودان
هى أن تبين لهم الأمور على حقيقتها بدلا من أن تثير
فيهم الشك » . وقال صلاح سالم ان ما يقوله السفير
البريطانى عن الجنوب وموقفه لا يعبر عن موقف الجنوب
كله « لأن قبيلتين فقط أو قليلا من رجال هاتين
القبيلتين هم الذين بعثوا باعتراضهم » .

على أن الأمر ، مع ذلك ، اقتضى ذهاب صلاح سالم
الى الخرطوم للاجتماع بممثلى الأحزاب السودانية ، وهى
حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والحزب
الوطنى الاتحادى ، والحزب الوطنى - للاستشارة فى
نقاط الخلاف التى ظهرت أثناء المباحثات مع بريطانيا .

وتم الاتفاق فى ١٠ يناير ١٩٥٣ على المسائل التى تتعلق بموضوع جنوب السودان ، « لجنة الحاكم العام » ، التى قصد بها الحد من سلطاته ، وموضوع « السودنة » ، الذى أصرت مصر فيها على وجوب أن يستبدل بالموظفين البريطانيين والمصريين على السواء عناصر سودانية أو معaide ، ووجوب سحب القوات البريطانية والمصرية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان ، وانتقال مهمة الأمن الداخلى فى تلك الفترة الى القوات المسلحة السودانية وحدها . واتفق على أن تكون النقاط المتقدمة أساسا للدستور السودانى للحكم الذاتى ، أو تقاطع الأحزاب أية انتخابات تجرى فى ظل أى دستور غير هذا .

وقد عاد صلاح سالم بفهم أفضل لمسألة الجنوب السودانى ، واجه به السفير البريطانى فى جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ . وفى تلك الجلسة التاريخية الهامة كشف صلاح سالم الضغط الذى تمارسه الادارة البريطانية الجنوب لدفع بعض الموظفين الجنوبيين فى الادارة السودانية لمعارضة الاتفاق ، كما رفض قبول تمثيل هؤلاء الأفراد للجنوب ، قائلا « أمامنا موافقة الغالبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب على عدم قبول أى ضمان من

الحاكم العام ، والموافقة الاجتماعية على وجهة نظر مصر مع الأحزاب السودانية ، وعلى رأس هذه القبائل قبيلة الدنكا - وتعدادها أكثر من نصف تعداد الجنوب، وتقتطن في المديرية الجنوبية الثلاث - فقد وافق على وجهة نظرنا زعماء هذه القبيلة أجمعين ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها في جميع المدن الرئيسية، كما وافق زعماء القبائل الأخرى مثل قبيلة اللاتوكا والباريا وغيرها . ولقد قابلنا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة ، فوافق خمسة منهم على وجهة نظرنا ، ووقعوا على ذلك ، وهم الذين انتخبهم الإدارة البريطانية فيما مضى لتمثيل جنوب السودان في الجمعية التشريعية » .

وقال صلاح سالم أنه « لا يمكن تصور أن الغالبية العظمى من الجنوبيين الذين يعيشون على الفطرة ، ولا يكادون يملكون شيئاً مما يدور حول هذه الموضوعات ، يعارضون ، إلا إذا حاول البعض دفعهم الى ذلك . ولا يوجد من يسيطر عليهم الآن سوى رجال الإدارة البريطانيين . وإذا رضخنا لرأى أفراد قلائل في الجنوب ضد رأى غالبية الزعماء الجنوبيين وتوقيعاتهم ، وموافقتهم التي تحت أيدينا ، فلا نتصور إلا أن يكون في هذا غبن شديد للأغلبية من هؤلاء

السكان ، واذا اتخذنا هذا المبدأ الخطير ، لسحقنا لأى أقلية فى السودان فى مكان آخر أن تفرض ارادتها على السودان » . ثم قال : « ان مصر أشد حرصا من أى طرف آخر على ضمان حقوق الجنوب وسلامة وحدة السودان . ولا نقبل بحال ما أن يكون الضمان للموظفين الاداريين فى الجنوب كما هو مفهوم من المشروع البريطانى » .

وردا على ما أثاره الجانب البريطانى من عدم تمثيل الجنوبيين فى اتفاقية الأحزاب السودانية ، قرر صلاح سالم أن هذه الأحزاب « لا تمثل شمال السودان فقط ، بل تمثل شمال وجنوب السودان معا » . فيوجد فى كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب ، وعلى سبيل المثال بعض زعماء « الدنكا » و « الباريا » فى الحزب الوطنى الاتحادى ، والبعض الآخر فى حزب الأمة ، وكذلك فى الحزب الجمهورى الاشتراكى » . وقال انه ليس لدى الجنوب ما يخاف منه : « ومم يخاف الجنوبيون فى الوقت الذى يصرف الشمال على الجنوب ملايين من الجنيهات كل عام ؟ » .

ثم تمسك بضرورة الحد من سلطة الحاكم العام فى فترة الحكم الذاتى قائلا : انه لا يتصور حكما ذاتيا ،

يكون كل قرار يصدره البرلمان أو مجلس الوزراء فيه ، خاضعا للرفض أو التعديل من المحاكم العام وحده . « وما فائدة هذا النظام البرلماني ؟ » ان من المقطوع به أن معظم القرارات الادارية والتشريعية والتنفيذية تمس السودان شماله وجنوبه ، فكأننا جعلنا المحاكم العام فى الواقع حاكما مطلقا للجنوب ، وبذلك يسمح له بالتدخل فى كل ما يمس الشمال، لأن ما يمس الجنوب يمس الشمال كذلك » .

وأخيرا نجحت مصر فى تحقيق المسائل التى اتفقت عليها كلمة الأحزاب السودانية ، وعدل قانون الحكم الذاتى وفقا لارادة السودانيين ، ووقعت فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان مع الحكومة البريطانية . وبذلك فشلت اللعبة البريطانية الجديدة لتقسيم السودان ، بفضل النضال المشترك لشعبى وادى النيل .

الفصل الرابع

انقسام وحدة وادى النيل

(١) لمن ذهبت مغانم الاستقلال ؟

انتهت التجربة الديمقراطية الأولى في السودان باختياره الانفصال عن مصر ! - وقد قامت هذه التجربة على أساس اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان بين مصر وبريطانيا في ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ولكنها لم تسر كما رسمتها هذه الاتفاقية ! - وكانت الاتفاقية قد رسمت قيام فترة انتقال لا تتجاوز ثلاث سنوات ، تؤدي الى حق تقرير المصير * ورغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة حقه في تقرير مصيره في جو حر محايد ، فقد نصت الاتفاقية على أن يتم في هذه الفترة تصفية الادارة الثنائية ، ويحتفظ ابانها بسيادة السودان للسودانيين ، ويتمتع السودان فيها بالحكم الذاتي الكامل *

وقد كانت الأدوات ، أو الوسائل التى حددتها الاتفاقية ، لتحقيق هذه الأغراض على الوجه الأكمل ، ثلاث : اثنتان منها لازالة مراكز التأثير على حرية وإرادة السودانين فى تقرير مصيرهم ، والتى كانت تتمثل فى سلطة الحاكم العام المطلقة ، والادارة الثنائية ، والجيوش الأجنبية . والثالثة ، وتتمثل فى السلطة الشعبية التى تقوم فى هذه الفترة ، وتتولى اتخاذ التدابير للشروع فى حق تقرير المصير ، وهى البرلمان والحكومة الوطنية الخالصة .

وبالنسبة للأداة الأولى والتى كانت مهمتها ازالة تأثير السلطة المطلقة للحاكم العام ، فقد تمثلت فيما عرف باسم « لجنة الحاكم العام » ، وهى لجنة خماسية تشكلت من عضوين سودانيين وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو باكستانى ، كان عليها ، وفقا لاتفاقية السودان ، أن تعاون الحاكم العام ، وتحد من سلطته المطلقة باعتباره السلطة الدستورية العليا فى السودان .

وأما الوسيلة الثانية لتصفية مركز التأثير الثانى على إرادة السودانين ، وهى جهاز الادارة الثنائية ، فقد تمثلت فى « لجنة السودان » ، التى نصت الاتفاقية

على أن تتولى مهمة تصفية الادارة الثنائية ، عن طريق « سودنة » الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التى قد تؤثر على حرية السودانين عند تقرير مصيرهم . وقد تشكلت هذه اللجنة من عضو مصرى وعضو بريطانى وثلاثة أعضاء سودانيين .

أما الأداة الثالثة لقيام السلطة الشعبية التى تتخذ تدابير حق تقرير المصير ، وهى البرلمان ، فقد تمثلت فى لجنة الانتخابات ، التى تشكلت من ثلاثة أعضاء سودانيين ، وعضو مصرى ، وعضو بريطانى ، وعضو أمريكى وعضو هندى . وكانت مهمتها الاعداد للانتخابات العامة لأول برلمان سودانى .

ووفقا لقانون الحكم الذاتى ، فقد تقرر أن يتكون البرلمان السودانى من مجلسى شيوخ ونواب . أما مجلس الشيوخ فيتكون من خمسين عضوا : ثلاثون بالانتخاب ، وعشرون بالتعيين . وقد قسمت دوائر الانتخابات لمجلس الشيوخ حسب المديريات ، فتشكل كل مديرية من المديريات التسع دائرة انتخابية واحدة تنتخب عددا من الأعضاء يتناسب مع أهميتها . ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة جميع الأعضاء

السودانيين فى المجالس الحكومية المحلية ، وجميع
الأعضاء السودانيين فى مجلس المديرية •

أما مجلس النواب ، فيتكون من ٩٥ عضوا يتم
انتخابهم جميعا على درجات مختلفة وفقا لدرجات نسيج
السكان • فقد تقرر أن تجرى الانتخابات فى ٣٥ دائرة
من دوائر المديرية الشمالية بالانتخاب المباشر ، وفى
٥٧ دائرة من هذه المديرية الشمالية والمديرية
الجنوبية بالانتخاب غير المباشر على درجتين • كما
خصصت ثلاث دوائر للخريجين ينتخب أعضاءها خريجو
المدارس الثانوية وما فوقها ، وذلك عن طريق البريد •

على أن لجنة الانتخابات رفعت عدد الدوائر التى
تجرى فيها الانتخابات المباشرة من ٣٥ الى ٧٨ دائرة •
ورفعت عدد دوائر الخريجين من ثلاث الى خمس •

وفى شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ جرت أول
انتخابات برلمانية فى تاريخ السودان ، وقد حققت
فوزا كبيرا للاتحاديين الذين حصلوا على ٥١ مقعدا من
مقاعد مجلس النواب ، البالغ عددها ٩٧ مقعدا •
وحصلوا على ٢٢ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ
الثلاثين • فى حين فاز حزب الأمة بـ ٢٢ مقعدا من

مقاعد مجلس النواب ، و ٣ مقاعد فى مجلس الشيوخ
أما حزب الأحرار الجنوبي ، فقد حصل على ٩ مقاعد
فى مجلس النواب ، و ٣ مقاعد فى مجلس الشيوخ .
وحصل الحزب الجمهورى الاشتراكى على ٣ مقاعد فى
مجلس النواب ، ولم يحصل على مقعد فى مجلس
الشيوخ .

وقد كان هذا البرلمان السودانى الأول هو
الخطوة الأولى فى سلسلة الخطوات لإقامة البناء السياسى
الجديد . فقد انعقد البرلمان بمجلسيه يوم أول يناير
١٩٥٤ لأول مرة واختار لرئاسة مجلس النواب السيد
بابكر عوض الله ، ولرئاسة مجلس الشيوخ السيد أحمد
محمد يس .

وفى يوم ٦ يناير قام مجلس النواب بانتخاب مجلس
الوزراء ، فاختار السيد اسماعيل الأزهرى ، زعيم
الأغلبية ورئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، الذى
نال ٥٦ صوتا مقابل ٣٧ نالها منافسه السيد محمد
أحمد محبوب . وفى يوم ٩ يناير ألف الأزهرى وزارة
سودانية حزبية من السودانين ، وأعلن الحاكم العام أن
هذا اليوم يمثل بداية فترة الانتقال .

كانت المهمة الكبرى للبرلمان السوداني الأول ،
وفقا لاتفاقية السودان ، هي اطلاق اشارة ألبداء لاتخاذ
اجراءات ممارسة حق تقرير المصير ، وليس مباشرة
حق تقرير المصير بنفسه . فوفقا لهذه الاتفاقية ، كان
على البرلمان ، فور التحقق من تمام عملية السودنة ،
وتهيؤ السودانيين لممارسة حق تقرير مصيرهم - أن
يعلن رغبته في اتخاذ التدابير للمشروع في تقرير
المصير . وعندئذ كان على كل من مصر وبريطانيا أن
تسحبا قواتهما من السودان في مدى لا يتجاوز ثلاثة
أشهر من تاريخ الأخطار . وفي الوقت نفسه تضع
الحكومة السودانية مشروعا بقانون انتخاب لجمعية
تأسيسية يقره البرلمان ، وتجري الانتخابات تحت
إشراف لجنة الانتخابات الدولية للجمعية التأسيسية ،
التي تتولى مهمتين أساسيتين :

أولا : تقرير مصير السودان ، كوحدة لا تتجزأ ،
سواء بالارتباط بمصر على أية صورة من الصور ، أو
الاستقلال التام .

ثانيا : اعداد دستور دائم للسودان يتفق مع القرار
الذي يتخذ لتقرير المصير ، ووضع قانون انتخاب
البرلمان .

على أن الأمور لم تسر وفق ما رسمته اتفاقية السودان . وفى يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٥ أصدر البرلمان السودانى قرارا يطلب فيه اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير، وبناء على هذا القرار تم جلاء القوات البريطانية والمصرية من السودان فى منتصف نوفمبر ١٩٥٥ . ولكن بعد ثلاثة عشر يوما فقط ، أى فى يوم ٢٩ أغسطس ، قرر البرلمان السودانى العدول عن الوسيلة التى رسمتها الاتفاقية لتقرير المصير ، وهى الجمعية التأسيسية ، واختار بدلا منها وسيلة الاستفتاء الشعبى المباشر . وطلب الى الحكومة السودانية اخطار دولتى الحكم الثنائى بهذا القرار لطلب موافقتهما ، فوافقتا عليه ، وعدلت المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ من اتفاقية السودان لتحقيق هذا الطلب .

على أن المجلس عاد مرة أخرى ، ولما يمض على قراره الأخير بشأن الاستفتاء الشعبى المباشر ثلاثة أشهر ونصف ، فعدل عن هذا القرار ، وقرر أن يتولى بنفسه مهمة تقرير مصير السودان ! - وفى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ أصدر قرارا يعلن فيه « باسم شعب السودان ، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة » . وطلب من الحاكم العام أن يطلب من دولتى الحكم الثنائى

الاعتراف بهذا القرار فوراً - وفى يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥ ، انتخب خمسة من رجال السودان البارزين ليكونوا أول مجلس سيادة سودانى يحل محل الحاكم العام وتتول إليه رئاسة الدولة -

وقد استجابت مصر لهذا القرار ، كما استجابت بريطانيا ، واعترفت الدولتان باستقلال السودان فى أول يناير ١٩٦٥ ، وأنزل العلمان البريطانى والمصرى من واجهة مرأى الحاكم العام ، ورفع علم السودان ذو الألوان الثلاثة على واجهة القصر الجمهورى ، ايذاناً باعلان ميلاد الجمهورية السودانية -

على هذا النحو جرت الأمور بعيداً عما رسمته اتفاقية السودان بالنسبة لتقرير مصير السودان - وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للدستور الدائم - وهو المهمة الثانية التى كان على الجمعية التأسيسية ، التى لم يقدر لها أن تقوم ، أداؤها - فلقد كان نتيجة لاعلان استقلال السودان على يد البرلمان السودانى ، أن انتهى العمل بدستور الحكم الذاتى ، فى الوقت الذى لم تكن الجمعية التأسيسية قائمة لوضع الدستور الدائم ! وحتى لا تحكم البلاد بدون دستور ، فقد اتفق على أن يصدر البرلمان السودانى القائم دستورا مؤقتا للعمل بسوجه حتى يتم

وضع الدستور الدائم - وهو ما حدث بالفعل، فتكونت لجنة فنية بوزارة العدل قامت بتنقيح قانون الحكم الذاتى ، واستبعدت منه المواد التى لا تتفق مع وضع الاستقلال ، وقدمت المشروع للبرلمان فى جلسة مشتركة ، فوافق عليه وأصدره للعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

وهكذا قدر للبرلمان السودانى الأول أن يتولى عمل الجمعية التأسيسية فى مسألتين حيويتين تتصلان بمستقبل السودان السياسى ، وهما : تقرير المسير ، والدستور - وفى المسألة الأولى ، استبعد فكرة الاتحاد مع مصر فى أية صورة من الصور، أما فى المسألة الثانية فقد أضحى على الشعب السودانى الفرصة للحصول على دستور دائم بواسطة جمعية تأسيسية يحقق له الاستقرار .

فقد تشكلت بالفعل لجنة قومية لوضع مشروع الدستور الدائم فى سبتمبر ١٩٥٦ ، على أن يعرض على الجمعية التأسيسية عند قيامها ، وقد قامت هذه اللجنة بوضع هذا المشروع ، وتقدمت به للحكومة السودانية فى ابريل ١٩٥٨ . ولكن الانقلاب العسكرى وقع فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، فتوقف المشروع - وبذلك يكون

السودان قد خرج من تجربة الحكم الذاتى بدستور مؤقت بدلا من دستور دائم حسب اتفاقية السودان !

على كل حال ، فقد قدر لهذا البرلمان الأول أيضا . أن يستمر بمجلسيه بعد الاستقلال بعام ونصف . وكان من المقرر وفقا لاتفاقية السودان أن تجرى الانتخابات لقيام برلمان سودانى دائم ، وفقا للقانون الجديد الذى تضعه الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان وتضع دستوره الدائم ، ولكن الجمعية التأسيسية لم تقم للأسباب التى ذكرناها ، ولم تضع الدستور الدائم ، وأصدر البرلمان الدستور المؤقت . وقد نص فى هذا الدستور على أن تكون مدة مجلسى النواب والشيوخ ثلاث سنوات ، على أن يستكمل البرلمان القائم بمجلسيه هذه المدة منذ قيامه . ولما كانت المدة التى قضاها البرلمان بموجب أحكام قانون الحكم الذاتى قد بلغت عامين ، فقد كان معنى ذلك أن يبقى البرلمان قائما لمدة عام آخر ، على أن نفس الدستور المؤقت أجاز لمجلس السيادة ، بناء على توصية مجلس الوزراء ، أن يمد فترة بقاء البرلمان ستة أشهر أخرى ، وهو ما حدث بالفعل . وهكذابقى المجلس بعد الاستقلال قائما لمدة

عام ونصف ، انتهى فيها من اصدار قانون للانتخاب ،
وانهى أعماله فى آخر يونيو ١٩٥٧ .

وقد جرت الانتخابات للبرلمان الجديد فى ٢٩
فبراير ١٩٥٨ الى ٨ مارس ١٩٥٨ ، متأخرة عما قرره
الدستور المؤقت ، بسبب موسم الأمطار ، وقد تضاعفت
فيها الدوائر تقريبا ، فوصلت الى ١٧٣ دائرة . وقد
أسفرت عن فوز حزب الأمة هذه المرة بالأغلبية . فقد
فاز بـ ٦٣ مقعدا مقابل ٤٤ للحزب الوطنى الاتحادى ،
و ٤٠ مقعدا لحزب الأحرار الجنوبي ، و ٢٦ لحزب
الشعب الديموقراطى . ولكن حظ هذا البرلمان لم يكن
كحظ سلفه ، فقد وقع الانقلاب العسكرى فى ١٧
نوفمبر ١٩٨٥ ، فالغى الدستور المؤقت ، وحل البرلمان ،
وانهى التجربة الليبرالية الأولى .

والسؤال الآن : كيف يمكن تقييم هذه التجربة ؟
نقترح أن يتم هذا التقييم على ثلاثة مستويات
المستوى الطبقي أو الاجتماعى .
ومستوى السياسة الخارجية
والمستوى الليبرالى .

وبالنسبة للمستوى الطبقي ، فيمكن فهمه اذا عرفنا التركيب الاجتماعي للبرلمان الأول والثاني . فقد كان يتكون بصفة رئيسية من عناصر قبلية ، تتمثل في نظام القبائل ، ومشايخ الخطوط ، والعمد ووكلائهم ، ورؤساء المحاكم الأهلية ، وعناصر بورجوازية تتمثل في رجال الأعمال التجاريين والزراعيين ، وعناصر بيروقراطية تتمثل في الموظفين السابقين .

وبسبب هذا التركيب الاجتماعي ، فان مفاهيم الامتقلال قد ذهبت الى جيوب هذه العناصر . فعلى الرغم من السودنة ، الا أن الاداريين السودانيين ، الذين حلوا محل البريطانيين ، كانت الكثرة منهم ممن تشربت العقلية الاستعمارية والمصالح الاستعمارية ، وبالتالي ظل جهاز الدولة دكتاتوريا بيروقراطيا معاديا للشعب وفي خدمة الطبقة الحاكمة . وبالنسبة للاقتصاد القومي ، فقد ظل القطن هو المحصول النقدي الرئيسي ، وظل الاعتماد في تصديره على انجلترا ، مما جعلها تتحكم في أسعاره .

وقد أخذت هذه الطبقة توجه التشريع في البرلمان السوداني لمصلحتها . فقد اعتمدت على الضرائب غير المباشرة التي كان عبؤها يقع على المستهلك . وأما

الضرائب المباشرة ، فلم تفرض منها سوى نوع واحد ،
هو ضريبة الدخل الثابت على جميع الدخل الثابتة ،
بما فيها دخول العمال وصغار الموظفين • ولم تكن
هذه الضريبة تصاعدية ! •

وفي الوقت نفسه ، أخذت هذه الطبقة ، التي تتكون
من رجال الأعمال وكبار الموظفين وكبار المزارعين ،
في الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدولة في
مجال الفروض الزراعية والمقارية والاعفاءات
الضريبية والجمركية ، في الوقت الذي رفضت فيه
الحكومات المتعاقبة اعفاء الطبقات الفقيرة من ضريبة
القطمان وعوائد المدينة والدقنية والضريبة الشخصية ،
بينما عجزت عن تخفيض أسعار السلع الضرورية ،
وتركت المزارعين الصغار والرعاة نهبا لاستغلال
التجار ، وجمدت الأجور ، وزاد عدد الماطلين •

ورغبة في الحيلولة دون تكتل الطبقات العمالية
والزراعية الفقيرة ، عمدت هذه الحكومات الى تفتيت
القوى العاملة ، وتقييد حق المزارعين في تكوين
اتحاداتهم ، ومحاوله خلق الانقسامات في النقابات
واتحادات المزارعين •

أما المستوى الثانى لتقييم التجربة الليبرالية الأولى ، وهو مستوى السياسة الخارجية ، فهو لا يقل سوءا ، ويمكن تقييمه فى ضوء ظروف الحرب الباردة التى كانت قائمة فى ذلك الحين بين المسكرين الكبيرين ، والتى حدث بشعب العالم النامى الى اتخاذ موقف الحياد الايجابى وعدم الانحياز .

فقد اتخذت حكومة السيد اسماعيل الأزهري ، فى مؤتمر باندونج ، موقفا متعاطفا مع دول حلف بغداد! . ثم وقفت أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ موقف التحفظ والبرود! . وكانت حكومة السيد عبداللّه خليل على صلة الود والصداقة مع حكومة العراق الملكية ، ولكن يقظة الشعب السودانى منعتها من الدخول فى حلف بغداد . كما وقفت موقف الاهمال للحركات الوطنية الافريقية ، التى كان لها آمال فى مساندة السودان . ثم تحدد موقفها أخيرا بقبولها المونة الأمريكية المفروطة ، ووقعت اتفاقية التعاون الاقتصادى للانشاء والتعمير مع الولايات المتحدة فى مايو ١٩٥٨ فى غيبة البرلمان ، واستطاعت الحصول على تأييده بأغلبية ضئيلة .

على أنه من جانب آخر ، وعلى المستوى الليبرالى ،

يمكن القول أن التجربة السودانية قد مورست بشكل سليم ، وفق قواعد اللعبة الليبرالية من جانب جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية • ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى الى أن السودان كان يتمتع بوضع فريد في البلاد النامية ، من حيث خلوه من أكبر عائقين في وجه الممارسة الليبرالية الصحيحة، وهما : الاستعمار والملكية المستبدة • وبالتالي ، لم يكن ثمة مبرر واحد لاساءة استخدام السلطة السياسية من جانب أية قوة من القوى السياسية في السودان مما يؤدي الى حكم دكتاتورى •

وعلى ذلك ، فقد كانت هناك حكومة تحكم ، ومعارضة برلمانية تراقب ، وتُسال ، وتسقط الحكومة بالطرق الدستورية • فقد سحب البرلمان ثقته من وزارة السيد اسماعيل الأزهري في ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم اختاره بعد أربعة أيام لتكوين الوزارة الجديدة ، ثم هاد وسحب ثقته من هذه الوزارة في آخر يونية ١٩٥٦ ، واختار السيد عبد الله خليل ، مسكرتير حزب الأمة ، رئيسا للوزراء في ٥ يوليو ١٩٥٦ • وقد قدم هذا استقالة وزارته عند اجتماع البرلمان الجديد ، فأعاد المجلس اختياره لرئاسة الوزارة في ٢١ مارس ١٩٥٨ ،

واستمرت هذه الوزارة فى الحكم حتى قيام الانقلاب
المسكرى فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .

ولهذا السبب كانت الحكومة تعمل بالاتفاق مع
المعارضة فى المسائل القومية الكبرى ، كما حدث فى
قرار مجلس النواب بالاجماع فى أغسطس ١٩٥٥ ،
الذى ترتب عليه جلاء القوات البريطانية والمصرية من
السودان . وكما حدث أيضا فى قرار اعلان الاستقلال
فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ . ثم فى الدستور المؤقت سنة
١٩٥٦ ، كما استشارت الحكومة المعارضة فى معالجة
حوادث التمرد بالمديرية الجنوبية فى أغسطس ١٩٥٥
عندما تمرد جنود الفرقة الجنوبية بالمديرية الاستوائية ،
وأرسلت الحكومة قوات من الشمال قضت على التمرد .

كذلك فقد تمتعت الصحافة السودانية أثناء تلك
التجربة بحرية مطلقة لم تشهدها البلاد من قبل . وقد
امتنعت السلطاتان التشريعية والتنفيذية عن التدخل
فى أعمال السلطة القضائية عملا بمبدأ استقلال
القضاء ، وبذلك قام القضاء السودانى بدوره كاملا
فى حماية الصحافة والحريات العامة . وقد كان هذا
الانجاز أعظم انجازات التجربة الليبرالية الأولى .

(٧) المسئولية التاريخية عن سقوط وحدة وادى النيل

حتى ديسمبر ١٩٥٣ كانت اتجاهات الرأى العام السودانى تؤكد وحدة وادى النيل . ففى شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ أجريت أول انتخابات برلمانية عامة فى تاريخ السودان ، وقد أسفرت - كما ذكرنا - عن فوز كبير للحزب الذى ينادى بالاتحاد مع مصر ، وهو الحزب الوطنى الاتحادى ، فقد فاز ب ٥١ مقعدا من ٩٧ مقعدا فى مجلس النواب ، وحصل على ٢٢ مقعدا من ٣٠ مقعدا فى مجلس الشيوخ . وبذلك بدت مسألة تقرير السودان لمصيره محسومة لحساب وحدة وادى النيل

على أنه بعد ثلاثة أشهر تماما ، أى فى أول مارس

١٩٥٤ ، كانت مظاهرات حاشدة تستقبل اللواء محمد نجيب هاتفة : « لا مصرى ولا بريطانى » . السودان للسودانى » ! . وبعد عام ونصف آخر ، أى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، كان البرلمان السودانى يعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ! .

فما هى أسباب هذا التحول الخطير ؟ . لقد ألقى الساسة المصريون وبعض الكتاب تبعه هذا التحول على الاستعمار وعلى حزب الأمة . فقد وصف اللواء محمد نجيب الصدام بين قوات البوليس ومظاهرات أول مارس ١٩٥٤ ، والذي أسفر عن عدد كبير من القتلى والجرحى ، بأنه « مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ، ليفشل تنفيذ الاتفاقية ، ويظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر فى السودان ، مستندا فى ذلك الى الانصار الذين فاتهم فرصة النجاح فى الانتخابات ، فخرجوا يعلنون عن أنفسهم » .

ثم أشار الى دور حزب الأمة فى هذه المظاهرات ، فأورد الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا فى الخرطوم بإعدام عوض صالح رئيس تحرير جريدة الأمة ومدير دائرة عبدالرحمن المهدي ، وبالسجن المؤبد على الصحفي

على فرج المحرر بالجريدة ، وأربع سنوات على عبد الله عبد الرحمن سكرتير عام منظمات الانصار ، وهي الأحكام التي خففتها محكمة الاستئناف بعد ذلك الى المؤبد بدلا من الاعدام ، وعشر سنوات سجن بدلا من المؤبد - وقال : « وقد اعتبرت أن هذه المظاهرات هي رفض من حزب الأمة للتجربة الديموقراطية التي ظهرت نتائجها في الانتخابات ، وليست موقفا ضد مصر » !

وقد اتخذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعي جانب هذا الرأي - فقد ذكر أن حوادث أول مارس ١٩٥٤ - كانت نتيجة مؤامرة منظمة تم اعدادها بين الاستعمار البريطاني وجماعة الانفصاليين أنصار المهدي ، وأن أنصار المهدي جمعوا جموعهم على طول الطريق الممتد من مطار الخرطوم حتى مشارف العاصمة ، وكانوا يدقون طبول الحرب ، ويستعدون للاغتيال .

أما الكاتب أحمد حمروش فقد علل انقلاب الحزب الوطني الاتحادي على فكرة الاتحاد مع مصر ، بأن اسماعيل الأزهرى « كان ينادى بما لا يؤمن به ، حرصا على كسب التأييد في الانتخابات ، وكان يلتقى في رغبة الانفصال مع حزب الأمة » !

وفى الواقع أن جذور التحول فى الرأى العام
السودانى ضد فكرة الاتحاد مع مصر ، تكمن فى الاتجاه
الدكتاتورى لثورة ٢٣ يوليو ، وخشية السودانيين من
المضوع لحكم العسكريين • وهذا يضيف أبعادا أخرى
لسلبيات الحكم الدكتاتورى الذى ظهر فى ذلك الحين •
فلم تعد هذه السلبيات تقتصر على تصفية التجربة
الليبرالية فى مصر ، والتى كان مقدرا أن تنطلق بكل
قوتها بعد ازالة أكبر عائق فى طريقها ، وهو الملك
فاروق - بكل ما ترتب على ذلك من القضاء على
الحريات الفردية ، ومطاردة قوى التحرر الوطنى
الديموقراطية والتقدمية على فترات طوال الثمانية
والعشرين عاما التالية - بل ان هذا الاتجاه الدكتاتورى
كان العامل الرئيسى فى سقوط وحدة وادى النيل ، التى
كانت حلم الجماهير فى مصر والسودان •

وقد ظهر رد فعل هذا الاتجاه الدكتاتورى للثورة
فى البداية فى تشديد الميول الانفصالية لحزب الأمة ،
ثم انتقل الى الحزب الوطنى الاتحادى ليصرفه عن شعار
الاتحاد الى شعار الانفصال • وبذلك تلاقى الحزبان على
الاستقلال للسودان ، وتمثل ذلك فى قرار البرلمان
السودانى يوم ٢٩ أغسطس بالالتجاء الى وسيلة الاستفتاء

الشمبى المباشر لممارسة حق تقرير المصير ، ثم قرار ١٩
ديسمبر ١٩٥٥ باعلان استقلال السودان • فقد جرى
ذلك كله بالاتفاق بين الحكومة والمعارضة •

وفى الحقيقة أن المخاوف من الحكم الدكتاتورى قد
دبت فى قلوب السودانيين فى نفس الوقت الذى بدأت
فى قلوب المصريين ، وذلك حين أخذت الثورة تصطدم
بأكبر حزب جماهيرى فى البلاد ، وهو حزب الوفد ،
وأخذت الأحقاد السوداء على الوفد فى قلب سليمان
حافظ ، وكيل مجلس الدولة والأداة القانونية المنفذة
لارادة الثورة - تعبر عن نفسها فى شكل تصرفات
ارهابية تمثلت فى اعتقال كل من فؤاد سراج الدين
ومعمود سليمان غنام وبعض الشخصيات الأخرى ،
وبلغت ذروتها بالاعتراض على تولي مصطفى النحاس
رئاسة حزب الوفد ، على أساس أنه « دمل فى قلب
الوطن يجب أن يفتق » ! •

فقد أعلن زعماء السودان ، على اختلاف اتجاهاتهم
السياسية ، اعتراضهم الصريح على هذه الاجراءات ،
فكتب محمد أحمد محبوب مقالا فى جريدة المصرى اعتبر
فيه رأى سليمان حافظ مخالفا للقانون ، وأدى اسماعيل
الأزهري ومحمد نور الدين بتصريحات فى جريدة

المصري يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ يعارضان فيها الرغبة
فى استبعاد النحاس من رئاسة الوفد . وهكذا اشتركت
القوى الوطنية الديموقراطية. فى السودان مع القوى
الوطنية الديموقراطية فى مصر فى مقاومة الحكم
المطلق .

على أن وجود محمد نجيب فى رئاسة الجمهورية
كان عاملا مطمئنا . بفضل صلاته الوثيقة بالسودان ،
مما انعكس أثره فى الأغلبية التى حصل عليها الحزب
الوطني الاتحادي فى انتخابات نوفمبر وديسمبر
١٩٥٣ . وجاءت جولة صلاح سالم فى أنحاء السودان
فى يناير عام ١٩٥٤ وزيارته المثيرة للجنوب ، التى
رقص فيها رقصة الحرب مع أبناء الدنكا ، ثم زيارته
لغرب السودان وشرقه ، لتضيف الى الآمال المعقودة
على الاتحاد .

ولكن هذه الآمال لم تلبث أن خبت بعد أزمة فبراير
١٩٥٤ ، التى قدم فيها محمد نجيب استقالته من مجلس
قيادة الثورة . فقد جاءت هذه الاستقالة فى نهاية
مرحلة من الحكم الدكتاتورى فى مصر ، شددت فيها
الثورة قبضتها على القوى الوطنية الديموقراطية
والتقدمية ، عن طريق إلغاء الأحزاب ، ومصادرة

أموالها ، والزج بممارضيها في السجون ، والاصطدام
بجماعة الاخوان المسلمين وحلها في ١٤ يناير ١٩٥٤
واعتقال فريق كبير من زعمائها وعلى رأسهم المرشد
العام وزعماء الاخوان في القاهرة والأقاليم .

فمع أن مجلس قيادة الثورة ، تحت انفجار الموقف
في سلاح الفرسان ، والصدام بينه وبين الأسلحة
الأخرى ، وبسبب تحركات جماهيرية هائلة هددت
بأوخم العواقب - اضطر الى إعادة محمد نجيب على
رأس الثورة ، الا أن الكثير من السودانيين خشوا على
مركبهم أن يرتبط بسفينة مصر المهتزة التي تسير في
بحر عاصف ، وكان من الطبيعي أن يظهر أثر هذا
الشعور في حزب الأمة بصفة خاصة ، فخرجت مظاهرات
أنصاره يوم أول مارس تستقبل محمد نجيب بهتاف
« لا مصرى ولا بريطانى ، السودان للسودانى »

وقد جاءت أزمة مارس ١٩٥٤ فى أعقاب ذلك
مباشرة ، حيث خاضت القوى الوطنية الديموقراطية
والتقدمية فى مصر نضالا مريرا من أجل الديموقراطية ،
انتهى نهاية مأساوية بمؤامرة ٢٦ - ٢٩ مارس ، وعودة
الدكتاتورية من جديد - لتضع السودانيين على مفترق
الطرق .

لقد بات واضحاً أن مصر لم تعد تمثل بالنسبة
للسودانيين النموذج المجدد بالاعتداء ، أو يفرض
بالارتباط به . ففي الوقت الذي كانت شمس الليبرالية
تغرب عن مصر ، كانت تشرق على السودان ، ولم يكن
ثمة من فاعلية ترجى من انضمام كفاح الشعب السوداني
إلى جانب كفاح الشعب المصرى للتخلص من الحكم
المسكرى فى مصر ، فلقد سبق أن وضعت القوى السياسية
السودانية - كما رأينا - أصواتها فى كفة الديمقراطية
ضد إجراءات سليمان حافظ ، ولكن أصواتها ذهبت
أدراج الرياح . وفى وسط هذه المخاطر التى تهدد
بوضع الشعب السودانى تحت وصاية ضباط ثورة ٢٣
يوليو ، لم تعد قضية الاتحاد مع مصر قضية تحرر ، بل
قضية عبودية ! - صحيح أنها عبودية يشترك فيها
الشعبان المصرى والسودانى على قدم المساواة ، ولكنها
عبودية !

وقد كان ذلك ما نقل الحزب الوطنى الاتحادى من
الاتجاه الوحيد إلى الاتجاه الانفصالى . فرفض
اسماعيل الأزهري هدية أسلحة عرضتها مصر فى أوائل
عام ١٩٥٤ ، وأوقف الصحف الاتحادية ، ورفض
إرسال الضباط السودانيين للتدريب فى مصر وأرسلهم

الى انجلترا - ورفض ما رصده مصر من مبلغ ثلاثة
أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية
 واجتماعية في السودان - ثم سافر يوم ٨ نوفمبر
 ١٩٥٤ الى لندن حيث استقبلته الملكة ليزايبث ، وأقام
 له تشرشل مأدبة غداء ، وعقد اجتماعا مع لجنة الشؤون
 الخارجية لحزب المحافظين !

ومرغان ما أخذت الأحداث تدفع الى تدهور آخر
 فى العلاقات المصرية السودانية - فقد أقيمت اللوام محمد
 نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية بعد حادث المنشية
 المشهور ، الذى اعتدى فيه أحد الاخوان على حياة
 عبد الناصر - وقدم وفد سودانى على رأسه اسماعيل
 الأزهرى ومحمد نور الدين الى القاهرة لمنع محاكمته -
 ومع أنه أفلح فى ذلك . الا أن سقوط هذا الرمز من
 رموز وحدة وادى النيل قطع خيط الأمل الذى كان
 باقيا فى تحقيق الوحدة - ومن الغريب أن محمد
 نجيب قد نبه خصومه الى ذلك ، فعين جاء عبد الحكيم
 عامر وجسن ابراهيم ليبلغاه خبر اقالته ، قال لهما
 « أنا لن أستقيل الآن حتى لا أصبح مسئولا أمام التاريخ
 عن ضياع صلة السودان بمصر ، أما اذا كان الأمر
 اقالة ، فمرحبا ، لأنكم تفوننى من مسئولية لم يعد

يحتملها ضميرى ، ! • وقد كان نتيجة لذلك أن ألف اسماعيل الأزهرى لجنة لدراسة شكل الحكم المقبل ، وقد انتهت هذه اللجنة الى قرار بالتخلي عن مسألة الاتحاد مع مصر • ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك •

وعند هذا المنعطف الخطير تتحدد مسئولية صلاح سالم ، المسئول عن شئون السودان • فمع كل الجهود التى بذلها لوضع السودان على طريق التخلص من الاحتلال البريطانى ، الا أن الوضع الجديد كان يتطلب دبلوماسية تفوق بكثير قدرات ضابط من ضباط ثورة ٢٣ يوليو •

فلم يكد صلاح سالم يتبين انقلاب اسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى على شعار الاتحاد مع مصر ، حتى توهم انه يتعامل مع حزب من الأحزاب المصرية التى ألفتها ثورة ٢٣ يوليو • فلم يتردد فى الدخول فى صراع شديد مع اسماعيل الأزهرى ، وحاول تأليب بعض أعيانه ضده ، ونجح فى جمع ٨٩ عضوا من ٢٣٦ ، هم مجموع الهيئة التأسيسية للحزب ، تحت زعامة محمد نور الدين ، لاتخاذ قرار بفصل اسماعيل الأزهرى • كما عمد الى استخدام الأموال وسيلة للاقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب ، وأثار

الجنوبيين ضد الأزهرى كوسيلة من وسائل الضغط
ونشر بعض الحقائق القديمة عنه .

ولكن اسماعيل الأزهرى واجه التحدى بأسلوب
مثير ! ، فيقول الكاتب أحمد حمروش انه خطب فى
أحد لقاءاته بالجماهير السودانية قائلا : « ان لم أكتفى
من مصر ، وقد دخلتها لابساً حذاء كاوتش ، ولكن هل
يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون فى مصر ؟ »
وصرخت الجماهير : « لا .. لا » .

وكان على صلاح سالم أن يدفع ثمن أخطائه وأخطاء
ثورة ٢٣ يوليو . وجاء يوم الحساب فى اليوم السابق
لقرار البرلمان السودانى ، الذى طالب فيه بجلاد القوات
البريطانية والمصرية من السودان تمهيدا لتقرير المصير .
فقد طلب صلاح سالم انعقاد مجلس الثورة يوم الخميس
٢٥ أغسطس ١٩٥٥ لمناقشة الموقف فى السودان ،
وحضر الاجتماع كل من اللواء صالح حرب وزير
الحربية الأسبق والأستاذ خليل ابراهيم ، لاعطاء صورة
عن الموقف فى السودان . وقد قاما بشرح الموقف ،
موضحين أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين
السودانيين والمشتغلين بالسياسة هناك كان له أثر سيئ
على أغلبية الشعب السودانى ، حتى أصبح الشك يتناول

كل شخص يتعاون مع مصر ، لاعتقادهم أن وراء هذا التعاون رشوة . وهذه الصورة السيئة جعلت الكثيرين ممن يؤمنون بالاتحاد مع مصر يعتمدون عن التعاون معها درءا لهذا الشك . وذكرنا أن نور الدين ، الذي تعتمد عليه مصر هناك ، ضعيف وليست له شخصية والمثقفون حوله قلة لا تذكر . وخلصا من ذلك الى أن الأمل في اتحاد مصر مع السودان قد أصبح ضميضا للغاية ، وليس هناك من حل غير اعلان استقلال السودان .

وفي نفس اليوم شرح صلاح سالم الموقف من وجهة نظره ، فأعطى مجلس قيادة الثورة صورة سوداء لما يجرى في السودان ، وخاصة فيما يتعلق بثورة الجنوب هناك ، والدم الذي أريق بين الشماليين والجنوبيين . وذكر أن ما حدث من اراقة دماء قد التصق به على أنه هو المتسبب فيه ، وكان يخشى أن يقوم الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك . وأبدى رأيه باعلان استقلال السودان بقرار من جانب مصر . حتى يظهر هذا الاستقلال كأنه منحة من مصر ، بدلا من أن يأخذه السودانيون قسرا عند تقرير المسير . ثم قدم

استقالته لمجلس قيادة الثورة على أساس اعلان استقلال السودان •

وفى اليوم التالى دعى أحمد قاسم جودة ، الصحفي بجريدة الجمهورية ، بطلب من أنور السادات ، لاعطاء صورة لمجلس قيادة الثورة عما لمسه فى الخرطوم أثناء زيارته الأخيرة • وقد روى أن سمعة مصر هناك أصبحت سيئة للغاية بسبب الرشوة التى تعطى وتبذل لكل انسان حتى فى الشارع - على حد قوله ! - مما دعا الناس الى الشك فى كل من يتكلم أو يدعو الى الاتحاد مع مصر • وقال ان المسئولين السودانيين يهاجمون مصر بأقسى الكلمات فى العضلات الرسمية وحتى فى البرلمان السودانى نفسه ، وأن كل المسئولين قد ساءهم مهاجمة مصر لاسماعيل الأزهرى فى الصحافة والاذاعة المصرية ، وقد أضر ذلك بالعلاقة بين البلدين • وقال أحمد قاسم جودة ان الكل فى السودان أصبح يدعو الى الاستقلال ، وأن نور الدين ، الذى لا يزال واقفا مع مصر ضعيف ولا شخصية له ، وأن جبهته فى البرلمان السودانى لا تتمدها هو وشخص واحد فقط • وأشار من طرف خفى الى أن السودانيين قد فقدوا الثقة فى صلاح سالم ، واقترح أحمد قاسم جودة بأن يصدر بيان

من عبد الناصر يصرح فيه بأن مصر لن تتدخل فى شئون السودان الداخلية ، وأنه يهم مصر أن تكون على علاقة طيبة باخوانهم السودانيين .

وقد استدعى مجلس قيادة الثورة كلا من عبدالفتاح حسن ، نائب وزير الدولة لشئون السودان ، وحسين ذو الفقار صبرى ، عضو «لجنة الحاكم العام» بالسودان ، لشرح الظروف التى جعلت الحزب الاتحادى السودانى يتحول من دعوته الى الاتحاد مع مصر الى الدعوة الى الاستقلال . فآثار هذان كل النقاط السالفة الذكر ، وانتهيا الى أنه أصبح لا أمل هناك يرجى فى الاتحاد ، بل سيطالب السودانيون كلا من مصر وانجلترا باعلان استقلال السودان يوم ٢١ نوفمبر ، وهو اليوم المحدد لجلاء كل من الجيش المصرى والجيش البريطانى من السودان . واقترح عبد الفتاح حسن اعلان مصر استقلال السودان فوراً ، حتى يصبح وكأن مصر هى التى أخذت هذه الخطوة قبل تقرير المصير لاثبات حسن نيتها ، ولإعادة الثقة بين البلدين ، بدلا من أن يحصل السودان على استقلاله رغم ارادة مصر ، وعلى أن تقوم مصر بعمل ميثاق وطنى مع كل زعماء السودان يتم فيه

الاتفاق على مياه النيل وعدم ارتباط السودان بأية معاهدات أو أحلاف عسكرية مع أية دولة أجنبية .

على هذا النحو أصبحت المسألتان المطروحتان أمام مجلس قيادة الثورة في أواخر أغسطس ١٩٥٥ هما : استقالة صلاح سالم ، وإعلان استقلال السودان . وقد قبل المجلس استقالة صلاح سالم ، على الرغم من اعتراض عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم ، على أساس أن « صلاح لم يكن إلا منفذا لسياسة المجلس في السودان ، ولم تكن تلك السياسة سياسته هو ، وإن كان قد أخطأ في التنفيذ » .

أما مسألة إعلان استقلال السودان من طرف مصر ، فقد رأينا أن جميع الآراء التي تحدثت أمام مجلس قيادة الثورة قد أجمعت على ضرورة ذلك ، اثباتا لحسن نية مصر وتوطيدا لعلاقتها بالسودان . ولكن المجلس رفضها لسببين سوف يقف التاريخ عندهما طويلا :

أولهما - أن وسائل الاعلام المصرية كانت تضلل الرأي العام في مصر ولا تشرح له حقيقة ما يدور في السودان . وعلى حد قول عبد اللطيف البغدادي : « كان الرأي العام في مصر يعتقد أن الاتحاد سيتم فعلا كما

تشير وسائل الاعلام عندنا ، ، وبالتالي « فالأمر يستلزم ضرورة القيام بعمل تمهيدى يسبق هذا الاعلان المقترح ، حتى لا يصدم الرأى العام عندما يفاجأ بهذه الحقيقة » .

وفى هذا الكلام ادانة كاملة لوسائل الاعلام الموجهة من سلطة الدولة ، لأنه لو كان مسموحا للمصحف بحرية الكتابة ، لتابع الرأى العام المصرى ما طرأ من تحول فى السودان بالنسبة لقضية الوحدة ، ولقامت الثورة بهذه الخطوة المفيدة التى تصحح أخطاءها .

ثانيا - ما عبر عنه جمال عبد الناصر من أن ذهابه الى السودان ليعلن من هناك موافقة مصر على استقلال السودان ، وحتى يصبح هو بطل استقلال السودان - كما طلب صلاح سالم - سوف ينتج عنه « خسائر لشخصه داخل مصر » أ - وكان مما قاله انه « من الأفضل له فى مثل تلك الحالة أن يذهب الى الكونغو ولا يعود الى مصر بعد أن يعلن هذا الاستقلال » ! وكان عبد الناصر قد أبدى رغبته فى تولى مسألة السودان بنفسه ، ثم تراجع عن ذلك ، لأنه - على حد تمبيره - موضوع فاشل، وهو لا يحب لنفسه أن يصبح فاشلا! .

وهكذا أفلت مجلس قيادة الثورة فرصة اعلان

استقلال السودان رغم قناعاته الكاملة باتجاه السودان
الى اعلان هذا الاستقلال ، فكان هذا الخطأ أكبر
أخطائه .

ومع ذلك فلعل السودان لو كان قد تريث قليلا في
اتخاذ قرار الانفصال ، لما اتخذ على الاطلاق ، اذ
سرعان ما أسفرت ثورة ٢٣ يوليو عن وجهها التقدمي
والوطني بتأميم قناة السويس ، وما سبقتها من صفقة
الأسلحة الروسية ، واحتلت بذلك مركز الزعامة في
العالم العربي ، وأصبحت نقطة جذب قوية لحركات
الوحدة العربية . وكانت وحدة وادي النيل أجدر
بالسبق بين جميع الوحدات التي عقدتها مصر .

الفصل الخامس

النزعة الشوفينية وتزييف التاريخ

[يحتوى هذا الفصل على رسالة من لارى سودانى مجلة
الواى تتضمن نقلا للرسالة الدكتور عبد العظيم رمضان ، ورضا
من الدكتور رمضان على هذا النقد] *

(١) لا ٠٠ يا دكتور رمضان ! *

بقلم : محمد الأمين المختار

أرجو أن تسمحوا لي بتوجيه كلمة قصيرة ، يدفعني
إلى كتابتها ما لمسته من تلوين وتفسير وتزييف لتاريخ
السودان على يد كاتبكم الدكتور عبد العظيم رمضان -
لا فض فوه :

لقد شبعنا يا هذا من رواياتك التي تصور تاريخ
هذا البلد وكان أبناءه لم يخطوا حرفا فيه ، وكان دماء
ذكية لم تسق أرض هذا البلد ، كيف يتسنى لك أن
تصور لنا هذا التاريخ وكأنه جزء ثانوي وتابع لتاريخ
مصر - مع كامل احترامنا لدور الشقيقة مصر فيه -
وما يخرج به القارئ لمقالاتك المسرحية هو انه لولا

(*) الوادي في أغسطس ١٩٨٠ العدد ٤ السنة العاشرة .

نضال المصريين ضد الانجليز في سبيل هذا البلد
— هكذا — لما نال هذا البلد استقلاله ، ولما بقي السودان
موحدا شماله وجنوبه ، وقبل هذا وذاك ، لما برزت على
أرض الواقع القومية السودانية • وكل ذلك من أجل
« سواد عيون » الأشقاء السودانيين ، وكأننا لم ندرس
في المدارس عن دوافع الفتوحات المصرية والتركية
للسودان ولم نقرأ عنها في أسفار المؤرخين ، أين يا أيها
الدكتور العزيز دور الثورة المصرية العظيمة التي
أخرجت القومية السودانية للوجود ووحدت البلاد
تلقائيا منذ قرن من الزمان بلا معاهدات توقيع
ولا مفاوضات تدار ، بالمس الوطني فحسب !

السودانيون في رأيك كانوا حتى تاريخ الاستقلال
قصرا أقامت مصر من نفسها قيمة ووصية عليهم وعلى
مصالحهم ، فقد جعلت في إحدى مقالاتك من نضال على
عبد اللطيف وعبد الفضيل الماخذ جزءا تابعا ونتيجة
وليس سببا لنضال الساسة المصريين المزعوم من أجل
استقلال هذا البلد ، ونحن لا نرى في ذلك النضال
المزعوم الا تكالبا لضم السودان الى مملكة مصر تحت
تاج فاروق المعظم • والعظمة للمولى ، لا يقل بشاعة

ولا يختلف عما سواه من ألوان الاستعمار الا فى ديانة
ولسان المستعمرين •

•
اننا أمة ذات تاريخ زاخر منذ قدم التاريخ ، لقد
كانت لنا ممالكنا القديمة والمتوسطة والحديثة - بنته
ومروى وسنار ودارفور • ولكن مجريات الأحداث
السياسية فى العالم فى مطلع هذا القرن هى التى جعلت
من السياسة المصرية يتطلعون الى ضم السودان الى بلادهم ،
ليس بدوافع الجيرة والاخاء فى الدين واللغة والتاريخ
المشترك ، ولكن ليكون عمقا دفاعيا لهم فى اوقات
الشدة وضمنان الوارد السنوى من مياه النيل والتوسع
فى اراضيه وفيافيه الشاسعة عنلما تضيق رقعة وادى
النيل بما رحبت ، ويقينى أنه لايزال هنالك من السياسة
المصرية حتى اليوم من يتحسر على ضياع السودان
وانقلابه على السيادة المصرية من أمثال الباشا فؤاد
سراج الدين • وكنت أربأ بالدكتور عبدالعظيم رمضان
أن يكون تقييمه للسودان والسودانيين هكذا ، تبما
ورعايا مصر •

كفاك يا هذا تزييفا وتشويها لتاريخ هذا البلد
أكثر مما فعلت فقد أدميت النفوس وأنت تحسب انك

تغلب قضية التكامل ، لسنا ولم نكن فى يوم من الأيام
قصرا وتبما ولا رعايا بهذه الصورة الشائنة ، ولا أملك
أن أسترسل فوق ذلك -

أختتم خطابى بالتساؤل ، أليس هنا لك من الذين
خرجتهم جامعاتنا فى السودان من يحملون درجات
البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والأستاذية فى
البلد من ينهض الى حمل لواء تصحيح ما جاء به وشوه
به الدكتور عبد العظيم رمضان تاريخنا ، ونحن أبناء
ملوك الزمان - هذا والله لا يصح ودعوة التكامل
لا ينبغي أن تصبح قميص عامر آخر -

يا أبناء السودان من المؤرخين ، اننى أستفيث بكم،
مما يطالمننا به - عبد العظيم رمضان !

ورحم الله امرئ عرف قدر نفسه

والسلام عليكم

محمد الأمين المختار

الخرطوم

رئاسة مجلس الوزراء

(٢) النزعة الشوفينية لا تغلم السودان

بقلم : د . عبد العظيم ومضان *

ترددت كثيرا قبل أن أرد على الرسالة التي نشرتها مجلة الوادى فى عدد يوليو الماضى للسيد محمد الأمين المختار ، برئاسة مجلس الوزراء بالخرطوم ، والتي اتهمنى فيها بتزييف وتشويه تاريخ السودان . فالرسالة لا تتحدث عن مقال معين من مقالاتى التى كتبتها فى « الوادى » ، حتى يمكننى الرجوع الى ما كتبت فى هذا المقال والتحقق مما اتهمت به ، وانما تتحدث بصفة عامة عن جميع المقالات . كما أنها لا تورد أنموذجا واحدا للتزييف الذى قمت به لوقائع تاريخ السودان ، وتصحيح الكاتب لهذا التزييف من واقع الوثائق، وانما

(*) الوادى فى أغسطس ١٩٨٠ .

تحدث عن انطباع عام • وقد تمودنا - نحن المؤرخين -
على أن نقارع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، ولا نقارع
انطباعات بانطباعات ! •

على أنى قررت أن أرد لثلاثة أسباب : الأولى ، أننى
شعرت بأنه من حق السيد محمد الأمين المختار على ،
وقد تابع مقالاتى ، أن أرد على ملاحظاته ، تجاوبا
وتقديرا • ثانيا ، أن القارىء هو فى الحقيقة المرأة
التي يرى فيها الكاتب نفسه ، ويعرف أخطائه
وصوابه • وحين يتيح أحد القراء الفرصة لمشكورا
للكاتب ليرى نفسه ، فانه يستحق الشكر ، ويستحق
الرد على تساؤلاته • ثالثا ، أننى شعرت أن السيد محمد
الأمين المختار قد يكون محقا فى انطباعاته التى سجلها
فى رسالته ، وإننى قد آكون بالفعل قد سلكت مسلكا
شيفونيا من حيث أردت أن آكون قوميا ! ، وفى هذه
الحالة فان المسألة تحتاج مراجعة مع النفس •

ولكن كيف يمكن أن آكون قد سلكت مسلكا
شيفونيا وأنا أخدم قضية قومية ؟ • ربما يرجع السبب
فى ذلك - اذا كان اتهام كاتب الرسالة صحيحا - الى
الصورة المشوهة التى رسمها الاستعمار البريطانى
لمصر فى عيون اخواننا السودانيين ، والتى تركت فى

مشاعر بعضهم آثارا حقيقية تجاه اخوتهم المصريين
فلعل الرغبة في ازالة هذا الغشاء الظالم الذى وضعه
الاستعمار ، وتصحيح الصورة المشوهة ظلما وعدوانا ،
هو ما وجه اهتمامى - لا تسعوريا - الى ابراز دور
المصريين في مساعدة اخوتهم السودانين على الاستقلال ،
ولم يوجه اهتمامى الى ابراز دور السودانين ، لأن
القضية الاخيرة غير واردة ، ونضال السودانيين من
أجل حريتهم واستقلالهم هو الأصل فالجزيرة لا توهم
وانما تؤخذ ، والنضال السودانى من أجل الاستقلال
فوق كل تشكيك أو جدال .

على أن الخطأ الذى يقع فيه الكثيرون حقا ، هو
فهمهم لقضية الحرية والاستقلال ، وقضية القومية
والوطنية فى ضوء المميطات الحالية ، وليس فى ضوء
المميطات التاريخية - وتوهم الكثيرون أن هذه المفاهيم
لدى كل من المصريين والسودانيين فى أوائل هذا القرن ،
هى نفس المفاهيم التى يؤمن بها المعاصرون - وهو أمر
غير صحيح .

وعلى سبيل المثال ، فان مصطفى كامل زعيم وطنى
يحظى باحترام واعجاب وتقدير مواطنيه ، ولكننا لو
ناقشنا مفهومه للوطنية والقومية والحرية والاستقلال ،

بمعيار العصر الحاضر ، لحكمنا عليه بالخيانة العظمى !
فقد كان ينادى بتبعية مصر لتركيا ، ويرى أن الدولة
العثمانية هي صاحبة السيادة الشرعية على مصر ،
ويعتبر كل من يطالب بانفصال مصر عن السيادة التركية
مارقا وخائنا . ذلك أن التمسك بسيادة الدولة العلية
فى ذلك الحين كان هو الوسيلة لاظهار بطلان الاحتلال
البريطانى ، واخراج الانجليز من مصر ، وفى الوقت
نفسه ، فان التمسك بهذه السياسة يعنى الولاء للجامعة
الاسلامية التى كانت أمل الشعوب الاسلامية فى
الوحدة ، ووسيلتها لمقاومة الغزو الاستعماري الأوروبي .
وكان الاحساس العام أن الانفصال عن الدولة العثمانية
هو أقرب طريق للوقوع فى قبضة الاستعمار نهائيا .

وكذلك الحال بالنسبة للأحرار العرب فى المشرق
العربى ، الذين خاضوا النضال للتخلص من الخليفة
عبد الحميد الثانى العثماني . فقد كان قصارى جهدهم
فى أوائل العشرينات يتمثل فى المطالبة بالحكم الذاتى
فى اطار الدولة العثمانية . وظل هو المطلب حتى انعقاد
المؤتمر العربى الأول فى مارس ١٩١٣ ، حين قرر أن
الأمة العربية انما تريد أن تستبدل بشكل الحكم الفاسد
الذى يكاد يودى بالدولة العثمانية حكما يقوم على قاعدة

اللامركزية ، ولا تريد حكومة تركية أو عربية ، وانما حكومة عثمانية تساوى فيها جميع العثمانيين فى الحقوق والواجبات * وهذا المفهوم فى ضوء المعايير الحالية للوطنية والقومية والحرية والاستقلال يعد خيانة عظيمة ، لأنه يتمسك بالسيادة العثمانية على الشعوب العربية !

وبالنسبة للسودانيين فى العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات ، فإن الوطنية والحرية فى نظر الغالبية الساحقة الواعية منهم ، لم تكن تتحقق بالانفصال عن مصر ، وانما بالاتحاد مع مصر * لأن القبول بالانفصال عن مصر يعنى بالتالى القبول بانفصال شمال السودان عن جنوبه ، كما يعنى انفصال نضال الشعب السودانى عن نضال الشعب المصرى من أجل الحرية والاستقلال والتخلص من الاحتلال البريطانى ، وكل هذا لحساب الاستعمار وليس لحساب الاستقلال *

ومن ثم ، فلم يكن المصريون وحدهم هم الذين كانوا يطالبون بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، « تكالبا منهم على ضم السودان الى مملكة مصر » كما يقول الأخ محمد الأمين - بل كان السودانيون أيضا يطالبون أيضا ويلحون فى هذا المطلب ، لأنه كان

الوسيلة الوحيدة للتخلص من الاحتلال الجاثم على صدور كل من المصريين والسودانيين على السواء - وعندما خرجت مظاهرة طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم في صباح أحد أيام السبت من شهر أغسطس ١٩٢٤ ، كان الطلبة السودانيون يرددون الهتاف بحياة فؤاد الأول ملك مصر ، وبالحرية وسقوط الاستعمار - ويمكن للأخ المختار الرجوع الى المؤرخين السودانيين للتحقق من أن هذا الكلام ليس فيه تزيف لتاريخ السودان - وقد كان بسبب هذا العمل من جانب طلبة المدرسة الحربية أن زج الانجليز بهم في السجن وألقوهم ببقية سجناء الثورة السودانية في كوبر -

وقد اتهمنى كاتب الرسالة بأنى زورت تاريخ السودان حين جعلت نضال على عبد اللطيف وعبد الفضيل ألماظ جزءا تابعا لما أسماه « نضال السياسة المصريين » وليس « نضال الشعب المصرى » - وقال انى جعلت من مصر قيعة ووصية على السودانيين وعلى مصالحهم ! -

اما أن نضال السودانيين كان تابعا لنضال المصريين ، فهذه مسألة تحددها تواريخ الثورات - فقد كانت ثورة

المصريين فى سنة ١٩١٩ ، وكانت ثورة السودانين فى عام ١٩٢٤ ، وكانت لها جذور فى عام ١٩٢٢ تتمثل فى حركة على عبد اللطيف • ولم أكن أنا الذى اتبعت نضال السودانين لنضال المصريين ، وإنما كان السياسيون السودانيون يسلمون بذلك ، لأنه حقيقة تاريخية لا ممرارة فيها • وقد كتب الأستاذ أحمد خير فى كتابه الهام عن «تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان» أن حركة اليوزباشى على عبد اللطيف • كانت فى مجموعها صدى سودانيا للحركة التحريرية التى نهض بها المصريون فى الشمال • وكانت ترمى لاشراك السودانين على مرأى ومسمع من العالم فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى ، وتسجيل مسنط السودانين واعتراضهم على بقاء الانجليز فى شطرى وادى النيل • وكان شعار السودانين كما كان شعار المصريين آنذاك : « تحيا مصر » • ورهما كان الأخ محمد الأمين المختار أكثر وطنية من الأستاذ أحمد خير المحامى ، ولكنه ليس أكثر سودانية منه ! • وإذا كانت هذه هى الحقيقة التاريخية ، فمن منا يزيغ تاريخ السودان ؟

لا حاجة اذن لحساسية السيد المختار مما قد تكون

قد أبرزناه فى مقالاتنا من نضال المصريين ضد الانجليز
فى سبيل السودان . فمفهوم الوطنية والقومية والحرية
والاستقلال لدى كل من المصريين والسودانيين فى ذلك
الوقت ، كان يختلف عن مفهومه الحالى . ومن حسن حظ
المصريين والسودانيين أنه كان يختلف ، فلو انفصل
نضال الشعب السودانى عن نضال الشعب المصرى
لكانت لذلك آثاره الحتمية لحساب الاستعمار .

نعم من حسن الحظ أن مفهوم السودان للحرية فى
ملك المرحلة التاريخية كان يعنى الوحدة لا الانقسام .
وليت الأمة العربية لم تبطل بداء الانفصال الذى أصاب
السودان بعد ذلك ، اذن لما تحولت الحدود الكرتونية
التي وضعها الاستعمار بينها الى حدود خرسانية بفعل
أبنائها ، ولقامت فى الشرق الأوسط دولة عربية كبرى
ترث مكان الدولة العثمانية فى التصدى للاستعمار ،
وتكرس امكانياتها لخدمة شعوبها ، بدلا من التفتت
الحالى الذى أصاب شعوبنا بالهوان ، ومكن للصهيونيين
من رقاب شبابنا ، وألحق بنا ثلاثة هزائم فى ثلاثة
حروب متوالية .

ولكن الكثيرين فى السودان ، وفى مصر ، وفى
كثير من أنحاء العالم العربى ، سعداء بانفصاليتهم ،

ويرون في هذه الانفصالية منتهى الحرية والاستقلال ،
مع أنها في حقيقة الأمر لا تتعدى حرية الحكام واستقلال
الحكومات ، لا حرية الشعوب العربية واستقلالها ،
والأخطر من ذلك حين يريد البعض — كما يفعل الأخ
محمد الأمين المختار — تأصيل الانفصالية على حساب
التاريخ وعلى حساب كل الحقائق التاريخية ، فيتحدث
عن الأمة السودانية كما لو كانت تعيش في منطقة غير
المنطقة العربية ولا تربطها بشعوبها ما تربطها من
روابط وصلات وثقافة مشتركة ونضال مشترك ولغة
مشتركة ودين مشترك * فهو يرفع نغمة الفخر بقوميته
السودانية عاليا بقوله : « اننا أمة ذات تاريخ زاخر
منذ قدم التاريخ » لقد كانت لنا ممالكنا القديمة
والمتوسطة والحديثة : بنتو ومروى وسنار ودارفور *
ليت الأخ محمد الأمين المختار يتحدث عن القومية العربية
ووحدة شمعي وادي النيل ، والروابط والصلات
والنضال المشترك لشعوب هذه المنطقة ، بدلا من الكلام
عن القومية السودانية والقومية المصرية وعلاقات
السيطرة والتبعية بين شمعي وادي النيل ا *

ومن الغريب أن الشعب السوداني بالذات ربما
كان أكثر شعوب المنطقة العربية حاجة لاعتناق مفهوم

قومي واسع لقضايا الوطنية والقومية والحريه والاستقلال . فلو ان هذا القطر الشاسع الغنى بالخيرات والثروات المادية والبشرية كان جزءا من دولة عربية كبرى ، لما تعطلت طاقاته الانتاجية كما تتعطل الآن بسبب نقص رموس أموال البترول العربية الاستثمار في بنوك الولايات المتحدة وأوروبا بدلا من استثمارها في تنمية السودان وبقية أوطان العالم العربي .

وهذا يجعلنا نقول ان النزعة الشوفينية الحالية التي تسود كثيرا من الأوساط السودانية ، هي نزعة مؤسفة للغاية ، لا تخدم أهداف السودان ومصالحه . ومن سوء حظ السودان ، كما أنه من سوء حظ الشعوب العربية جميعا ، أنها تنقل الأيديولوجيات عن الغرب بعد فوات الأوان ، وبعد أن تكون قد استنفدت أغراضها وكسدت في بلادها . فقد نقلت الليبرالية بعد ظهور عيوبها ومخاطرها وبعد أن برزت الاشتراكية . ونقلت القومية الضيقة بعد ظهور عيوبها ومخاطرها أيضا ، وبعد بروز الاتجاهات الوجدوية في دول أوروبا الغربية التي جعلت منها الآن وحدة اقتصادية متكاملة جديدة بالاحترام . ولا نستطيع أن

نديين المشاعر القومية الاقليمية فى اى بلد من البلاد العربية ، ولكننا ندينها بكل شدة اذا هى اتخذت شكلا يقطع الطريق على وحدتنا الكبرى ، ويتناقض مع القومية الأم وهى القومية العربية ، واذا هى استخدمت سلاح التاريخ فى تشويه العلاقات بين الشعوب دون فهم للحركة التاريخية الكبرى وخصائصها المميزة ، ذلك أن أية اساءة الى الماضى هى فى الوقت نفسه اساءة الى الحاضر ! -

مرجع الكتاب (أولا) مصادر أصلية

، - وثائق رسمية :

- تقرير السير الدون جورست عن « المالية والادارة والحالة العمومية في السودان سنة ١٩٠٨ »
(مطبعة المقطم ١٩٠٩)
- تقرير الفيكونت كيتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٣ »
(مطبعة المقطم ١٩١٤)
- الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، المجلد الأول سنة ١٩٢٥ .
(المطبعة الأميرية)
- رئاسة مجلس الوزراء : قضية وادى النيل مصر والسودان الدكتور عبد الرازق أحمد السنهورى
(المطبعة الأميرية ١٩٤٩)

- الكتاب الأبيض المصرى عن « القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ »
(المطبعة الاميرية ١٩٥٥)
- الكتاب الأخضر المصرى عن « السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى
١٢ فبراير ١٩٥٣ »
(القاهرة : المطبعة الاميرية ١٩٥٣)
- مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على
معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .
(المطبعة الاميرية ١٩٣٧)
- مجلس النواب : مجموعة مضابط الهيئات النيابية الاولى والثالثة
والرابعة والخامسة (١٩ مجلدا) .
- ٢ - مذكرات ومصادر معاصرة :
- معزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية
(الاسكندرية ١٩٣٥) .
- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (القاهرة ١٩٧٩) .
- مذكرات عبد اللطيف البغدادى (المكتب المصرى الحديث
١٩٧٧) .

(ثانيا) دراسات

- ابراهيم محمد حاج موسى ، الدكتور : التجربة الديموقراطية
وتطور نظم الحكم فى السودان ، رسالة دكتوراه فى الحقوق
(جامعة القاهرة - كلية الحقوق ١٩٧٠) .

- أحمد حمروشي : مصر والسودان كفاح مشترك (دار الهلال ١٩٧٠) .
- أحمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان (القاهرة ، دار الشرق ١٩٤٨) .
- أحمد رشدي صالح : مسألة السودان (القاهرة ، بدون تاريخ ١٩٤٥ - ١٩٤٦) .
- داود بركات : السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية (المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٤) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ (القاهرة ، دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ . ١٩٤٨ (مجلدان) (بيروت ١٩٧٣) .
- عبد العظيم رمضان : الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- عمر محمد عبد الله : معركة البرلمان السوداني (القاهرة ، مطبعة التحرير ١٩٥٤) .
- محمد سليمان : اليسار السوداني في عشرة أعوام ١٩٥٤ - ١٩٦٣ (مكتبة الفجر - وادمدني - السودان - مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٩٧٠) .
- محمد عمر بشير : جنوب السودان ، دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم (القاهرة : ١٩٧١) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : الحكم المصري في السودان (القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٤٧) .

— محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩
(دار المعارف ١٩٥٧)

— مكى شببكة ، الدكتور : السودان عبر القرون (بيروت ، دار
الثقافة ١٩٦٥)

(ثلثا) مراجع اجنبية

١ - وثائق غير منشورة :

— مجموعة وثائق وراثة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان،
والصورة بالميكروفيلم بكلية آداب عين شمس .

— Public Record Office, 438, F. O. 407-217. (1237-6-16 ;
Egyptian Army.

٢ - مصادر معاصرة

— Comer, The Earl of Morderm Egypt (London 1911).

— Wingate, Major F.R., Mahdism and the Egyptain Sudan.
(London 1891)

من أهم أعمال المؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦)
(القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨) •
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) -
مجلدان •
(بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) •
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة يوليو الى
أزمة مارس ١٩٥٤ •
(القاهرة : مكتبة مبدؤى ١٩٧٥)
- ٤ - عهد الناصر وأزمة مارس •
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) •
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) •
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) •

- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .
 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .
 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثورى في مصر ، قبل ثور ٢٣ يوليو .
 (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الاحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) .
 (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .
 (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء
 الحروب الصليبية .
 (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ .
 (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر .
 (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧
 (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

- ١٥ - العزوة الاستعمارية للعالم العربي ، وحركات المقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
- ١٦ - مصر في عصر السادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- ١٩ - أكنوبة الاستعمار المصري للسودان (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- مع آخرين :
- ١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي والدكتور يونان لبيب رزق .
(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع د^ر يونان لبيب رزق و د^ر رموف عباس .
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ - تاريخ أوروبا من عصر الإمبريالية ، مع د^و يونان لبيب روى
و د^و رموف عباس^{*}
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢)^{*}

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف
جون مارلو^{*}
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦)^{*}



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
El-Bibliotheka El-Alexandriana

الفهرس

- تقديم ٥
- الفصل الأول : معاذير في كتاب تاريخ السودان :** ٢١
- ١ - معاذير في كتابة تاريخ السودان . . . ٢١
- ٢ - ردود سودانية ٢٦
- ٣ - ليست وصاية ، بل فرط حرص على تاريخ السودان ٤٨
- الفصل الثاني : آكلوبة الاستعمار المصري للسودان :** ٥٧
- ١ - الفتح المصري للسودان في ضوء الاستعمار الحديث ٥٩
- ٢ - وحدة وادي النيل بين المدارس السياسية في مصر قبل ثورة يوليو ٧٢

- الفصل الثالث : دور مصر في استقلال السودان :** ٩٣ . . .
- ١ - لعبة فصل الجيش السوداني عن الجيش المصري ١٠٣ . . .
- ٢ - لعبة الحكم الذاتي في السودان ١٠٧ . . .
- ٣ - لعبة تقرير المصير للسودان ١١٩ . . .
- ٤ - لعبة تقسيم السودان ١٣١ . . .
- الفصل الرابع : انقسام وحدة وادي النيل** ١٤٧ . . .
- ١ - لمن ذهبت مغانم الاستقلال ؟ ١٤٩ . . .
- ٢ - المسئولية التاريخية عن سقوط وحدة وادي النيل ١٦٥ . . .
- الفصل الخامس : النزعة السوفيتية وتزييف التاريخ :** ١٨٣ . . .
- ١ - رد سوداني ١٨٤ . . .
- ٢ - النزعة الشوفينية لا نخدم السودان ١٨٩ . . .
- مرجع الكتاب ٢٠١ . . .
- من أهم أعمال المؤلف ٢٠٥ . . .

مكتبة الأسرة



مكتبة الأسرة
مكتبة الأسرة

مكتبة الأسرة
مكتبة الأسرة

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب